مبـــادرة
الإصلاح
العـــربي

سلسلة الشتات العربي الجديد

التنسيق في المنفى:
ديناميات الحراك والتعبئة عند الشتات العربي الجديد

تحرير: سارة ان رانك

عن الكاتبات

سارة ان رانك - نائبة المدير بمبادرة الإصلاح العربي.

عُلا كاظم - زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة. تستكشف أبحاثها سياسات الشتات والأنشطة العابرة للحدود بين أوروبا والشرق الأوسط.

هدى مزيودات - صحفية مستقلة ومعلّقة وباحثة في الشؤون الليبية والتونسية وهي تدرس أيضًا العلوم السياسية في جامعة تورنتو.

ميساء شجاع الدين - زميلة غير مقيمة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

© 2021 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

تموز/يوليو 2021

المحتويات

1 مقدمة: التحويلات السياسية ودور شتات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلة ما بعد 2011

سارة ان رانك

7 الشتات العراقي في المملكة المتحدة وتعبئة الجهود من أجل العراق: سياسات الوطن والديناميات الداخلية وتشرذم الأنشطة العابرة للحدود في مجتمعات الشتات

عُلا كاظم

15 الحَدِّيّة المتداخلة والمشاركة الفعالة: فهم أنماط تعبئة الشتات الليبي

هدى مزيودات

22 ظلال الحرب المديدة: ديناميات تعبئة الشتات اليمني منذ عام 2011

ميساء شجاع الدين

1

مقدمة: التحويلات السياسية ودور شتات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلة ما بعد 2011

سارة ان رانك

لا تعتبر ظاهرة التعبئة التي يضطلع بها المغتربون من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظاهرةً جديدة على عدة أصعدة. فقد تشكّلت جاليات المهجر العريقة - مثل الجاليات الأرمينية والفلسطينية والكردية واللبنانية - منذ عدة عقود وسجلت المؤلفات البحثية والدراسات إسهاماتها في أوطانها الأم، وشجعها صناع السياسات والمؤسسات التنموية على حدٍ سواء. تتضمن تلك الإسهامات التأثير الاقتصادي للمغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأهمية البالغة لِتحويلاتهم المالية في دعم تطور أوطانهم ونموها،[1] وأيضاً أشكال التعبئة السياسية المتنوعة التي يضطلع بها أبناء المهجر بهدف المساهمة في بناء الدولة/الوطن[2] وعمليات الاعتراف [بحقوق الأقليات][3]، أو في ظل ظروفٍ معينة، الاحتشاد ضد الأنظمة الحاكمة في الوطن.[4] ومن هذا المنطلق، ركزت كثير من المؤلفات البحثية على الأشكال الأكثر تقليدية من التعبئة السياسية للشتات[5]، بما في ذلك ممارسة الضغط السياسي والأنشطة التوعوية الرامية إلى تشكيل رأي عام دولي والضغط على حكومات الدول الأجنبية. لهذا فإن الرأي القائل بأن مجمعات الشتات العربية ليست فقط مجرد طرف اقتصادي فاعل بل ربما تكون أيضاً طرفاً سياسياً نشطاً ليس رأياً جديداً في حد ذاته. لكن مع ذلك، ركزت معظم المؤلفات التي تتناول الشتات العربي على التدفق أحادي الاتجاه للتحويلات، من أبناء الشتات إلى أوطانهم. وبالمثل، نجد أن وجهة النظر التي تعتبر مجتمعات الشتات إما أداةً ينبغي تسخيرها أو تهديداً لا بد من احتوائه تنبثق إلى حدٍ كبير من الواقعين السياسي والجيوسياسي للدول المضيفة والأوطان الأم.[6]

منذ عام 2011، تزايدت أبحاثنا ودراساتنا التي تتناول ديناميات التعبئة السياسية للشتات والدور الذي تؤديه مجتمعات الشتات العربية في تشكيل سياسات الوطن. فعلى مدار العقد الماضي، أدت الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكثيرة التي شهدتها المنطقة - التي تشمل الانتفاضات الوطنية على الأنظمة القائمة، والاستبداد الذي تفاقم للغاية وإغلاق الفضاء المدني والانهيار الاقتصادي وتقويض الروح المعنوية الجماعية، واندلاع نزاع عنيف معقد - إلى تولد موجات عديدة من الهجرة بين مَن يبحثون عن ملاذٍ آمن خارج البلاد.[7] وبينما تستحوذ صورة المهاجرين السوريين الذين يُقدِمون على رحلات محفوفة بالمخاطر للوصول إلى السواحل الأوروبية على الطرح العام، فإن حقيقة تلك الهجرات الجماعية من العالم العربي على مدار العقد الماضي أكثر تعقيداً بكثير.[8]

يمكن القول إن الأمر الذي استجد بالفعل في مرحلة ما بعد 2011 هو تشكُّل تلك الجاليات التي تتمتع بملامح اجتماعية وسياسية مختلفة وأكثر تنوعاً عن مثيلاتها في الفترات السابقة، مع وجود تفاوتات في مدى الارتباط بالوطن والإحساس بالانتماء له والتفاعل معه، سواء بين

1 انظر على سبيل المثال:

Jennifer M. Brinkerhoff, ed, Diasporas and Development: Exploring the Potential, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2008

وأيضاً: مريم مزغني مالوش وسونيا بلازا وفاني سالساك، «حشد جهود المغتربين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وريادة الأعمال»، البنك الدولي، 2016. https://documents1.worldbank.org/curated/en/205691490640562635/pdf/111806-REVISED-ARABIC-PUBLIC.pdf

2 انظر على سبيل المثال:

Eva Pföstl, "Diasporas as Political Actors: The Case of the Amazigh Diaspora", In Peter Seeberg and Zaid Eyadat (eds) Migration, Security, and Citizenship in the Middle East, New York: Palgrave Macmillan, 2013; Jennifer Skulte-Ouiass and Paul Tabar, "Strong in their Weakness or Weak in their Strength: The Case of Lebanese Diaspora Engagement with Lebanon", Immigrants and Minorities: Historical Studies in Ethnicity, Migration and Diaspora 33(2), 2015; Stephen Syrett and Janroj Yilmaz Keles, "Diasporas, Agency, and Enterprise in Settlement and Homeland Contexts: Politicised Entrepreneurship in the Kurdish Diaspora", Political Geography 73, 2019; Maria Koinova, Diaspora Mobilization for Palestinian Statehood, In M. Koinova *Diaspora Entrepreneurs and Contested States*, Oxford: Oxford University Press, 2021.

3 انظر على سبيل المثال:

Ofra Bengio and Bruce Maddy-Weitzman, "Mobilised Diasporas: Kurdish and Berber Movements in Comparative Perspective", *Kurdish Studies* 1(1), 2013; Maria Koinova, "Diaspora Coalition-Building for Genocide Recognition: Armenians, Assyrians and Kurds", *Ethnic and Racial Studies* 29(11), 2019.

4 للاطلاع على المزيد حول الظروف التي يتعرض فيها المغتربون للقمع العابر للحدود الوطنية والتعبئة ضد الأنظمة الاستبدادية، انظر:

Dana M. Moss, "Transnational Repression, Diaspora Mobilization, and the Case of The Arab Spring", *Social Problems* 63(4), 2016; Dara Conduit, "Authoritarian Power in Space, Time and Exile", *Political Geography* 82, 2020.

5 Benedict Anderson, "Long Distance Nationalism", In *The Spectre of Comparisons: Nationalism, Southeast Asia and the World*, London: Verso, 1998.

6 Bahar Basar and Amira Halperin, "Diasporas from the Middle East: Displacement, Transnational Identities and Homeland Politics", *British Journal of Middle Eastern Studies* Vol.46 No.2, 2019; Elise Féron and Bruno Lefort, "Diasporas and Conflicts: Understanding the Nexus", Diaspora Studies 12(1), 2019.

7 Philippe Fargues, "Mass Migration and Uprisings in Arab Countries: An Analytical Framework", *International Policy Development* 7, 2017.

8 اطلع أيضاً على:

Claire Beaugrand and Vincent Geisser, "Social Mobilization and Political Participation in the Diaspora during the 'Arab Spring'", *Journal of Immigrant and Refugee Studies* Vol.14 No.3, 2016.

المهاجرين الجدد، أو على نحوٍ أكثر أهمية، بين من قضوا فترات طويلة في المهجر أو أبناء الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين. وقد شهدت المواقع الجغرافية لأماكن إعادة التوطين للجاليات العربية في المهجر ازدياداً أيضاً في تبعثرها، سواء من ناحية اتساع رقعتها ومدى تمايزها في البلدان المضيفة الموجودة بالفعل أو ظهور وِجهات جديدة للهجرة.

إضافة إلى تلك التحولات في ملامح هذه الجاليات العربية وأماكن تواجدها، ظهرت كذلك أشكال جديدة من التحويلات السياسية [أو جلب سياسات البلد المضيف إلى الوطن]، اشتملت على نقل الأفكار والأعراف والممارسات السياسية من خلال تدفقات متعددة الاتجاهات مثّلت تحدياً لمفهوم السياسات العابرة للحدود الوطنية الذي يُقيد الدولة.[9] في كثير من الحالات، تسعى تلك التحويلات السياسية والأنماط الجديدة من التنظيم والتعبئة التي يضطلع بها الشتات جاهدة إلى إحداث تغييرات جوهرية في سياسات الوطن والاستجابة للأزمات المتلاحقة فيه. لكن في حالات أخرى، يبذل بعض أفراد الشتات بدلاً من ذلك جهوداً لاجتياز حالة الحديّة وعدم اليقين الناجمة عن كونهم عالقين في مكانٍ ما على طول المدى «هنا» و/أو «هناك».

تهدف هذه السلسلة من الدراسات، التي كتبتها عُلا كاظم وهدى مزيودات وميساء شجاع الدين، إلى البحث عن كثب في تلك التحولات التي شهدتها الجاليات العربية في مرحلة ما بعد 2011، وتسليط الضوء على التحولات «الجديدة» فعلياً التي طرأت عليها. من خلال ثلاث دراسات حالة متعمقة تتناول الجاليات العراقية والليبية واليمنية في بلدان مختلفة، تُقيّم الدراسات المطروحة هنا التحولات التي شهدتها هذه الجاليات من ناحية الخصائص المميزة لأفرادها وأماكن النفى وكيف أن ديناميات النزاع في الوطن لا تُنبأنا فقط بِأنماط الهجرة، بل وبطبيعة العلاقات داخل مجتمعات الشتات نفسها.

تكشف الدراسات أيضاً عن أشكال واتجاهات جديدة لِتدفقات التحويلات السياسية التي يضطلع بها المغتربون، والعوامل المختلفة التي تساهم في تمهيد الطريق أمام عملية التحويل السياسي تلك. يتضمن ذلك تقييم الكيفية التي يتم من خلالها تشكيل/تحويل الهوية السياسية أثناء تجربة المنفى، ومعاينة ديناميات النزاع من عدة زوايا خارجية مختلفة إلى حدٍ كبير، إضافةً إلى تأثير هياكل الفرص السياسية المتعددة والمتراكبة. أخيراً، تُسلط الدراسات الضوء على تأثير تلك التحويلات السياسية وتُقدم تقييماً للفرص المتاحة أمام أولئك المغتربين الجدد، من العراقيين والليبيين واليمنيين، وكذلك القيود التي تُعيق جهودهم الرامية إلى المساهمة في إعادة بناء وإعمار وتصور أوطانهم.

تنوع ملامح الشتات ومناطقه الجغرافية

تستقصي الدراسات ضمن هذه السلسلة موجات الهجرة المختلفة وكيفية تشكُّل الجاليات الوافدة من العراق وليبيا واليمن على مدار العقد الماضي الذي شهد اضطرابات عديدة، مع الانتباه على وجه الخصوص إلى الكيفية التي تؤثر بها تطورات الصراع في الوطن على طبيعة مَن يهاجرون وتوقيت الهجرة. وفي الوقت ذاته، تستكشف الدراسات كيفية تأثير الصراع وكذلك الديناميات الثورية الساعية لإحداث تغيير في الوطن على أولئك الذين كانوا بالفعل في الشتات قبل عام 2011. كان أحد الاتجاهات البارزة التي لاحظناها في كافة الدراسات هو زيادة تنوع التوجهات السياسية للمغتربين والسمات التي تميزهم، إضافةً إلى التنوع في التوزيع الجغرافي ووِجهات الهجرة.

وكان لدى البلدان الثلاثة التي شملتها الدراسات جاليات تاريخية مهمة تشكلت قبل 2011، ويمكننا في الحالات الثلاث العثور على جاليات كبيرة متمركزة في مناطق رئيسية بعينها. من بين هذه المناطق المملكة المتحدة والولايات المتحدة - حيث تُقيم مجموعات كبيرة من المغتربين منذ فترة طويلة - بالإضافة إلى بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وهي وِجهات سهلة الوصول ومُرحبة بالوافدين - كتونس ومصر ودول الخليج العربي. وبينما تميزت مجموعات الشتات الثلاث بِتباين التوجهات السياسية لأفرادها التي لا يمكنها بأي حالٍ من الأحوال أن تُشكل جبهة سياسية «موحدة»، فقد أدى اندلاع النزاع الجديد وديناميات التعبئة الاجتماعية في الوطن إلى زيادة هذا التنوع في الملامح السياسية لأبناء الشتات.

في حالة ليبيا على سبيل المثال، كانت الواجهة السياسية للشتات تتألف إلى حدٍ كبير من المنشقين عن نظام القذافي خلال فترة السبعينيات وما بعدها،[10] وعلى الرغم من التنوع الداخلي للشتات من ناحية الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والموقع في الطيف السياسي، بقيت معارضة نظام القذافي هي النقطة المشتركة التي تجمع أبناء الشتات. وبالمثل، تَشكل الشتات العراقي خلال الفترة التي سبقت حرب 2003 في معظمه من المستبعدين من قِبل نظام صدام حسين أو المعارضين له واتسم فيما بعد بتوجهات سياسية تتماشى مع الانقسامات العرقية والطائفية التي ميزت النظام السياسي في فترة ما بعد عام 2003.[11] أما في حالة الشتات اليمني، فعلى الرغم من التنوع السياسي في ملامحه بسبب موجات الصراع الداخلي المتعددة التي شهدتها البلاد قبل 2011، فقد أدت الجهود التي تبذلها النخب السياسية لفرض أيديولوجياتها السياسية على أفراد الشتات إلى استمرارية المواقف القائمة نوعاً ما.[12]

في الدراسات الثلاث الواردة هنا، يشرح المؤلفون كيف أن موجات الشتات الجديدة التي أطلقت شرارتها الأحداث التي وقعت خلال العقد الماضي - إضافة إلى معاينة ودراسة تلك الديناميات لدى من يعيشون بالفعل في الشتات قبل 2011 - قد اقترنت بتزايد في التوجهات السياسية. فعلى سبيل المثال، توضح هُدى مزيودات كيف أدت انتفاضة 2011 والعملية الانتقالية الأولية في ليبيا إلى إسراع الموالين للقذافي لمغادرة البلاد، ثم ما أعقب ذلك في 2014 من ازديادٍ في أعداد النشطاء الموالين للثورة الذين قرروا الرحيل عن ليبيا إما بسبب خيبة أملهم الشديدة بعد اندلاع الحرب أو اضطرارهم إلى العيش في المنفى بسبب القمع السياسي المناهض للثورة في الوطن. وبهذه الطريقة، لم يقتصر الأمر على موجة واحدة بل في الواقع سلسلة من موجات الرحيل عن ليبيا، التي نجمت عن ديناميات الصراع في الوطن، والتي أدت إلى زيادة في تنوع الانتماءات السياسية

9 Melissa Finn and Bessma Momani, "Established and Emergent Political Subjectivities in Circular Human Geographies: Transnational Arab Activists", *Citizenship Studies* 21(1), 2017; Félix Krawatzek and Léa Müller-Funk, "Two Centuries of Flow between 'Here' and 'There': Political Remittances and their Transformative Potential", *Journal of Ethnic and Migration Studies* 46(6), 2020.

10 Alice Alunni, "Long-Distance Nationalism and Belonging in the Libyan Diaspora (1969-2011)", *British Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. 46 No.2, 2019.

11 Oula Kadhum, "Ethno-Sectarianism in Iraq, Diaspora Positionality, and Political Transnationalism", *Global Networks* Vol 19. No.2, 2019.

12 Mohammed Sharqawi, "Dire et faire communauté en diaspora. Le cas de l'immigration yéménite en Angleterre (1950-2015)", Unpublished Dissertation, Paris: Ecoles de hautes études en sciences sociales, 2020.

والميول الأيديولوجية لدى أبناء الشتات.

على المنوال نفسه، تشرح لنا ميساء شجاع الدين كيف أصبحت مجموعات الشتات اليمنية أكثر تسييساً وأكثر تنوعاً على الصعيد السياسي أيضاً بسبب الديناميات القائمة في الوطن منذ 2011 لا سيما بعد ازدياد حدة الصراع في 2015. ومثلما توضح ميساء، فقد تميزت عمليات النزوح الجماعي لليمنيين لمدنٍ مثل القاهرة بتدفق النخب السياسية والصحفيين والمثقفين، الذين يمثلون جزئياً قوى موالية للثورة تحمل رؤية سياسية للتغيير نابعة من السياق العام في مرحلة ما بعد 2011. في الوقت ذاته، يعكس الشتات اليمني أيضاً حالة التشرذم السياسي التي تشهدها الساحة السياسية اليمنية اليوم، ويتجاوز الانقسامات بين الجنوب والشمال في فترة ما قبل 2011 ليشمل أفراد الشتات الذين يتمتعون بميول سياسية قوية لِحزب الإصلاح ولِيشمل أيضاً ذوي الانتماءات الإقليمية الأخرى مثل حضرموت.

وفي دراستها التي تتناول بالتفصيل التحولات التي شهدتها الجالية العراقية في المملكة المتحدة على مدار عدة عقود ماضية، تُوضح عُلا كاظم كيف أدت الديناميات المستجدة خلال الفترة الأخيرة إلى ظهور مواقف سياسية جديدة، يتضمن ذلك الميول السياسية الجديدة المناهضة للطائفية والانتماءات إلى الحركات المدنية الشبابية التي تطالب بإعادة هيكلة النظام السياسي، إضافةً إلى الموقف السياسي الموحد ضد داعش بعد سيطرتها على الموصل في 2014. وكما أوضحت عُلا في دراستها، تصطدم تلك الديناميات مع الانقسامات السياسية العرقية-الطائفية التقليدية التي ميَّزت ملامح الشتات في مرحلة ما بعد 2003.

في الوقت الذي تتزايد فيه التوجهات السياسية تنوعاً، برز توزيع جغرافي جديد لمجتمعات وجماعات الشتات. فقد كشفت الدراسات الثلاث جميعها أن الأماكن التي يوجد فيها مجتمعات الشتات بالفعل، وهي لندن والقاهرة وتونس العاصمة، وغيرها من الأماكن الأخرى، ما زالت تُشكل وجهات مهمة يقصدها المهاجرون الجدد في مرحلة ما بعد 2011. والواقع أن سهولة إعادة التوطين في مثل هذه الأماكن، بسبب وجود مجتمع محلي قائم بالفعل أو العلاقات التاريخية التي تجمع بين تلك الدول، كانت بمثابة عوامل رئيسية تجذب المزيد من المهاجرين لإعادة التوطين في هذه الأماكن. على سبيل المثال، كانت سهولة ومعرفة مدن مثل تونس العاصمة بالنسبة لليبيين والقاهرة بالنسبة لليمنيين، التي تتسم أنظمة تأشيرات الدخول إليها بالتساهل، فضلاً عن الأنماط القائمة منذ أمد بعيد في التردد ذهاباً وإياباً على هذه الوجهات، مما أسفر عن إقامة روابط مسبقة بين الدول المضيفة والأوطان الأم، سبباً في اجتذاب المهاجرين الجدد بأعداد غير مسبوقة حتى الآن.

بيد أن الدراسات تُبين أيضاً أن الجاليات العراقية والليبية واليمنية بدأت تستقر بشكل دائم أو شبه دائم في أماكن جديدة، وينشئون فيها مجتمعات الشتات. فقد أصبحت تركيا، على سبيل المثال، وجهة جديدة لليمنيين، ولا سيما الطلاب الذين يبحثون عن فرص الدراسة في الخارج وكذلك رجال الأعمال. وعلى نحو مماثل، تشير الدراسات التي تتناول الجاليات العراقية والليبية إلى توجهات جديدة للانتشار في مختلف أنحاء أوروبا خلال العقد الماضي،[13] متجاوزةً بذلك الأنماط السابقة من الهجرة التسلسلية الأسرية، ولكنها أدت رغم ذلك إلى تكوين مجتمعات الشتات في هذه الأماكن (وليس مجرد هجرة غير نظامية)، وذلك يُعزى إلى الروابط العابرة للحدود من خلال شبكات النشطاء والمساحات الافتراضية.

أظهرت الدراسات، وتماشياً مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأخرى،[14] أن ديناميات الصراع في الوطن الأم تتبع تلك الموجودة في الشتات وتتجلى في الانقسامات الاجتماعية وانعدام الثقة بين أفراد مجتمع الشتات، وتنقسم وفقاً لأسس الصراع (سواء أكانت إقليمية أم عرقية طائفية أم غيرها). على سبيل المثال، توضح الدراسات المطروحة هنا حول الحالتين العراقية واليمنية كيف أن اندلاع الصراعات الجديدة منذ عام 2011 أدى إلى تدهور مستويات الثقة والتفاعل الاجتماعي داخل مجتمعات الشتات التي استقرت منذ فترة طويلة في المملكة المتحدة. وفي كلتا الحالتين، يعكس هذا الانهيار في الثقة وغياب الاختلاط الاجتماعي المعتاد محاور التوتر في الوطن الأم. وعلى هذا النحو، تجد الجاليات العراقية السُنّية والشيعية في المملكة المتحدة نفسها لا تعيش بمعزل عن بعضها البعض فحسب، بل إنها غير مدركة إلى حد كبير بوجود بعضها البعض.

وعلى نحو مماثل، أصبح أبناء اليمن الشمالي والجنوبي، الذين كانوا يتواصلون من قبل في التجمعات الاجتماعية، منفصلين على نحو متزايد، ونتيجة لذلك تم تقليص الاختلاط غير الرسمي بين المواقف السياسية المختلفة. وكما يوضح المؤلفون، فإن هذه الانقسامات في العلاقات لها تأثير سلبي على قدرة مجتمعات الشتات على التعبئة، وخاصةً في مجال العمل السياسي. وتُبين الدراسات أيضاً كيف أن استنساخ أسس الصراع في الشتات يحدد أيضاً في بعض الحالات الأماكن التي يقصدها المهاجرون للاستقرار فيها، مما يسهم في تكوين بؤر متجانسة من جماعات الشتات المتوافقة أيديولوجياً. ولكن في الوقت نفسه، تُشير الدراسات أيضاً إلى أن الاختلاط الواسع النطاق الذي يحدث في المدن الكبرى التي تشهد تدفقاً ضخماً من المهاجرين الدائمين وشبه الدائمين، مثل تونس والقاهرة، يهيئ آفاقاً جديدة للتفاعلات الاجتماعية التي لم نشهدها من قبل. وبذلك يمكن لهذه الأماكن أن تستخدم كمناطق لحشد جهود الشتات على نحو أكثر تنسيقاً في المستقبل.

التحويلات السياسية والعوامل المؤثرة

تكشف مجموعة الدراسات الواردة هنا عن طائفة متنوعة من الطرق المختلفة التي تشهد من خلالها الجاليات العراقية والليبية واليمنية في الشتات تحولاً سياسياً وثقافياً، إضافةً إلى التحول الاقتصادي. وهذا يشمل أشكالاً يغلب عليها الطابع التقليدي من نشاط الشتات في حالات الصراع، بما في ذلك الجهود الرامية إلى توجيه المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية في الوطن الأم، وممارسة الضغوط على الحكومات الأجنبية، علاوةً على مجموعة متنوعة من الأشكال الجديدة من النشاط والمشاركة السياسية. وكما يُبين المؤلفون، فقد تضمن نشاط الشتات الجديد منذ عام 2011 جهوداً مختلفة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتسجيلها، والسعي إلى تحقيق العدالة بشأنها من خلال المشاركة العابرة للحدود الإقليمية، وربط الدول المضيفة والأوطان الأم بهدف نقل الموارد المادية وغير المادية، فضلاً عن أنشطة المشاركة الثقافية، بما في ذلك حماية التراث، وكذلك التبادل الثقافي والإحياء الثقافي. على سبيل المثال، توضح هدى مزيودات كيف تمكنت المجتمعات العابرة للحدود الوطنية لأعضاء الجالية الليبية في الشتات من السماح بظهور حركة إحياء للثقافة

13 اطلع أيضاً على:
Iraqi Migration to Europe in 2016: Profiles, Drivers, and Return, 2017. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/reach_irq_grc_report_iraqi_migration_to_europe_in_2016_june_2017%20%281%29.pdf

14 Elise Féron, "Transporting and Re-inventing Conflicts: Conflict-Generated Diasporas and Conflict Autonomisation", Cooperation and Conflict 52(3), 2017.

الأمازيغية عبر الإنترنت، بينما تناقش ميساء شجاع الدين سُبل تنظيم أماكن التجمعات الثقافية مثل متاجر بيع الكتب اليمنية لنقل الثقافة الوطنية في الدول المضيفة. وعلى نحو مماثل، تُشير عُلا كاظم إلى أشكال جديدة من جهود التعبئة التي تضم أعضاء من جميع الطوائف منذ عام 2014 بغرض حماية التراث الثقافي العراقي.

بيد أن ما تشير إليه الدراسات أيضاً هو المجموعة المعقدة من العوامل التي تؤثر على متى وأين يُمكن تعبئة جهود أفراد الشتات وأنواع التعبئة التي يختارون الاضطلاع بها. والواقع أن مسارات النشطاء قبل عام 2011 وبعده ليست خطية، كما يتضح من الدراسات المعروضة هنا: ففي حين أصبح البعض ممن لم يسبق لهم الحشد من أجل القضايا المتصلة بوطنهم الأم يهتمون بمراقبة الأحداث الأخيرة التي تشهدها بلدانهم الأصلية، فقد توقف الآن آخرون ممن كانوا يشاركون بنشاط في الحركات الاحتجاجية أو غيرها من أشكال المشاركة عن ممارسة نشاطهم. والواقع أن العديد من الذين غادروا منذ عام 2011، وخاصة في حالتي ليبيا واليمن، يمثلون النشطاء المؤيدين للثورة الذين أُجبروا على الهجرة إلى المنفى بسبب ديناميات الصراع؛ غير أنه بالنسبة لبعض أولئك النشطاء، لم يستمر مسار نشاطهم هذا في البلدان المضيفة. ولكن من ناحية أخرى، نجد من بين أولئك الذين غادروا بلدانهم خلال العقد الماضي، المهاجرين الذين لم يكونوا أبداً نشطاء سياسيين من قبل، ومع ذلك، يشاركون الآن في حشد الجهود من مواقعهم في المنفى. إن العوامل التي تؤثر في تعبئة جهود الشتات متنوعة إلى حد كبير، وتشمل العلاقة الحالية والمستقبلية بالوطن الأم، وجيل الهجرة، وتشكيل الفرص السياسية المتعددة السياقات والمواقف، وجميعها تتداخل بطرق معقدة.

تبين العلاقة بالوطن، سواء القائمة، أو المتصورة، أو المتوقعة، أو المنشودة، إلى حد كبير ما إذا كان أولئك الذين يعيشون في الشتات يشاركون في جهود التعبئة والسُبل التي يتم من خلالها ذلك. ففي دراستها حول الليبيين في تونس، على سبيل المثال، تُبين هُدى مزيودات كيف أن حركة المغتربين ذهاباً وإياباً ورغبتهم في العودة والاستقرار في ليبيا بمجرد أن تتحسن الأوضاع تعمل بمثابة ثغرة في جهود تعبئة الشتات: وبسبب الخوف من خلق مشاكل في المستقبل لأنفسهم عند عودتهم (بحسب النتائج التي سيؤول إليها الصراع)، يُفضل بعض الليبيين في المنفى في تونس البقاء بعيداً عن الأنظار وبالتالي تجنب المشاركة في أي شكل من أشكال التعبئة التي يمكن بوضوح اعتبارها مشاركة سياسية. غير أن توقع أو خطط العودة لا تُشكل عائقاً موحداً أمام جهود التعبئة.

فعلى سبيل المثال، تكشف الدراسة التي أجرتها عُلا كاظم حول تطور الشتات العراقي في المملكة المتحدة، كيف أن إمكانية وجود هياكل سياسية واجتماعية أكثر تشجيعاً في الوطن قد فضلت بالفعل تعبئة الشتات، وخاصة في أعقاب عام 2003 عندما بدا أن العودة ممكنة في ظل ظروف أفضل.

بيد أن أحد العوامل الثانوية التي تؤثر في العلاقة مع الوطن الأم هو جيل المغتربين في الشتات: فقد كشفت جميع الدراسات الثلاث عن أفكار ثاقبة جديرة بالاهتمام فيما يتصل بالجيل الثاني والثالث من الجاليات العراقية والليبية واليمنية في مختلف مواقع الشتات، وكيف أدت مراقبة الديناميات منذ عام 2011 إلى تغيير درجة ارتباطهم بالوطن الأم. وتماشياً مع البحوث في مناطق أخرى،[15] تكشف الدراسات الثلاث جميعها عن أن لحظات التحول المحتمل تُحدِث أثراً إيجابياً على تعبئة أبناء المهاجرين في الشتات. ولذا على سبيل المثال، شهد أبناء الليبيين الذين ولدوا في أميركا الشمالية وأوروبا شعوراً جديداً بالمواطنة والانتماء إلى الأمة الليبية في أعقاب أحداث 2011 وتحرير البلاد من قيود نظام القذافي.

وعلى نحو مماثل، شارك الجيل الثاني من العراقيين في المملكة المتحدة بحماس في جهود التعبئة أو على أقل تقدير، في تقديم الدعم المعنوي لفكرة إنقاذ الدولة العراقية في أعقاب استيلاء داعش على الموصل في عام 2014، وفشل الحكومة في الدفاع عن الأراضي العراقية. وفي المقابل، تُبين الدراسات أيضاً كيف يُمكن أن يدفع الإحباط بسبب الثورات أو التغيرات المنهجية الفاشلة أبناء الجيل الثاني والثالث من الشتات إلى قدر أقل من المشاركة في جهود التعبئة والارتباط بالهوية الوطنية. ففي حالة اليمنيين في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، فإن عدم القدرة على العودة لزيارة البلاد نتيجة للصراع إلى جانب الشعور باليأس إزاء الوضع الذي تشهده البلاد، أدى إلى انخفاض الشعور بالارتباط وبالتالي قلة اهتمام أبناء الجيل الثاني بالمشاركة في جهود التعبئة.

بيد أنه إلى جانب العلاقة مع الوطن، تُبرهن الدراسات بوضوح تام على أن التعبئة السياسية في الشتات وطبيعة التحويلات السياسية التي تحدث تتبنى إلى حد كبير «البنية الثلاثية للفرص السياسية»،[16] وهي السياقات السياسية المتعددة والمتأصلة للأوطان الأم، والدول المضيفة، والتفاعلات العابرة للحدود الوطنية والعلاقات الجيوسياسية بينهما. وكما تُبين الدراسات هنا، فإن البنية الثلاثية للفرص السياسية هذه تشتمل على الفضاء المدني المتاح أمام مجتمعات الشتات؛ والقدرة على التنظيم السياسي في الدول المضيفة أو عدمها؛ وإمكانية الوصول إلى النخب والبيئة التي تتقبل جميع الآراء تجاه الوطن الأم في الدول المضيفة؛ وخطر التعرض للتهديد (على الصعيدين الوطني والعابر للحدود على حد سواء) والقدرة على ممارسة القمع؛ والعلاقة بين الدول المضيفة والأوطان الأم. على سبيل المثال، توضح ميساء شجاع الدين في دراسة حول الشتات اليمني منذ عام 2011، كيف أن مقدار الحيز المتاح لنشاط الشتات بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى النخب السياسية في المملكة المتحدة مقارنة بمصر، يُفسر الأشكال المختلفة للغاية لعملية التحويل التي تحدث. فبالنسبة لمجتمعات الشتات التي تعيش في المملكة المتحدة، لا يُسمح لها بممارسة النشاط السياسي فحسب، بل أيضاً يتم تنظيمه من قبل الجهات الفاعلة السياسية الوطنية التي يتاح لها المجال لتنظيم مجتمعاتها في الشتات وتتمتع بالقدرة على الوصول إلى المؤسسات السياسية البريطانية. ولكن بالنسبة لمجتمعات الشتات التي تعيش في مصر، فإن الفضاء المدني المغلق إلى جانب القيود المتزايدة على حقوق الهجرة قد ساعد على التعبئة الثقافية بدلاً من التعبئة السياسية.

وعلى نحو مماثل، أظهرت هُدى مزيودات في دراستها حول تعبئة الشتات الليبي، كيف أدى انخفاض خطر القمع العابر للحدود بعد سقوط نظام القذافي إلى زيادة مشاركة نشطاء الشتات في جهود التعبئة، ولكن في المقابل كيف نجحت تهديدات القمع الجديدة التي ظهرت في الدول المضيفة (وخاصة في تونس) في إعادة إقامة العراقيل التي تحول دون تعبئة الجهود. وفيما يتصل بهذا التغيير في خطر التعرض للقمع، تكشف أيضاً دراستها كيف أن موقف تونس تجاه ليبيا، القائم على أساس العلاقات القوية تاريخياً، والمحاولات المضنية للبقاء على الحياد طوال الصراع، أدى إلى تقييد جهود التعبئة السياسية - باستثناء الأنشطة الموجهة من خلال عمليات بناء السلام الرسمية التي تقودها الأمم المتحدة والتي تستخدم تونس كقاعدة للعمليات.

15 Lea Müller-Funk, "Fluid Identities, Diaspora Youth Activists and the (Post-) Arab Spring: How Narratives of Belonging Can Change Over Time", *Journal of Ethnic and Migration Studies* 46(6), 2020.

16 Ali R. Chaudhary and Dana M. Moss, "Triadic Political Opportunity Structures: Re-Conceptualising Immigrant Transnational Politics", Working Paper 129, International Migration Institute, Oxford Department of International Development, 2016.

بيد أن ما تُبينه الدراسات أيضاً هو أن البنية الثلاثية للفرص السياسية لا تؤثر في جميع أبناء الشتات بالطريقة نفسها. بل على النقيض من ذلك، توضح عُلا كاظم كيف أن الموقف إزاء ديناميات الصراع يؤدي إلى خلق فرص مواتية للبعض وغير مواتية للبعض الآخر، وبالتالي تمكين جماعات أو مجتمعات شتات معينة من التحويل السياسي بينما يُحرم الآخرين من ذلك. وكما يُظهر بحثها، فإن هذه المواقف تؤثر في الروابط العابرة للحدود ونقاط الوصول، بل تؤثر أيضاً في الشعور بالانتماء والقدرة على إقامة علاقات مستقبلية مع الوطن الأم و/أو البلد المضيف. وعلى هذا النحو، على سبيل المثال، تم استبعاد أبناء الشتات الذين ينحدرون من أصول سُنية عراقية من المشاركة في إعادة إعمار العراق لأن وضعهم في إطار الديناميات الحالية في الوطن أدى إلى تعرضهم للتهميش.

ومن ثمّ، فإن الدراسات الواردة في هذه المجموعة تسهم في زيادة فهم العوامل المتعددة الأوجه التي تؤثر في التعبئة السياسية للشتات وأنواع التحويلات غير الاقتصادية التي تحدث، بدءاً من العوامل الهيكلية السياسية المتعددة التي تُمثل فرص أو قيود تحول دون العمل الفعال، وانتهاءً بالطريقة الذاتية التي تتطور من خلالها الهوية والمجتمع والعلاقة مع الدول المضيفة والأوطان الأم، وتتحول مع تحول الديناميات السياسية.

تأثير الشتات ودوره في بناء السلام

بالطبع ليس الشتات الناتج عن الصراعات دائماً جهات فاعلة محتملة في عمليات بناء السلام؛ بل على العكس، يمكن أن يقوم الشتات بالحشد بطرق تعزّز ديناميات الصراع في الوطن[17] أو أن يعملوا كجهات إفساد[18] لعملية السلام. ولكن لأغراض البحث الذي نجريه هنا، استقصى مؤلفو البحث تحديداً كيف تقوم مجتمعات الشتات - التي استقصوها - في الوقت الحالي بالحشد لأهداف بناء السلام أو المصالحة أو إعادة الإعمار في الأوطان، وما الإمكانيات المتاحة لزيادة حشد الشتات في تلك الجهود. عبر كثير من المقابلات، وجد مؤلفو البحث أن مبدأ «لا ضَرَر» يشير، جزئياً على الأقل، إلى استعداد أفراد الشتات للانخراط في الحشد من أجل الوطن. وبالتالي تشرح، مثلاً، ميساء شجاع الدين كيف أن الخشية من تفاقُم الصراع تمثل عائقاً أمام الحشد والتعبئة في أوساط المغتربين اليمنيين في المملكة المتحدة. وبالمثل، كما توضح علا كاظم، فإن تراجع الثقة في النخبة السياسية العراقية، لا سيما بعد فشل الحكومة في الدفاع عن أراضي البلاد في العام 2014، قد صرف جهود التعبئة والحشد عن المجال السياسي، لتنصبّ بدلاً منه على دعم المجتمع المدني وقطاع العمل الخيري. في الواقع هناك موضوع متكرر في الدراسات الثلاث في هذه المجموعة، وهو جهود الشتات في توجيه الإغاثة الإنسانية وسد الفجوات المعلوماتية، كوسيلة لمعالجة الصراع دون التفاعل المباشر مع المجال السياسي.

غير أن جهود التعبئة وأفعال التحويل السياسي لغرض إعادة بناء الأمة أو الدولة هي جهود تقع داخل مجتمعات الشتات التي نتناولها هنا في الدراسات، ويمكن بالفعل ملاحظة أشكال مختلفة للتأثير. أحد الموضوعات التي تبرز هنا هو إعادة صياغة مفهوم الأمة وأسس الانتماء، والتي تظهر خلال عملية التحويل السياسي لدى مجتمعات الشتات. على سبيل المثال، في دراستها حول الشتات الليبي تُصوّر هدى مزيودات كيف أن بناء مجتمعات افتراضية عبر الإنترنت تربط أفراد الشتات عبر مجموعة مختلفة من المواقع المضيفة يتيح ويسمح بتوسيع المجتمع الليبي المُتخيل وتوسيع أفق ما يعنيه «أن تكون ليبيّاً». وكما أوضحَت، فإن هذه التدفقات متعددة الاتجاهات للتحويل لم تُتِح فقط ظهور عملية إحياء الهوية الأمازيغية الليبية العابرة للحدود، وإنما أسهمت أيضاً في زيادة الالتزام من جانب المستمعين المنفردين في السابق ببناء ليبيا أكثر مساواة وحرية في المستقبل.

وبالمثل، تكشف علا كاظم كيف أقيمت منظمات جديدة في المملكة المتحدة، وتفاعلت مع أوساط الجماهير البريطانية والعراقية من أجل دعم الحركات المدنية والشبابية عام 2019 في العراق، طارحة رؤية وطنية جديدة ذات أصداء واضحة لعراق مناهض للطائفية، وصارت هي الرؤية المفضلة لدى المتظاهرين في الداخل.

فيما تناقش ميساء شجاع الدين ظهور تيارات داخل الشتات اليمني لدعم تشكيل رؤية جديدة للدولة وإعادة التفكير في الهوية اليمنية إضافة إلى أنماط الحشد والتعبئة الثقافية التي تحدث دعماً لهذه الأفكار. وبهذه الطريقة، تسهم تفاعلات الشتات، سواء عبر مجتمعات المغتربين أو مع أولئك الذين ما زالوا في الوطن، في إعادة التفكير في معنى أن يكون المرء «ليبيّاً» أو «عراقيّاً» أو «يمنيّاً»، والأسس التي يجب أن تقوم عليها الدولة القومية في المستقبل.

إضافة إلى ذلك، فإن الدراسات المطروحة هنا كلها تصوِّر كيف تسهم جهود التعبئة بالشتات في عمليات بناء السلام في المسارين الأول والثاني، ولكنها أيضاً تبرز كيف تسعى الجهات الفاعلة في الشتات إلى تحقيق العدالة بشأن الجرائم المرتكبة خلال النزاع. فالدراسة حول الشتات الليبي واليمني، على سبيل المثال، تؤكد كيف يتم دمج الجهات الفاعلة بالشتات في عملية بناء السلام الرسمية، من خلال مشاركتهم في الحوار والعمليات الاستشارية. وربما الأهم من ذلك أن هذه الدراسات تصور كيف تسهم منظمات الشتات في جهود السعي نحو تحقيق العدالة، على الرغم من غياب عمليات رسمية للعدالة الانتقالية حتى اللحظة.

ففي حالة الشتات الليبي، على سبيل المثال، لا تقوم مؤسسات الشتات مثل منظمة «محامون من أجل العدالة في ليبيا» بأنشطة حقوقية فحسب، بل تطرح أيضاً - في المجال العام العابر للحدود - خطاباتٍ ترتكز على قيمة العدالة، وذلك من أجل تشكيل طريقة تفكيرنا حول القضايا المرتبطة بالعدالة في الحالة الليبية. بالمثل، تكشف الدراسة حول الشتات العراقي دوراً حاسماً يلعبه النشطاء في المملكة المتحدة من أجل رفع الوعي، في مجال عام أجنبي صامت إلى حد كبير، حول الجرائم التي ترتكبها الدولة ضد المتظاهرين المطالبين بالتغيير داخل الوطن. بهذه الطريقة، يسهم الشتات في فهم أوسع للانتهاكات ومطالب العدالة في الحالة العراقية، بما يتجاوز الجرائم البارزة والقضايا الجنائية الدولية المتعلقة بتنظيم داعش. تمثل هذه الإجراءات سعياً نحو العدالة من منظور الشتات بعضَ أكثر الطرق ابتكاراً التي يُسهم من خلالها الشتات العربي في تقديم الحقيقة وإنجاز المصالحة في عهد ما بعد 2011.

17 Fiona B. Adamson, "Mechanisms of Diaspora Mobilization and the Transnationalization of Civil War", in Jeffrey T. Checkel (ed) *Transnational Dynamics of Civil War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

18 Yossi Shain and Ravinatha P. Aryasinha, "Spoilers or Catalysts? The Role of Diasporas in Peace Processes", in Edward Newman and Oliver Richmond (eds) *Challenges to Peacebuilding: Managing Spoilers during Conflict Resolution*, Tokyo: United Nations University Press, 2006.

آفاق المستقبل

تكشف الدراسات الثلاث في هذه المجموعة عن العقبات الهائلة التي تواجه آفاق زيادة جهود تعبئة وحشد الشتات من أجل إعادة الإعمار والتجديد السياسي في الوطن. إن عملية الاستقطاب السياسي، وتزايد انعدام الثقة في أوساط الشتات، مع غلق الفضاء المدني وتراجع القدرات التشغيلية للمنظمات القائمة في الشتات، وتضاؤل وتناقص مشاعر الانتماء نتيجة تطور ديناميات الصراع – كلها تمثل سمات مشتركة تعوق عملية تعبئة سياسية أكثر صراحة وقوة.

غير أن هذه الدراسات، مع ذلك، تؤكّد أن هناك فرص معينة للاستفادة من الموارد المتعددة لدى الشتات العراقي والليبي واليمني. فيمكن للتعبئة حول قضايا ليست ذات صبغة سياسية صريحة، مثل إعادة البناء على المستوى المجتمعي - عبر خطوط للناشطين متعدية للطابع المحلي - إضافة إلى حماية التراث الثقافي، أن تمثل وسيلة لزيادة انخراط الشتات، وهو ما يعتبر تغلّباً على الانقسامات وإسهاماً هادفاً أيضاً في إعادة بناء ساحات الوطن. علاوة على هذا، يمكن لهذه الإجراءات أيضاً أن تصبح ركائز في جهود المصالحة على المستوى المحلي،[19] مع عملها أيضاً على التغلب على بعض العقبات المحتملة التي تفرضها البنية الثلاثية للفرص السياسية.

وبالمثل، فإن مجال العدالة الانتقالية وإجراءات البحث عن الحقيقة هي أيضاً مجالات لدى جماعات الشتات الكثير لتقدمه وتسهم به فيها، ويمكنها بالفعل تحقيق مكاسب مهمة، نظراً لتعدد نقاط الوصول لديها، إضافة إلى القدرة على الارتباط بساحات الوطن، وما لديها من آليات قضائية مختلفة.[20] إن النجاح الأخير الذي حققه النشطاء السوريون بالشتات في السعي نحو تحقيق العدالة الانتقالية من خلال الآليات الأوروبية يعتبر مثالاً مفيداً فيما يتعلق بنوع المنظومة التي يمكن إنشاؤها لكي تؤتي مثل تلك الجهود ثمارها.[21]

في الواقع، كما خلصت هذه الدراسات هنا، فإنه من أجل حدوث تضخيم في الحشد والتعبئة، لا بد من زيادة القدرات التشغيلية لجماعات الشتات. فبينما تحاول بعض هذه المجموعات اليوم العثور على طرق للالتفاف والتغلّب على إغلاق الفضاء المدني أو تراجع فرص التمويل، تتطلب الاستفادة من أبناء الشتات في عملية بناء السلام وإعادة الإعمار مزيداً من التنسيق التشغيلي والمزيد من المهارات التنظيمية.

ويقدم مؤلفو الدراسات الواردة في هذه المجموعة طائفة متنوعة من الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الأمر، ومنها الشراكة مع منظمات أخرى وخلق هياكل شاملة. ولكن بعيداً عن الحشد المنظم والمتعمَّد لأغراض بناء السلام والتأثير السياسي في الوطن، فإن ما تعرضه هذه الدراسات هو أن التحويلات السياسية تقع بعدة أشكال واتجاهات مختلفة. وبينما يتم بالفعل توجيه بعض هذه التحويلات السياسية تجاه الوطن، هناك تحويلات أخرى توجَّه بدلاً من ذلك عبر فضاءات الشتات وفي داخل البلدان المضيفة. أسهمت التحوّلات التي وقعت في مجتمعات الشتات العربية منذ العام 2011 في تبادل الأفكار والممارسات والمعايير السياسية الجديدة. ونظراً لأن من الأرجح أن تستمر خلال السنوات القادمة عملية التشتيت التي تعرّض لها سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن فهم كيفية تأثير التحويلات السياسية المتنوعة في الوطن والبلدان المضيفة علاوة على مجتمعات الشتات نفسها يفتح آفاقاً جديدة لأجندة بحثية مستقبلية.

19 انظر على سبيل المثال:
Ataa Alsalloum and Andre Brown, “Towards a Heritage-Led Sustainable Post-Conflict Reconciliation: A Policy-Led Perspective”, ***Sustainability*** 11(6), 2019.

20 انظر أيضاً:
Noha Aboueldahab, “Innovation in Transitional Justice: Experiences from the Arab Region”, Brookings Doha Center, 2020. Available at https://www.brookings.edu/opinions/innovation-in-transitional-justice-experiences-from-the-arab-region/.
وللاطلاع على أمثلة من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر على سبيل المثال:
Camilla Orjuela, “Mobilising Diasporas for Justice. Opportunity Structures and the Presencing of a Violent Past”, ***Journal of Ethnic and Migration Studies*** 44(8), 2018.

21 انظر أيضاً:
Espen Stokke and Eric Wiebelhaus-Brahm, “Syrian Diaspora Mobilization: Vertical Coordination, Patronage Relations, and the Challenges of Fragmentation in the Pursuit of Transitional Justice”, ***Ethnic and Racial Studies*** 42(11), 2019.

7

الشتات العراقي في المملكة المتحدة وتعبئة الجهود من أجل العراق:

سياسات الوطن والديناميات الداخلية وتشرذم الأنشطة العابرة للحدود في مجتمعات الشتات

عُلا كاظم

في عام 2003، وللمرة الأولى منذ عقود، تمكن العراقيون في الشتات من العودة إلى وطنهم الأم والمساعدة في إعادة إعماره. عاد كثيرون حينها حاملين خططاً وأفكاراً طموحة للمساعدة في تنمية العراق، بعضها من خلال الأحزاب السياسية والبعض الآخر من خلال المجتمع المدني. ولكن بسبب التطورات السياسية في العراق، ثم النظام السياسي القائم على أسس طائفية وعرقية الذي تولّد في ظل التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة، تأثرت جهود تعبئة الشتات وأصبحت تتشكل بواسطة الديناميات والسياسات الداخلية في الوطن، وهو ما منح امتيازات للبعض وأعاق جهود آخرين. وقد ساهم فعلياً النظام السياسي لمرحلة ما بعد 2003 في تشرذم جهود تعبئة الشتات على أسس طائفية وعرقية ناجمة عن الديناميات السياسية في الوطن. وقد انعكس هذا، في المقابل، على كافة القضايا وعلى طبيعة جهود التعبئة العابرة للحدود الوطنية والإقليمية التي تضطلع بها مختلف المجموعات.

تستقصي هذه الدراسةُ -التي تركز بصفة رئيسية على السياق البريطاني، إضافة إلى السويدي بدرجة أقل[1]- جهودَ التعبئة العابرة للحدود التي قامت بها مجتمعات الشتات العراقي، متّبعةً النهجين التصاعدي والتنازلي، وتحدد الفرص والمعوقات الخاصة بتنسيق الأنشطة والجهود العابرة للحدود لدى مجتمعات الشتات. تتناول هذه الدراسة أيضاً موجات الهجرة المختلفة وتحدد الملامح الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين العراقيين، وكيف تأثرت الأنشطة والجهود العابرة للحدود في مجتمعات الشتات باللحظات الحاسمة في تاريخ العراق الحديث، وتُبرز أيضاً العقبات التي تعترض سبيل جهود التعبئة، معتمدةً في ذلك على 15 مقابلة شبه منظمة أُجريت مع مشرفين مجتمعيّين وممثلين عن منظمات، ومع بعض المختصين الذين يعملون في قطاعات معينة، إضافة إلى العديد من المقابلات غير الرسمية، ومدعومةً أيضاً بمقابلات أُجريت في الفترة بين عامي 2013 و2018 في لندن وستوكهولم.

وجدت الدراسة أنه مع كون موجات الهجرة الأولى إلى المملكة المتحدة شهدت وصول النخب السياسية والدينية والفنانين والأطباء المتخصصين، كانت الموجات التالية تضم عمالاً أقل مهارة وأدنى تعليماً، إضافةً إلى اللاجئين. يمنحنا هذا معلومات أساسية عن جهود تعبئة الشتات العراقي ويوفر لنا أيضاً معلومات عن النظام السياسي في فترة ما بعد الغزو وعما نجم عن ذلك من تشرذم. ففي حين اتجهت بعض نخب الشتات إلى العمل في الحكومة العراقية، فضل بعض المهاجرين العمل في منظمات المجتمع المدني، التي وفروا من خلالها التنمية المجتمعية والتدريب ونقل المعارف والرعاية الاجتماعية.

وجدت الدراسة أيضاً أن حالةَ عدم الاستقرار في العراق، وديناميات الوطن الأم التي تؤثر على مواقف المجموعات والطوائف من البلد، وشحَّ التمويل، تشكل جميعها عقبات رئيسية أمام تحقيق تعبئة أوسع نطاقاً. حتى الآن، ومع أنه لا ينكر أحد جهود المهاجرين في المساعدة من أجل إعادة إعمار العراق، ما يزال انعدام الثقة بين المجموعات العرقية والطائفية المختلفة في الشتات يمثل تحدياً كبيراً أمام تضافر الجهود وتعاضدها. يمكن لعمليات بناء الثقة والتصالح، والمساهمة في خلق أرضية مشتركة تضم مجموعات الشتات المختلفة وعامة الجمهور والمنظمات العراقية، وتركيز الجهود على القضايا الثقافية والتراثية والصحية والتنموية -مع تجنب السياسات الحزبية- أن تساعد في التغلب على تلك العقبات وإتاحة الفرصة أمام مجتمعات الشتات من أجل القيام بدور أكبر في دعم الدولة والمجتمع العراقي.

خلفية عامة:
تنوع مجموعات الشتات العراقي في المملكة المتحدة وتشرذمها

شهد العراق هجرة جماعية للملايين جراء احتلال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية عام 2003، والصراعات الطائفية التي أعقبت ذلك، إضافةً إلى القلاقل السياسية والاقتصادية المتواصلة. هناك حالياً بالفعل عراقيون في بلدان بعيدة كالولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة والسويد وكندا وفي بلدان متاخمة للوطن أيضاً كالأردن وتركيا وسوريا.[2]

غير أن الشتات العراقي بدأ في وقت سابق لذلك بكثير، وتحديداً في منتصف القرن العشرين عندما هاجر العراقيون من اليهود والمسيحيين وأنصار الملكية إلى البلدان الأوروبية فراراً من الاضطهاد والاضطراب السياسي الذي يكتنف مجتمعاتهم المحلية. ولأن العراق كان خاضعاً في السابق للانتداب البريطاني، فقد حافظ على روابط استعمارية مع المملكة المتحدة، التي فتحت أبوابها للعديد من الأقليات الدينية وأنصار الملكية -الذين كانوا حلفاءَ لبريطانيا- من أجل الهجرة والإقامة في المملكة المتحدة. وعليه فقد تشكلت موجة المهاجرين الأولى من النخبة الملكية العراقية، والمسيحيين العراقيين الذين خدموا في سلاح الجو الملكي البريطاني، واليهود العراقيين من ساسة ومثقفين وتجار وصحفيين

1 يحتضن كلا البلدين الأوروبيين أكبر تجمعات للجالية العراقية في الخارج، وكلتا الجاليتَين كانت نشطة في التعبئة من أجل العراق قبل وبعد 2003، وهو ما يجعل منهما حالات دراسة مناسبة.

2 Sassoon, J. (2009) *The Iraqi Refugees: The New Crisis in the Middle East*. London; New York: I.B. Tauris, available at http://site.ebrary.com/id/10456930 (Sassoon, 2009).

ومسؤولين حكوميين.[3]

جاءت موجة الهجرة الثانية إلى المملكة المتحدة عقب الانقلاب البعثي في عام 1963، الذي أطاح بحكومة عبد الكريم قاسم. لكن اختلفت خصائص المهاجرين نوعاً ما هذه المرة، فقد كان أغلبهم مهنيين ومتخصصين ينتمون للطبقة الوسطى، من أطباء ومحامين وفنانين ومفكرين (مضاوي الرشيد، 1992). إذ غادر كثيرون البلاد بعد حصولهم على منح دراسية وفرتها حكومة البعث لدراسة الطب وطب الأسنان والعمارة والهندسة في الخارج، وفي نهاية المطاف فضلوا عدم العودة ومارسوا تخصصاتهم المختارة في المهجر. وواصلت تلك العينة من المهاجرين المجيء إلى المملكة المتحدة بعد الانقلاب الذي قامت به قيادة حزب البعث في عام 1968، ومن بينها لمع نجم الشاب صدام حسين بوصفه زعيماً جديداً. وقد اشتملت تلك الموجة على أكراد وآشوريين مسيحيين من الطبقة الوسطى أيضاً، تزايَد شعورهم بالاضطرار إلى مغادرة البلاد بسبب تعصب النظام تجاه الهويات العرقية الأخرى في العراق وتجاه حركات المعارضة السياسية وبسبب مناخ القمع العام الذي ساد البلاد.[4]

بعد موجة تدفق قادة اليسار السياسي وزعماء الأكراد إضافة إلى العراقيين الأكثر ثراءً إلى لندن، شهدت الثمانينيات موجة جديدة من المهاجرين العراقيين إلى المملكة المتحدة. إذ أدت الحرب العراقية الإيرانية، التي استمرت من عام 1979 إلى عام 1988، إلى هجرة عائلات شيعية في معظمها، كان أفرادها ناشطون في حزب الدعوة الإسلامية الشيعي، أو متعاطفون معه، أو متهمون بالتبعية الإيرانية (إذ لهم أصول إيرانية)، أو من سيُرحِّلهم النظام فيما بعد مع ارتفاع حدة التوترات مع إيران.[5] تشكلت تلك الموجة من المهاجرين العراقيين من مزيج مختلط ضم تجاراً خسروا ثرواتهم، ومهنيين أصبحوا عاطلين، وعمالاً متوسطي المهارة، أو غير مهرة، يفتقرون إلى التعليم الجيد والكفاءة.[6]

ثم وصلت موجة المهاجرين التالية في عامي 1990 و1991 وذلك خلال حرب الخليج الثانية وفي أعقاب الانتفاضات الشيعية والكردية.[7] وقد استطاع المقتدرون ومن يمتلكون الثروة المادية طلب اللجوء عبر القنوات الشرعية، أما ذوو الإمكانيات المحدودة ممن وصلوا إلى المملكة المتحدة فقد اعتمدوا على نظام الرعاية الاجتماعية فيها لإعالة أسرهم. وقد شكلت العائلات الشيعية المضطهدة جزءاً كبيراً منهم، بينما كان البقية مهاجرين اقتصاديين يبحثون عن سبل أفضل للعيش. وقد هاجر بعضهم بالفعل فيما مضى إلى بلدان الشرق الأوسط المجاورة أو إلى إحدى الدول التابعة للاتحاد السوفيتي، لكنها في ذلك الوقت كانت قد أصبحت غير مستقرة أو غير مرحبة باستقبال اللاجئين.

بعد احتلال العراق في عام 2003 وما تلى ذلك من صراعات وحرب أهلية، ثم التهديد الأخير الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، وجد عدد متزايد من العراقيين أنفسهم في الشتات. وقد اتبع بعضهم نفس نمط الهجرة التسلسلية والتحق بعائلته الممتدة في البلدان المضيفة التي كان من الممكن الهجرة إليها لجمع شمل الأسرة. في حين سلك البعض الآخر طريقاً أخطر وسافروا في رحلات غير شرعية إلى أوروبا.

وبسبب حالة عدم الاستقرار المستمرة في العراق، من غير المرجح أن تتراجع كثافة الهجرة قريباً، وبالتالي سيستمر الشتات العراقي لسنوات عديدة قادمة. صحيح أنه لا يوجد رقم محدد لعدد العراقيين في المملكة المتحدة، لكن تشير بعض التقديرات إلى أن هذا الرقم يتراوح بين 350 ألفاً و450 ألفاً، وذلك وفقاً للسفارة العراقية في لندن؛ في حين يبلغ عددهم 200 ألف، وفقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة.[8]

نتيجةً موجات الهجرة وخلفيات العراقيين الذين هاجروا إلى المملكة المتحدة، نجد أن تركيبة الجالية العراقية في المملكة المتحدة شديدة الاختلاط والتفاوُت. فالغالبية من العرب الشيعة والأكراد السنّة، بينما هناك أقليات أخرى كثيرة تشكل جزءاً من خارطة الشتات العراقي، كالسنّة والآشوريين والكلدان والسريان والصابئة المندائيين والتركمان والأكراد الفيليين واليهود.

كانت الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية لمَن هاجروا في وقتٍ مبكر أكثر ثراءً، وكانوا ذوي مهاراتٍ وتعليم أفضل، وبالتالي وجدوا الاندماج في المملكة المتحدة أيسر ممن وصلوا إلى البلاد في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. فكثيرون ممن جاءوا لاحقاً، حتى ممن لديهم مؤهلات، واجهوا صعوبة في الحصول على فرص عمل، في حين أن صدمات النزوح والنفي والحرب خلفت وراءها مشكلات نفسية لدى الكثيرين، جعلتهم يعتمدون على برامج الرعاية الاجتماعية.[9]

ومع أن العراقيين لا يتركزون جغرافياً في منطقة واحدة، تعيش غالبيتهم في لندن، مع تجمعات في مناطق برينت وإيلينغ وكينغستون. وباستثناء العراقيين العلمانيين، ذوي الخلفيات الليبرالية أو اليسارية، والجيل الثاني من العراقيين الذين التقوا عراقيين آخرين في المرحلة الجامعية، فإن معظم المجتمعات العرقية والطائفية للشتات العراقي لا تختلط بسهولة مع عوالم الشتات العراقي الأخرى خارج نطاق مجتمعاتهم الجغرافية أو العرقية-الطائفية.

الشتات العراقي والتنمية وإعادة إعمار العراق

كان لعدة عوامل دور في تشكيل صورة الدعم القادم من الشتات وتنمية العراق، منها الفترة التاريخية ومدى إمكانية الوصول المتاحة لهؤلاء في الشتات، والديناميات السياسية/الطائفية في الوطن، والخصائص الاجتماعية لأفراد الشتات، ومستويات العنف، إضافةً إلى الروابط والعلاقات مع وسطاء السلطة في العراق. وفي كل مرحلة كانت مساهمات الشتات إما تتحول لتلبية أحداث واحتياجات معينة أو تتشكل وفقاً

3 See Al-Rasheed, M. (1992) Political Migration and Downward Socio-Economic Mobility: The Iraqi Community in London 1. Journal of Ethnic and Migration Studies, 18(4), 537–549, available at http://dx.doi.org/10.1080/1369183X.1992.9976328 (Al-Rasheed, 1992); Batatu, H. (2004) The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers. London: Saqi Books (Batatu, 2004); Farouk-Sluglett, M. & Sluglett, P. (2001) Iraq since 1958: From Revolution to Dictatorship. Rev. ed. London; New York: I.B. Tauris (Farouk-Sluglett and Sluglett, 2001); Morad, T. et al. (eds.) (2008) Iraq's Last Jews: Stories of Daily Life, Upheaval, and Escape from Modern Babylon. Palgrave Studies in Oral History. 1st ed. New York: Palgrave Macmillan (Morad et. al., 2008).

4 Al-Rasheed, 1992.

5 تريب، تشارلز (2005) **صفحات من تاريخ العراق**. بيروت: الدار العربية للعلوم (تريب، 2005).

6 Al-Rasheed, 1992, p.539.

7 تريب، 2005.

8 المنظمة الدولية للهجرة (2007) عملية مسح للعراق.

9 Great Britain & Department for Communities and Local Government (2009) The Iraqi Muslim Community in England: Understanding Muslim Ethnic Communities.

للقيود والفرص المتاحة لبعض الأشخاص، بناءً على مواقفهم من أروقة السلطة في بغداد.

سنوات المعارضة قبل 2003

جرت تعبئة مختلف المجموعات والأفراد من داخل مجتمعات الشتات العراقي المتنوع عبر الحدود من أجل الوطن منذ ثمانينيات القرن الماضي. ومع استمرار تدفق النخب السياسية والمنفيين إلى لندن، في أعقاب الاضطهاد والقمع بسبب النشاط السياسي السري أو المحظور، سرعان ما أصبحت لندن -إلى جانب دمشق وطهران- نواةً لنشاط المعارضة الذي تقوم به النخب السياسية العراقية. وشملت تلك النخب الأسَر الدينية الإسلامية، مثل أسرة الحكيم والخُوئي، وما عُرِف لاحقاً باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية، إضافةً إلى الحزبَين الكرديين: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وكان هناك أيضاً الكثير من الجماعات الليبرالية الأخرى، بما في ذلك القوميون والاشتراكيون والشيوعيون العرب.[10]

ومع تصاعُد التوترات بين العراق والمجتمع الدولي، في أعقاب محاولة صدام حسين احتلالَ الكويت في العام 1990، رأت المعارضة العراقية في لندن في ذلك فرصةً للتأثير على صناع السياسات في لندن وواشنطن، والدفع باتجاه تغيير النظام في العراق. وهذا هو السياق الذي برز فيه المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجلبي، لتمثيل كامل أطياف جماعات المعارضة العراقية. وعملت مجموعة أخرى بقيادة إياد علّاوي، وهي الوِفاق الوطني العراقي، مع حكومتَي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال تلك الفترة للدفع أيضاً باتجاه تغيير النظام. من الصعب التقليل من حجم تأثير شخصيات كأحمد الجلبي وإياد علّاوي على صناع السياسات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ فقد كانت مهمتهم هي العمل دون كلل لتشكيل سياسات البلدين إزاء العراق، ونجحوا إلى حد كبير في دفع أجندة تغيير النظام، التي أُدرِجَت في نهاية المطاف ضمن القانون الأميركي تحت مسمَّى «قانون تحرير العراق» للعام 1998.

وعلى الرغم من النجاح المبدئي الذي حققه المؤتمر الوطني العراقي في جمع المصالح المتنوعة لجماعات المعارضة التي اتحدت في هدفها لتغيير النظام، انفصلت في نهاية المطاف عدة مجموعات، منها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والأحزاب الكردية. إضافةً إلى ذلك، كانت لدى الجماعات المختلفة أفكار شديدة التبايُن حول كيفية تغيير النظام، بما في ذلك دور الجيش الأميركي وطبيعة انتشاره، ودور جماعات المعارضة العراقية في الداخل؛ الأمر الذي ساهم في زيادة تفكك المؤتمر الوطني العراقي. ومع بدء قرع طبول الحرب قُبيل اندلاعها فعلياً في العام 2003، كانت جماعات المعارضة تعمل على تعزيز علاقاتها مع التحالف بقيادة الولايات المتحدة، تمهيداً لتشكيل جزء من الحكومة بمجرد حدوث التدخل العسكري. مثَّل تفكك المعارضة ومصالحها غير المتوافقة نُذُراً وبوادرَ للأحداث التي وقعت في أعقاب تغيير النظام عام 2003. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية المعارضة لم تكن أبداً تمثل تنوع الشتات العراقي في لندن. فكثيرون في الواقع كانوا معارضين للتدخل، وشاركوا في المظاهرات التاريخية ضد الحرب في شباط/فبراير 2003.

إلى جانب التعبئة السياسية للنخب المعارضة، عملت عدة جماعات في الشتات العراقي على تقديم الإغاثة الإنسانية خلال نظام العقوبات شديد الوطأة الذي امتد من 1991 إلى 2003. واستخدمت منظمات عديدة، منها «منظمة الرفاه العالمي" (World Wide Welfare)، وغيرها من المنظمات التي لم تعد قائمة اليوم، قنواتٍ عبر منطقة كردستان العراق التي كانت في تلك الآونة محمية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لإنشاء منطقة حظر طيران في العام 1991. وقد منح هذا الأكرادَ درجةً معينة من الحكم الذاتي والحماية من سلطة بغداد، ووفر بوابة خلفية لدخول العراق. كانت التبرعات والأموال التي تُجمَع في الشتات تغطي تكاليف الأدوية والمستلزمات الطبية والأدوات المدرسية والملابس وغيرها من الأشياء الأخرى التي كان يتم تهريبها جميعاً إلى العراق عبر الحدود الكردية.[11]

إعادة تشكيل عراق ما بعد 2003

بعد التدخل العسكري واحتلال العراق في 2003، استطاع ملايين العراقيين المنفيين العودة إلى أرض الوطن جسدياً للمرة الأولى منذ عقود والمساهمة مباشرةً في إعادة تشكيله. كان الكثيرون متحمسين للمساعدة في إعادة إعمار العراق، وعادوا في السنوات الأولى من الاحتلال لتقييم الطرق التي يمكنهم من خلالها المساهمة في سياسات البلاد أو أنشطة المجتمع المدني.

تعبئة النخبة في الشتات

في السنوات الأولى من الاحتلال، وصولاً إلى الانتخابات العراقية الأولى في 2005، كانت معظم جهود التعبئة العراقية العابرة للحدود تتم بواسطة الأحزاب السياسية النخبوية في الشتات، التي بحلول ذلك الوقت كانت تتمركز بقوة في أروقة السلطة. كان حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والمؤتمر الوطني العراقي والوِفاق الوطني العراقي والحزب الشيوعي العراقي والعديد من الأفراد الآخرين في الشتات يستخدمون حينها شبكاتهم الاجتماعية اللندنية العابرة للحدود من أجل تجنيد أعضاء موالين لأفكارهم وجعلهم يشغلون المناصب السياسية في الوزارات والمحافظات وغيرها من المناصب الإدارية. ومن ثَمّ صارت لندن مركزاً للتعيين في كثير من المناصب السياسية والبيروقراطية التي أصبحت حينها تحكم الدولة العراقية. فقد كان خمسة من رؤساء الحكومة العراقية يقيمون سابقًا في الشتات، وهم إبراهيم الجعفري وإياد علّاوي ونوري المالكي وحيدر العبّادي ورئيس الوزراء الحالي محمد توفيق علّاوي؛ أربعة منهم أقاموا في المملكة المتحدة.

لا يزال هذا التوجه في استقطاب المغتربين من مجتمعات الشتات العابرة للحدود الوطنية مستمراً دونما هوادة حتى الآن. بيد أنه في السنوات الأخيرة، شهد تراجعاً مطرداً، نظراً إلى أن العديد من المنفيين السابقين قضوا بعض الوقت في العراق ثم عادوا إلى حياتهم في الشتات في حين يواصلون الهجرة الدائرية بين لندن والعراق.

إلا أنه منذ عام 2003، وخاصة على مدى السنوات الخمس الأخيرة، تراجعت حملات التعبئة السياسية لدعم الأحزاب السياسية في الشتات بسبب الاستياء العام وسخط المغتربين العراقيين تجاه نخب الشتات التي قدموا لها الدعم والتأييد عام 2003، والتي ساهمت في الفساد بدلاً من التصدي له، ولم تعمل على معالجة الخدمات العامة السيئة في العراق، وعززت السياسات الطائفية التي ابتليت بها البلاد. في حين شهد تمثيل الأحزاب وحضور المناسبات السياسية انخفاضاً كبيراً ووجهت جهود التعبئة بدرجة أكبر نحو الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال الخيرية.[12]

10 علّاوي، علي عبد الأمير (2009) **احتلال العراق: ربح الحرب وخسارة السلام**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر (علّاوي، 2009).

11 Kadhum, O. (2017) Diasporic Interventions: State-Building in Iraq following the 2003 Iraq War. Coventry: Warwick University (Kadhum, 2017).

12 Kadhum, O. (2020) Unpacking the Role of Religion in Political Transnationalism: The Case of the Iraqi Shi'a Diaspora Post 2003. International Affairs (Kadhum, 2020).

دور الشتات في التعبئة الشعبية

اشتغل المغتربون منذ عام 2003 بالعمل في الوطن على المستوى الشعبي لدعم مجتمع مدني جديد في العراق يختلف عن المجتمع المدني الذي تقره الدولة وتراقبه. فقد شارك العديد من العراقيين الذين يعيشون في الشتات في مجالات تتعلق بالصحة العقلية والدعم النفسي، وحقوق المرأة، والتعليم، والخدمات الصحية، وتقديم الرعاية الاجتماعية وإعالة الأرامل والأيتام العراقيين، وبناء الديمقراطية، والتدريب على إجراء الانتخابات، والحفاظ على التراث العراقي، والعديد من المبادرات الأخرى التي لا تقتصر على مكان بعينه لتلبية احتياجات المجتمع المحلي.

من بين أبرز الأمثلة على ذلك، توفير طبيب متجوّل لمساعدة العراقيين الذين يعيشون في المناطق النائية، وأخصائيين في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي للمساعدة في إضفاء الطابع المهني على خدمات الصحة العقلية في العراق وتطويرها، وتدريب العاملين في مجال الصحة العقلية،[13] وتوفير الكتب الجامعية والمناهج الدراسية لجامعة بغداد بالشراكة مع الجامعات الأميركية، والمبادرات المتعلقة بمرافق الصرف الصحي لتوفير المراحيض العمومية،[14] وإعادة إحياء التراث الثقافي العراقي،[15] بما في ذلك الفنون والحرف اليدوية وقوارب «المشاحيف» التي تخدم الأهوَار الجنوبية في العراق، وغيرها الكثير.

نجحت بعض المبادرات في توفير الموارد أو الخدمات العامة التي تحتاجها الفئات أو المجتمعات المحرومة حاجة ماسة. في حين قوبلت بعض المبادرات الأخرى بالعداء والعنف بسبب عدم الاستقرار وثقافات الفساد والطائفية المهيمنة، مما حال دون قيام أولئك الذين لا صلة لهم بالأحزاب السياسية بعملهم. وقد وسم هذا التوجه نظام ما بعد عام 2003، حيث تغلغلت السياسات الطائفية والفساد الذي يدعمها في كافة جوانب المجتمع والحياة العراقية.

في حين وجهت بعض جهود التعبئة الأخرى التي بذلها المغتربون في الشتات نحو الضغط على الاتحاد الأوروبي وبرلمان المملكة المتحدة، وغير ذلك من المنظمات، مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة «هيومن رايتس ووتش»، من أجل التصدي للعنف، ومكافحة الاستيلاء على الأراضي، والتمييز على أساس الدين الذي تواجهه الأقليات العراقية مثل اليزيديين، والصابئة المندائيين، والمسيحيين العراقيين، والتركمان. وفي غضون ذلك، أثيرت في مناسبات عدة قضية حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية والعنف ضد المرأة في الشتات من قبل رابطة المرأة العراقية والحركة الديمقراطية العراقية.

الشتات والانقسامات العرقية الطائفية

أما على المستوى الشعبي، فقد اتسمت جهود التعبئة المبذولة من قبل مغتربي الشتات بتشرذمها كذلك، إضافة إلى تشكلها وفقاً لديناميات السلطة. على سبيل المثال، بسبب تعاظم الهوية والسلطة الشيعية منذ عام 2003، حدثت زيادة في المنظمات الشيعية العراقية في الشتات التي تهدف إلى جمع الأموال للأيتام والأرامل والمعدمين في العراق.[16] من ناحية أخرى، فقد تضاءلت الحاجة إلى المنظمات الكردية العراقية في الشتات، بسبب تمتع كردستان العراق بالاستقلال الذاتي نسبياً وكونها آمنة للزيارة. علاوة على ذلك، فإن وجود تمثيل لحكومة إقليم كردستان العراق في المملكة المتحدة يعني أن هناك تضاؤل الحاجة إلى وجود منظمات في الشتات، حيث يعمل مكتب ممثلية حكومة إقليم كوردستان في لندن كجسر بين المغتربين وكردستان العراق.

في حين ظهرت بعض المنظمات الأخرى وما لبثت أن اختفت أو توقف نشاطها في الشتات بسبب نقص التمويل والموارد، فقد نجحت المنظمات الأقدم مثل «المنتدى العراقي» و»جمعية رعاية العراقيين» في إضفاء الطابع المؤسسي والمهني على أنشطتها، ومن ثَمّ تمكنت من مواصلة تقديم الخدمات للمجتمعات العراقية المعنية بها.

كذلك ظهرت في الآونة الأخيرة منظمات أخرى، من بينها «الحركة الديمقراطية العراقية» في عام 2011 ومنظمة «العمل الجماعي من أجل العراق» في عام 2019، وهي منظمات ناشطة تعمل على زيادة الوعي والتضامن مع الحركات المدنية والشبابية في العراق. وتعمل هذه المنظمات مع جهات بريطانية وعراقية على دعم المنصات المناهضة للطائفية التي تتبنى أجندة قومية عراقية لا تمارس التمييز على أساس العرق أو الطائفة أو الدين.

دور الشتات في جهود التعبئة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية

كان استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل عام 2014 وفشل القوات العراقية في حماية الأراضي العراقية بمثابة نقطة تحول بالنسبة للكثير من العراقيين في الشتات. وفي حين شهد الاستياء من السياسات العراقية والسياسيين المغتربين الذين سبق لهم دعمهم تراجعاً مستمراً على مر السنين، فقد أفضت أحداث عام 2014 إلى فقدان الثقة بالكامل في الحكومة وقدرتها على حماية الأمة، والسيادة العراقية، وسلامة أراضيها.

فقد كانت الفتوى التي أصدرها آية الله العظمى السيد علي السيستاني عام 2014 هي التي أنقذت العراق بالنسبة للكثيرين في الشتات. والواقع أن هذه العبارة تكررت كثيراً خلال عدة مقابلات مع مراقبي المعلومات العراقيين والمغتربين من جميع الأجيال. فقد دعا السيستاني المواطنين العراقيين إلى الانضمام إلى قوات الأمن ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. تمخض عن هذه الدعوة الدينية لحمل السلاح ولادة «قوات الحَشد الشعبي»، وهي مجموعة من القوات شبه العسكرية التي يتألف معظمها من الشيعة، بالإضافة إلى الجماعات المسيحية والسنّية التي انضمت إلى صفوف القتال. وبمساعدة قوات الحَشد الشعبي، تمكنت قوات الأمن العراقية من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بحلول عام 2017 واستعادة الموصل ووحدة الأراضي العراقية.

خلال معركة الموصل في الفترة من 2014 إلى 2017 انبثق عن جهود الشتات في التعبئة ظهور ثلاث اتجاهات هامة. أولها هو التوجه نحو التعبئة الدينية - السياسية، فقد تراجعت جهود التعبئة الموجهة للسياسيين العراقيين، واستعيض عنها بتعبئة تحركها جهات فاعلة غير تابعة للدولة، بما فيها السيستاني وقوات الحَشد الشعبي. فقد تلقت قوات الحشد الشعبي والسيستاني الكثير من الثناء خلال المسيرات والاحتجاجات ضد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية التي نُظمت في لندن، باعتبارهما أبطالاً منقذين للعراق.[17] فضلًا عن ذلك، خلال شهر محرم

13 Author interview with Mental Health Professional in London, October 2019.

14 Kadhum, 2017.

15 See work by Nahrein Network https://www.ucl.ac.uk/nahrein/and Safina Projects https://www.safinaprojects.org/

16 Kadhum, 2020.

17 Kadhum, O. (2019b) "Where Politics and Temporality Meet: Change in Shi'a Political Transnationalism over Time, Identity and the Iraqi State." in Conference paper. 4 May 2019, University of Chicago.

المقدس الذي يُحيي فيه المسلمون الشيعة ذكرى مقتل الإمام الحسين، حفيد النبي، في معركة كربلاء عام 680 ميلادية، رُفعت لافتات وملصقات أثناء مسيرات عاشوراء تربط بين مقتل الإمام الحسين وقتل الشيعة على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. ساهمت جهود التعبئة العابرة للحدود في رسم الإسلام الشيعي في صورة مختلفة عن الإسلام السنّي، وتذكير عامة الناس بأن المسلمين الشيعة هم الضحايا الرئيسيون لتنظيم الدولة الإسلامية.

أدى ارتفاع عدد الشهداء الذين يقاتلون ضد تنظيم الدولة الإسلامية وما نتج عنه من ارتفاع في عدد الأطفال اليتامى إلى زيادة جمع التبرعات الخيرية لصالح الأيتام العراقيين في الفترة من 2014 إلى 2017. وقد انهالت التبرعات على منظمات مثل «مؤسسة العين للرعاية الاجتماعية» ومنظمة «نور تراست»، من بين منظمات أخرى كثيرة، من المغتربين في الشتات الذين أرادوا المساعدة والتخفيف من وطأة الظروف على هذه الأسر التي يحارب أربابها لحماية بلدهم. جُمعت الملايين من الجنيهات الإسترلينية وحُوِّلت إلى العراق من المملكة المتحدة بصفة رئيسية، وإن لم يقتصر ذلك فقط على المؤسسات الخيرية العراقية الشيعية في الشتات.

بالرغم من أن معظم جهود التعبئة العابرة للحدود التي يضطلع بها المغتربون في الشتات تقوم بها جماعات إثنية أو دينية، مع وجود عدد قليل من التحالفات المتعددة الأعراق أو التي تضم أعضاء من جميع الطوائف، فقد شهد هذا التوجه استثناءً واحداً خلال القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية. والواقع أن العراقيين من كافة الخلفيات العرقية والاجتماعية والسياسية شاركوا في الاحتجاجات ضد الإرهاب وفي الدعوة إلى حماية التراث العراقي، الذي دمره تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل ومدينة نينوى. ونُظمت احتجاجات مختلفة في ميدان ترافالغار وأمام السفارة العراقية في لندن حضرها فنانون وكُتاب وموسيقيون عراقيون في الشتات وممثلون عن أحزاب سياسية مختلفة وطلاب.

الشتات والحركة الاحتجاجية في العراق عام 2019

في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2019، اتخذت الحركة المدنية والاحتجاجية في العراق منحى خطيراً بعد أن كانت تستجمع قواها منذ عام 2015 على أقل تقدير، فقد طالب الآلاف من الشباب العراقيين من كافة أرجاء البلاد بإصلاح الحكومة العراقية، وإنهاء النظام العرقي الطائفي، واجتثاث شأفة الفساد الذي جلبه في طياته، وتحسين الخدمات، واستشراف آفاق اقتصادية أفضل لكل العراقيين. استمرت احتجاجات أكتوبر -كما يُطلق عليها شعبياً- حتى شهر آذار/مارس 2020 رغم الأساليب القمعية للحكومة العراقية وعمليات الخطف والتعذيب، فضلاً عن المحاولات العديدة لأطراف خارجية ومحلية لإحباط حركتهم.

أما بالنسبة للعراقيين في الشتات، فقد نظموا العديد من المظاهرات التضامنية في بلدان عدة منها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية وفي مختلف أنحاء أوروبا دعماً للمتظاهرين ومطالبهم. ففي المملكة المتحدة، نظم المنتدى العراقي والحركة الديمقراطية العراقية العديد من الاحتجاجات التضامنية أمام السفارة العراقية وفي ميدان ترافلغار للتوعية بالاحتجاجات التي يشهدها العراق ولإدانة الممارسات الحكومية وعدم توفير الحماية للمتظاهرين واحتواء مخاوفهم المشروعة. ومنذ ذلك الحين، ظهرت مجموعات شبابية جديدة ومنها منظمة «العمل الجماعي من أجل العراق» (كافي)، والتي نظمت العديد من الوقفات الاحتجاجية في لندن للتضامن مع إخوانهم المتظاهرين في العراق، كما تهدف المنظمة أيضاً إلى تسليط الضوء على ما يحدث داخل البلاد في ظل شح الأخبار المتواترة من العراق التي تُنشر في وسائل الإعلام الغربية.

بيد أن اغتيال الجنرال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في كانون الثاني/يناير 2020 في غارة بطائرة مسيرة نفذتها الولايات المتحدة، قد ألقى بظلاله على المشهد في العراق وأدى إلى تهميش حركة الاحتجاجات والتركيز على السياسات الداخلية وانشغال الحكومة العراقية بالتفكير في الرد المناسب لهذه الهجمة الأميركية على الأراضي العراقية. أدت هذه الأحداث إلى تهدئة أنشطة العراقيين في الشتات فيما يتعلق بالاحتجاجات مع تصاعد حدة التوتر بين واشنطن وطهران، وترقب تداعيات ذلك على العراق عن كثب.

على الجانب الآخر في مجتمع الشيعة العراقيين في الشتات في برنت، أُقيمت العديد من فعاليات الحداد والاحتفالات التذكارية للجنرال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، واللذين باتت شرائح كبيرة من العراقيين الشيعة في الشتات يعتبرونها من شهداء الشيعة. وقد ذُكر أن أحد الفعاليات التي أُقيمت في الكلية الإسلامية حظيت بحضور كبير ضم أكثر من 300 مشارك من الجيلين الأول والثاني لتقديم تعازيهم في الشهيدين اللذين قتلا غيلة. غني عن القول أن اغتيال القادة الشيعة في العراق سيزيد من تعزيز الهويات الطائفية في الشتات ذلك بأنه يذكي جذوة سرديات الشعور بالاضطهاد والغبن للشيعة التي تضرب بجذورها في التاريخ والأساطير الشيعية. وبالتبعية، فإن الإسلام الشيعي وتسيسه ما فتئ ينتقل عبر الحدود من العراق وتتردد أصداؤه في الشتات الشيعي.

الديناميات الراهنة في الشتات والعوائق أمام جهود التعبئة

إن القضايا التي تواجه الشتات العراقي معقدة ومتشعبة. وثمّة أربعة مسائل على وجه الخصوص تعيق قدرة الشتات على المساهمة بدور فعال في العراق: غياب الوحدة، وموقف الشتات، وعدم الاستقرار والعنف، وشح التمويل وغياب التأهيل المهني.

غياب الوحدة

لطالما كان الشتات العراقي متشرذماً بين فئات وطوائف عديدة ومختلفة من حيث العرق والمعتقدات الدينية والطائفية والأيديولوجية والموقع الجغرافي في المملكة المتحدة. ومن ثم، فإنه من الخطأ أن نتحدث عن الشتات العراقي باعتباره كيان واحد متجانس؛ بل هو بالأحرى مزيج من المجموعات المتنوعة التي يعيش كل منها وفق منظومة خاصة بها من التقاليد والذكريات وحتى تصورها للمجتمع وعلاقات الأفراد بوطنهم العراق عبر الحدود. ونادراً ما يكون هناك تداخل بين هذه المجموعات أو معرفة بالفعاليات والنشاطات والتجارب الي يعيشها الآخرون. وببساطة لا يوجد أي وحدة أو إحساس بهوية عراقية ينضوي تحت لوائها المهاجرين العراقيين في الشتات.

ولقد تفاقم هذا الوضع بفعل السياسة الداخلية في الوطن، والتي تتردد أصداؤها في الشتات، وتؤثر على شعور العراقيين وتخلق حالة من عدم الثقة بين المجموعات في الشتات. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك سوى قدر ضئيل للغاية من التنسيق أو التعاون بين جماعات الشتات. باستثناء بعض الاحتجاجات التي سبق ذكرها ضد تنظيم الدولة الإسلامية ولحماية التراث الثقافي العراقي.

موقف الشتات

منذ عام 2003 تبوأت بعض المجموعات، لا سيما الشيعة العرب والأكراد، مراكز في السلطة بسبب مواقفهم السياسية في العراق. وكما ذكرنا آنفاً، تم الاستعانة بالعديد من الأشخاص من خارج الحدود لشغل مناصب وزارية وحكومية منذ عام 2003 لتكوين شبكة من النخبة السياسية في الشتات المرتبطة بلندن. ويندرج الأمر ذاته على صعيد المجتمع المدني، فقد سهّل النفوذ القوي لكلا الطائفتين الأعمال الخيرية والتنموية حيث كان لثقافة الطائفية والفساد والمحسوبية القول الفصل بين القدرة على تنفيذ مشروع من المشاريع من عدمه.

فضلاً عن أن الاستقرار النسبي الذي شهده أقليم كردستان العراق، كان يعني أن العديد من المهاجرين العراقيين يمكنهم زيارة أقاربهم وأصدقائهم بانتظام مع مواصلة الشتات في ظل ما يعرف بالهجرة الدائرية. ومن ناحية أخرى، كانت قدرة الكثيرين في المجتمع الشيعي على السفر لزيارة أماكنهم المقدسة شديدة الحراسة في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء وممارسة شعائرهم واحتفالاتهم الشيعية سبباً في إذكاء جذوة إيمانهم وساهمت في ترسيخ هويتهم الشيعية، الأمر الذي جعلهم أقرب إلى العراق ودينهم.

على الجانب الآخر، لاقت الأقليات العراقية سواء كانت أقليات عرقية او طائفية أو جنسية عنتاً شديداً في العلاقات العابرة للحدود بسبب عوامل عدة منها غياب الأمن وعمليات الخطف أو الهجمات بسبب نزاعات على الأراضي، فضلاً عن التطرف الإسلامي الذي اتسم بالعنف والذي دفع الكثير من هذه الأقليات إلى الكف عن اعتبار العراق بلدا آمناً يمكن الرجوع له. ولهذه الأسباب مجتمعة لجأت الأقليات العرقية والطائفية مثل اليزيديين والتركمان والأكراد الفيليين والصابئة المندائيين والمسيحيين المغتربين إلى العمل في الشتات إما للضغط نيابة عن طوائفهم أمام المجتمع الغربي وحكوماته أو لدعم مواطنيهم العراقيين من خلال جمع التبرعات، ومد يد العون لطلبات اللجوء ورفع الوعي. أخيراً بالنسبة للكثير من العراقيين السنّة في الشتات فإن إرث حكم صدام، وتهميش المجتمع السنّي العراقي في عراق ما بعد التدخل العسكري الأميركي قد أدت لاستبعاد الكثيرين منهم من المشاركة في إعادة إعمار العراق. فقد حدث تحول في الأدوار الطائفية، حيث قام الشيعة الذين كانوا في السابق مستضعفين وغير آمنين، بالإطاحة بالسنّة الذين كانوا في وقت من الأوقات على قمة السلطة والنفوذ في الشتات.

عدم الاستقرار والعنف

ومع ذلك، فإن الحرب الأهلية والعنف في الفترة ما بين عامي 2006 2008-، وتهديد تنظيم الدولة الإسلامية من عام 2014، واغتيال سليماني والمهندس، وحالة عدم الاستقرار وحملات القمع التي شهدها العراق مؤخراً ضد الاحتجاجات العراقية المدنية أثرت بلا أدنى شك على قدرة الشتات العراقي على التعبئة والعودة أو المساهمة في تنمية العراق. لذا، بالرغم من أن الروابط العابرة للحدود قد تشكلت بفعل موقف جماعات الشتات في مواجهة مواقع السلطة في العراق، فإنه من المهم أيضاً[18] تسليط الضوء على أن مستويات الصراع والعنف في العراق كانت حجر عثرة في طريق أية روابط عابرة للحدود وتعبئة الجهود. وقد أثر ذلك حتماً على بعض المناطق أكثر من غيرها (كردستان العراق الأقل تأثراً)، وأعاقت وصول التحويلات المالية خلال أوقات الصراع. وكذلك أثرت أيضاً على الأبعاد الجنسانية للنزعة العابرة للحدود، مما أثر على المرأة العراقية التي كانت هدفاً للعنف القائم على الجنس تأثيراً سلبياً وبالتالي تثبيط عزمها على المشاركة.[19]

شح التمويل وغياب التأهيل المهني

لا يخفى على أحد أن ثَمّة تفاوت واضح في المواقف التنظيمية والمالية لمنظمات الشتات العراقي في المملكة المتحدة. فالبعض يتلقى تمويلات خيرية ضخمة من جهات عدة من رجال دين وشخصيات مرموقة ورجال أعمال بريطانيين-عراقيين أو من حكومة المملكة المتحدة أو من تمويل تنظيمي من أجل استمرار عملهم. وفي الوقت ذاته، يعتمد البعض الآخر على التبرعات التي تقدمها الجماعات العرقية أو الطائفية في مجتمعات الشتات في المملكة المتحدة أو بعض المساهمات الصغيرة من الأعضاء لتغطية التكاليف التشغيلية والاعتماد على المتطوعين لمواصلة عملهم. يُفسر هذا الواقع سبب كون بعض المجتمعات أكثر نشاطاً عن غيرها ولديها منظمات أكثر بين ظهرانيهم، والسبب وراء ظهور منظمات المجتمعات الأخرى واختفائها أو أنها مازالت تصارع مادياً من أجل البقاء وهو ما يحد من قدراتها على إقامة الفعاليات والنشاطات.

في السنوات العشر الأخيرة في المملكة المتحدة، وجه التقشف الحكومي ضربة قاصمة لقطاع الأعمال الخيرية وغير الربحية. حيث جعلت الاستقطاعات المالية الأمر أشد وطأة على منظمات الشتات للاستمرار. ونتيجة لذلك، حال شح التمويل دون توظيف طواقم عمل ووضع الاستراتيجيات ووجود مكتب لهم والتواجد الفعلي، ومن ثَمّ إضفاء الطابع المهني والمؤسسي على عمل المنظمات على الصعيدين المحلي والدولي.

الفرص المتاحة أمام الشتات العراقي

يبدو جلياً أن حالة عدم الاستقرار التي تسود العراق والديناميات السياسية في الوطن قد أثرت على وحدة مجتمعات الشتات العراقي وأنشطتها العابرة للحدود. يعني الإقرار بالانقسامات الحتمية التي يسببها ذلك -ناهيك عن عدم تكافؤ الفرص أمام أنشطة الشتات العابرة للحدود- أننا ندرك أن من غير المعقول توقع حدوث تعبئة عابرة للحدود تشمل كافة الأعراق أو الطوائف الدينية فيما يخص السياسات العراقية العليا. لكن، وكما أظهرت حالة التعبئة ضد إرهاب داعش والدعوات بحماية التراث الثقافي العراقي، فإن فرص تعاون وتعاضد الشتات ممكنة في حالة القضايا التي تمس جميع العراقيين. وبالتالي لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن مجتمعات الشتات لا يمكنها التعاون أيضاً في القضايا التي تتعلق بالمجتمع المدني والرعاية الاجتماعية والبيئة والصحة وغيرها من المجالات المهمة التي تتطلب مساعدة ودعماً ويمكن تجنب الأبعاد السياسية فيها.

لكن نظراً إلى أن الثقة بين مجتمعات الشتات هي حجر الزاوية لنجاح الشراكات، ربما تكون هناك حاجة لإجراء مبادرة مسبقة لبناء الثقة بين مجتمعات الشتات العراقي كخطوة أولى لتسهيل أيّ تعاون من هذا القبيل. كما ذكرنا من قبل، فإن التواصل بين مختلف المجتمعات

18 Kadhum, O. (2018) Ethno-Sectarianism in Iraq, Diaspora Positionality and Political Transnationalism. Global Networks, available at https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/glob.12222.

19 Kadhum, O. (2019a) Assessing Co-Development Projects for Civil Society Building in Iraq: The Case of the Iraqi Diaspora and Swedish Institutions Following the 2003 Intervention in Iraq. British Journal of Middle Eastern Studies, 46(2), p. 222-241, available at https://doi.org/10.1080/13530194.2019.1569302.

يكاد يكون منعدماً، وليس لديهم معرفة بأنشطة بعضهم البعض. ولا يوجد حالياً منصة أو منظمة أو شبكة يمكنها توحيد الجهود أو بناء رصيد اجتماعي بين مختلف المجموعات المتباينة. ولتوضيح ذلك دعونا نستعرض تجربة الجالية العراقية في السويد. في عام 1995، أسست الجالية «اتحاد الجمعيات العراقية في السويد»، وهو منظمة جامعة لتوحيد العدد المتزايد من منظمات الشتات العراقي التي يجري تأسيسها مع زيادة الهجرة إلى السويد. وهكذا، ساعدت هذه المنظمة الجامعة في التعريف بالجهود والأعمال التي تقوم بها الجالية العراقية في المجتمع السويدي، وأضفت صبغة مهنية على أعمال الجالية، وسهلت إجراء شراكات مع المنظمات السويدية. تقوم هذه المنظمة الجامعة أيضاً بتنسيق الرسائل الإعلامية فيما يتعلق بالسياسات العراقية والجالية العراقية في المجتمع السويدي، والأهم هو أنها ساعدت مجتمعات الشتات على العمل معاً بصورة أكثر فاعلية وعلى دعم أعمال ومجهودات بعضهم البعض.

خاتمة

من خلال تقييم مساهمات الشتات العراقي في السياسات وتنمية البلاد قبل 2003 وبعدها، يتضح أنه مع نجاح بعض المشاريع، تعرقَل البعض الآخر بسبب الصراع والفساد وثقافة الطائفية والمحسوبية؛ ويتضح أيضاً أن النظام القائم على أسس طائفية وعرقية، الذي ترسخ في المؤسسات في ظل الاحتلال، قد انعكس على الأنشطة العابرة للحدود التي يقوم بها الشتات العراقي وأصبح يشكلها، من خلال تهيئة الفرص لمن تربطهم صلات بأروقة السلطة وعرقلة جهود المهمشين من قبل هذا النظام الإقصائي [الخاص بمجموعة أو طائفة بعينها].

تبرهن المحاولات الكثيرة لإطلاق مشاريع ومبادرات على وجود الرغبة والاستعداد لدى كثير من العراقيين في الشتات، الذين أرادوا في 2003 العودة والمساعدة في إعادة إعمار وطنهم الأصلي. لكن ديناميات الوطن أثّرت حتماً على المهاجرين وأنشطتهم العابرة للحدود، ولم تحدد فقط هوية من يقوم بالتعبئة والكيفية التي تتم بها، بل ولّدت أيضاً روح الفرقة وعدم الثقة بين مختلف جماعات الشتات العراقي. وقد تعرقلت جهود التعاون مع قيام بعض المجتمعات بالاحتشاد على أسس عرقية أو طائفية، لا على أساس الهوية الوطنية العراقية. على سبيل المثال، أدى التهديد الإقليمي من قبل تنظيم الدولة الإسلامية ومقتل أبو مهدي المهندس وقاسم سليماني إلى تصاعد سياسات الهوية لدى بعض أبناء الطائفة الشيعية في الشتات. كذلك الحال مع الأكراد، فقد ساهم موقف بغداد تجاه استقلال الأكراد وقضية كركوك وتوزيع عوائد النفط في زيادة تباعد الأكراد العراقيين عن باقي مواطني بلادهم.

بالنسبة إلى أقليات العراق العرقية والدينية، فإن انشغالهم باستعادة الأراضي وحرية ممارسة عقائدهم في سلام وضمان حماية الدولة لهم والشعور بالأمان في خضم تلك المخاطر التي تهدد وجودهم، كلها تمثل معارك سيواصلون خوضها وسيواصل أبناء الشتات دعمها ما دام هناك عدد كافٍ من أفراد الطائفة أو العرق داخل البلاد. بالنسبة لكثير من تلك الأقليات، بما في ذلك اليهود والصابئة المندائيين، فإن غالبية الأفراد يقيمون في الشتات، ومستقبل مَن في الوطن يظل -في أحسن الأحوال- محل شك.

في الوقت نفسه، تمثل حركة الاحتجاج المدني العراقي لدى آخرين محاولة لتحقيق الوحدة الوطنية العراقية، التي تمنح أملاً في تجاوُز الولاءات العرقية أو الطائفية، ويدعمها كثير من العلمانيين العراقيين في الشتات. وما تزال هذه المواقف المتناقضة، في الوقت الحالي على الأقل، سائدة وتحل محلّ أيّ رؤية وطنية موحدة، الأمر الذي أبعدَ الفجوة بين جماعات الشتات بدلاً من التقريب بينها.

ومع شدة تباين علاقتهم بالوطن واختلافها، كان لمفهوم التنمية معانٍ مختلفة لدى كل مجموعة من مجموعات الشتات العراقي. وهذا الواقع يوجه التركيز نحو مزيدٍ من الأجندات، مما يَزيد من صعوبة العمل المشترك بين مجموعات الشتات العراقي المتباينة. ففي نهاية المطاف تشتمل جهودُ تعبئة الشتات العراقي من أجل التنمية، في معظمها، العديدَ من المطالب والمواقف والمشاريع العرقية والطائفية والدينية، وليست مجرد جهد تعاوني موحد لتنمية البلاد وتطويرها.

نتيجةً لحالة التشرذم والصراعات وانعدام الاستقرار، فهناك افتقار إلى المؤسسية والمهنية في منظمات الشتات العراقي. يقدِّم هذا التقرير توصيات رئيسية متصلة بالسياسات العامة، من أجل دعم جهود الشتات العراقي وأنشطته العابرة للحدود من أجل العراق. نستعرضها فيما يلي:

- قد يركز العمل في الشتات أولاً على بناء الثقة بين مختلف الجاليات من أجل تقريب المجموعات في حوارٍ بين بعضها البعض، تحت رعاية منظمة دولية مستقلة وغير متحيزة ولها خبرة في العمل مع أبناء الشتات. يمكن لتلك المنظمة التي يقع عليها الاختيار أن تسهل عقد منتدى لقادة الشتات العراقي تظلّله روح لجان الحقيقة والمصالحة، (انظر مثالاً مهماً في لجنة الحقيقة والمصالحة الليبيرية التي شكل الشتات الليبيري جزءاً منها [يونغ وبارك، 2009][20])، مع الأخذ في الاعتبار الحساسيات السياسية الخاصة وديناميات المجتمعات العراقية الدينيّة والعرقية المختلفة. قد يؤدي منح مجتمعات الشتات المختلفة فرصةً للتعبير عن حقائقها وواقعها إلى مزيدٍ من التعاطف والتفاهم كخطوة أولى نحو التعاون والتعاضد في المستقبل. ثانيًا، قد يفتح مثل هذا الحوار طريقاً للتوافق على أولويات التعبئة من أجل العراق يشمل أيضاً المصالح العرقية والطائفية.
- من أجل التقريب بين أطياف الشتات وبناء جالية أكثر وحدةً لدعم منظمات الشتات العراقي، فإن من المفيد إنشاء منظمة جامعة أو حتى منصة رقمية، كما هو الحال لدى منظمات الشتات العراقي في السويد. فهذا قد يتيح لمجموعات الشتات فرصةً للترابط والحوار وتنسيق العمل مع الجماهير الغربية والمنظمات العراقية داخل البلاد إضافةً إلى أبناء الشتات العراقي في الدول الأخرى. على أن تكون المشاركة والعضوية في تلك المنظمة طوعية وقائمة على القيم الديمقراطية.
- من الواضح أن إحدى أكبر العوائق أمام دوام عمل منظمات الشتات هي التمويل، الذي يحول دون تحقيق المهنية والمؤسسية اللازمتَين للاستمرارية والتطوير. فبناء القدرات، من خلال جمع التبرعات وكتابة العطاءات وتنشيط التواصل الاجتماعي، سيساهم كثيراً في عملية تدريب أبناء الشتات العراقي على إدارة الموارد المالية باستدامة واستبقاء طاقم العمل والتعبئة بكفاءة.
- قد تكون إحدى الأفكار الملائمة في هذا السياق هي تنظيم ورشة لأفراد يتم انتقاؤهم من الأشخاص الناجحين في الشتات العراقي المنخرطين فعلياً في العمل داخل العراق. إذ إن هذا سيكون مفيداً في جمع البيانات حول أفضل الممارسات المتعلقة بالعمل عبر الحدود بين أوروبا والعراق. وربما كان مفيداً إعقابها بورشة ثانية بين المتخصصين العراقيين العاملين عبر الحدود ومنظمات

20 Young, L. A. & Park, R. (2009) Engaging Diasporas in Truth Commissions: Lessons from the Liberia Truth and Reconciliation Commission Diaspora Project. International Journal of Transitional Justice, 3(3), p.341–361, available at https://academic.oup.com/ijtj/article/3/3/341/2888399.

الشتات العراقي الأخرى الراغبة في القيام بالأمر نفسه ولكنها تفتقر إلى الخبرة المهنية وسبل تحقيق الامتثال وتقييم المخاطر، وهي المهارات اللازمة للعمل في البيئات المضطربة.

- بالنسبة لبعض مجموعات الشتات المهتمة بالتعبئة من أجل العراق، قد يكون من المفيد ببساطة بناء شراكة مع منظمات كبرى، بدلاً من إنشاء منظمات جديدة من الصفر. وهذا قد يساعد مجموعات الشتات أيضاً على اكتساب الخبرة والمهنية وبناء الشبكات والقدرات إذا رغبوا مستقبلاً في إنشاء منظماتهم الخاصة.
- بسبب الحساسيات السياسية، يجب تجنب القضايا السياسية في مجالات التعاون، ومن ثَمّ التركيز على المشاريع الوطنية التي تعالج قضايا أكثر دفعاً باتجاه الوحدة، كالثقافة والتراث العراقيَّين والمجتمع المدني والتعليم والصحة والبيئة، وغيرها مما تلعب فيه المهارات والخبرات، لا السياسة أو الأيديولوجيا، دورَ توجيه المشاريع.
- نظراً لعدم الاستقرار الذي تواجهه البلاد اليوم، لا بد أن تركز المشروعات وجهود التعبئة على المبادرات المحلية صغيرة النطاق التي يمكن أن تُحدِث فرقاً في المستوى المجتمعي عبر ما هو قائمٌ من شبكات عابرة للنطاق المحلي.
- يُعَدّ التعاون الرقمي من طرق التحايُل على الصراع في زمن العنف وانعدام الاستقرار. فأبناء الشتات العراقي يستخدم بالفعل مكالمات الفيديو وواتساب ووسائل التواصل الاجتماعي. وبإمكان المهنيين ذوي المهارات، كالأطباء وأطباء الأسنان والمهندسين والمعلمين والأكاديميين والمختصين بالصحة النفسية وكثيرون غيرهم، أن يُقيموا مؤتمرات بالفيديو على الإنترنت وجلسات تدريبية في أوقات الصراع المتفاقم.

15

الحَدِّيّة المتداخلة والمشاركة الفعالة:

فهم أنماط تعبئة الشتات الليبي

هدى مزيودات

مقدمة

لاقت عملية حلف شمال الأطلسي في عام 2011 للإطاحة بالدكتاتور الليبي معمر القذافي، الذي حكم البلاد لفترة طويلة، دعماً كبيراً من الليبيين في المنفى، الذين لم تطأ قدم كثير منهم البلاد منذ عقود -بعضهم منذ عام 1969، حين نفذ القذافي انقلابه العسكري على الملك محمد إدريس السنوسي- وقد شكلوا في المهجر مجتمعاً مترابطاً للغاية يتألف من مثقفين وأطباء وأساتذة جامعيين وفنانين وسياسيين وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني، فكوّنوا معاً قوة معارضة للنظام.

ومع تجلي الفصول المفجعة لما بدأ في 2011 كانتفاضة شعبية ليبية، ما لبثت أن تحولت إلى حرب أهلية مديدة ثم إلى حرب بالوكالة، توسَّع الشتات الليبي ليشمل فئات جديدة من النشطاء والفاعلين السياسيين من الذين التمسوا اللجوء في الخارج، إضافة إلى فئات اقتصادية واجتماعية جديدة ممن فروا من البلاد بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتدهورة.

لكن على الرغم من هذه السمات المتنوعة لأبناء الشتات، لم يقوض النزاع مطلقاً الجهود التي يبذلها الليبيون في المنفى لإعادة بناء مجتمع قادر على الاحتشاد من أجل تعزيز السلام والمصالحة. وانطلاقاً من الشبكات المتينة التي كونها أبناء المهجر مع صناع السياسات الغربيين والعرب خلال سنوات المنفى الطويلة، استطاع الشتات الليبي -الذي لم يكن يتألف يوماً من نسيج متجانس- المساهمة في التغييرات التي حدثت في البلاد منذ سقوط نظام القذافي.

تبحث هذه الدراسة في تكوين الجاليات الليبية في المنفى منذ عام 2011، والعلاقات المختلفة التي تربطها بالوطن، وبعض من الأدوار المختلفة التي اضطلعت بها من أجل بناء المجتمع المُتخيَّل ومشاركتها في إعادة بناء البلاد. ومن خلال استكشاف طبيعة الشتات وتوزيعه الجغرافي، مع تركيز خاص على الجالية الليبية في تونس مقابل مثيلاتها في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، تقيِّم الدراسة الطابع الذي يميّز أبناء الشتات الليبيين في منفاهم.

وخلص البحث إلى أن القضايا المتعلقة ببناء السلام والمصالحة وتمكين المرأة والأقليات تمثل نقاطاً محورية لِليبيين في المهجر، الذين -على الرغم من اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والثقافية والقَبَليّة- يمكنهم التوصل إلى أرضية مشتركة عندما يتعلق الأمر بمناقشة مستقبل ليبيا في مرحلة ما بعد الإطاحة بالقذافي.[1] لكن، عند دراسة عمل المنظمات الليبية في المهجر وتوضيح سياق موجات النزوح المختلفة ووجهاتها المتعددة، أشار البحث أيضاً إلى وجود اختلافات كبيرة في أنماط التعبئة التي يضطلع بها أبناء الشتات.

وبشكلٍ أكثر تحديداً، أظهر البحث أن الروابط بين الليبيين في المهجر ووطنهم تختلف باختلاف علاقتهم به، شأنها شأن هياكل الفرصة السياسية، وهو ما يؤثر على نوع التعبئة التي يضطلع بها الشتات. وهكذا، فإن الليبيين المغتربين في تونس -الذين يلتزمون بأنماطٍ من الهجرة أو الحراك الدائري وغالباً ما يأملون في العودة، وهم أيضاً الأكثر تخوفاً من المشاركة في التعبئة السياسية والأكثر تعرضاً للخطر حينها- يميلون إما إلى البقاء بعيداً عن الأنظار أو يفضلون أن تكون مشاركتهم من خلال أنشطة المنظمات الدولية الموجودة في تونس وأُطُرها.

على النقيض من ذلك، نجد أن المغتربين في العواصم الغربية تمكنوا من بناء علاقات قوية مع صناع سياسات أجانب وبعض المنظمات الدولية من أجل الترويج والدعاية لعمليات التحول السياسي في ليبيا وممارسة الضغط لصالحها. لكن في كل الحالات، واجهت المشاركة السياسية المباشرة لليبيين المغتربين في سياسات الوطن عدداً من القيود المؤسسية والقانونية والعقبات الإدراكية، لكن تلك المشاكل أظهرت -مع ذلك- مؤشرات على إمكانية تجاوزها والتغلب عليها من خلال الانتماء المشترك للمجتمع الليبي المُتخيّل.

استناداً إلى مقابلاتٍ منسقة مسبقاً وأخرى شبه منسقة مع أربعة مغتربين ليبيين، واستبيانٍ على الإنترنت تم نشره عبر بودكاست ليبي مشهور، وحوارٍ مع مقدم ومُعِد البودكاست، وحضوري مؤتمرَين عبر زووم نظمتهما مؤسسة ليبية في الشتات، واعتماداً على البيانات الإحصائية المتاحة، وإجراء استعراض كَيفِي للمحتوى الذي نشرته مجموعات الشتات الليبي على منصات التواصل الاجتماعي في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2021، تُقدِّم لنا الدراسة تقييماً عن طبيعة العلاقة التي تربط أفرادَ الشتات الليبيين بوطنهم وبعضَهم ببعض، وكيف تؤثر تلك العلاقات في أنماط التعبئة المختلفة التي يضطلعون بها. تختتم الدراسة بعرض بضعة توصيات لصناع السياسات الليبيين والدوليين فيما يتعلق بأفضل سبل تقديم الدعم إلى الشتات الليبي لتنفيذ جهودهم الرامية إلى تعزيز المصالحة وبناء السلام والإصلاح المؤسسي وتحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا.

1 ينبغي أن يُفهم إستخدامي مصطلحَ «القَبَليّة» بمعناه التقليدي في مرحلة ما قبل تأسيس الدولة الليبية، للدلالة على «الولاءات القَبَليّة، وروابط القرابة والإخاء، والانتماء إلى السناجق العثمانية في مرحلة ما قبل الاستعمار»، وهو معنى لم يتلاشَ تماماً خلال فترة حكم القذافي الدكتاتورية. انظر: Anna Baldinetti, The Origins of the Libyan Nation: Colonial Legacy, Exile, and the Emergence of a New Nation-State, Routledge Studies in Middle Eastern History, 2010:6.

2 Baldinetti, 2010.

الإسهامات الأولى للشتات الليبي:

بناء دولة قومية وتعزيز مفهوم القومية الليبية

حتى قبل تأسيس دولة ليبيا الحديثة، أدى مجتمع المنفى دوراً محورياً في تشكيل وتعزيز الدولة القومية ومفهوم القومية الليبية. فوَفقاً للكاتبة آنا بالدينيتي،[2] تشكلت النواة الأولى للهوية الوطنية الليبية بفضل أنشطة الليبيين الذين يعيشون في المنفى عقب الاحتلال الإيطالي لليبيا عام 1911. فقد كان لهم دور في دمج الهويات الإثنية والقبلية وغيرها من انتماءات وروابط القرابة في مجموعة من الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي ساهم في تشكيل القومية الليبية كما نعرفها اليوم.

ومع نيل البلاد استقلالها عن إيطاليا في 24 كانون الأول/ديسمبر من عام 1951، وفي ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة التي حدثت في الفترة بين عامي 1951 و1969 -العام الذي نفذ فيه معمر القذافي انقلابة على الملك إدريس السنوسي- تصاعدت وتيرة عمليات النفي وكذلك جهود التعبئة التي يضطلع بها أبناء الشتات.[3] وقد أدى التغيير السياسي الهائل في فترة حكم القذافي إلى نفي النخب السياسية والاجتماعية والثقافية إلى مصر المجاورة، وكذلك إلى البلدان الغربية -خاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة- التي تستضيف بعض أكبر الجاليات الليبية في الشتات. وقد واصلت تلك الجاليات المساهمة في بناء وتعزيز مفهوم الدولة القومية والقومية الليبية.[4]

على الرغم من ذلك وبينما ساهم الشتات الليبي في السنوات التي سبقت 2011 في تعزيز مفهوم القومية الليبية، واجهت التعبئة التي يضطلع بها معوقات كبيرة تحول دون إمكانية إحداث تأثير كبير على سياسات الوطن. يناقش بيتر سيبرغ، على سبيل المثال، تهميش الشتات الليبي في عهد القذافي نتيجة العزلة الدولية التي فُرضت على ليبيا من أواخر الثمانينات حتى أوائل العقد الأول من الألفية (وحتى بعد 2011)، نظراً لتدهور الوضع الأمني، الأمر الذي جعل من الصعب على الجاليات في الشتات التأثير على الوطن.[5]

غير أن هذا الوضع تغير مع اندلاع انتفاضة 2011 وبعد الإطاحة بنظام القذافي. فقد أدى القمع العنيف الذي مارسه النظام إلى فرار عدة الآلاف من الليبيين -خاصة الموالين للقذافي في بادئ الأمر- إلى الجارتين مصر وتونس،[6] ومن ناحية أخرى، شهدت الثورة الليبية أيضاً عودة بعض المنفيين منذ عام 1969. ثم تغيرت الديناميات مجدداً في 2014، عندما حدثت موجة جديدة من الهجرة فراراً من الحرب الأهلية. وهكذا شهدت تلك الموجات المختلفة من الهجرة تنوعاً في طبيعة الشتات الليبي، وتميزت أيضاً بوجود فرص جديدة للمشاركة في القضايا المتصلة بالوطن.

لقد أدى سقوط نظام القذافي إلى ظهور أدوار جديدة للشتات الليبي تساهم في التطورات السياسية الجارية في الوطن، وفي نمو مفهوم الدولة القومية الليبية. أصبح انخراط الليبيين في الخارج، بعد انعتاقهم من القمع العابر للحدود[7] الذي تعرضوا له في ظل نظام القذافي، أكثر بروزا مع نشاطٍ في الحشد والتعبئة لمواجهة القمع. وعلى وجه الخصوص، ساعد مجتمع المنفى الليبي، الذي حشد لدعم انتفاضة 2011، من مواقعه في الشتات، على تحديد معالم المرحلة الانتقالية في ليبيا ما بعد القذافي، ساعياً إلى لعب دور نشط في العملية الانتقالية. مع ذلك، فإن الأشكال المختارة لتوجيه التعبئة للوطن والمشاركة في سياساته، إضافة إلى الفرص والقيود القائمة لكل نمط من أنماط التعبئة، ترتبط إلى حد كبير بأماكن الشتات، وكذلك بالموقف تجاه ليبيا. تُظهر مقارنةُ ديناميات الهجرة والتعبئة بين الليبيين في تونس وأولئك المقيمين في أوروبا وأميركا الشمالية مجموعةً مختلفة من المؤشرات التي تنبئ عن ديناميات التعبئة.

«التهجير المتجذر»:

ديناميات الشتات الليبي في تونس

«نظراً لتهديدات شخصية استهدفت أسرتي، اضطررت إلى الفرار من البلاد خلال الثورة، وعدت بعد تحرير طرابلس [في أكتوبر 2011]، ثم غادرت البلاد [مجدداً] في 2014 بسبب الحرب. فقبل الثورة الليبية عشنا في عدة دول مختلفة، وفي وقت ما كان على والدي الحصول على هوية مختلفة بسبب مطاردة نظام القذافي لعائلتنا.»[8]

في استعراض لأجيال الهجرة السياسية الليبية والنفي والشتات إلى تونس، يتضح لنا ديناميات ما أسميه «التهجير المتجذر» (أو«النزوح المؤقت») الذي يجعل من تونس وجهة سهلة وجذابة للنزوح، ولكن الأهم أنه في نهاية المطاف يمكنها أيضاً من أن تكون بمثابة نقطة انطلاق للعودة. ونتيجة لذلك، شهدت تونس في أعقاب عام 2011 موجتَين مهمّتَين من هجرة الليبيين الفارين من الديناميات السياسية غير الملائمة وحالة انعدام الأمن في الوطن، دون أن يستقروا بشكل دائم. كانت النتيجة مبشّرة بتلاشي الانقسامات الأيديولوجية، ولكن ذلك أدى أيضاً إلى تفضيل أشكال معينة من التعبئة تجاه الوطن وأعاق ظهور أشكال أخرى.

فمن ناحية أدى حجم الوجود الليبي في تونس وتاريخه الطويل إلى إنتاج مجتمع ديناميكي/حيوي شديد التماسك، بإمكانه استيعاب أعضاء جديد وتوفير قدر من الألفة لهم. فالشتات الليبي في تونس هو أحد أقدم مجتمعات الليبيين خارج وطنهم الأم، ويمثل طائفة واسعة من الأيديولوجيات التي تمتد من المحافظين اجتماعياً إلى الأكثر ليبرالية. ويمكن أن تجد الليبيين يعيشون في المراكز الحضرية، متمركزين في مجتمعات متقاربة في تونس العاصمة أو متفرقين في مراكز حضرية أصغر حجماً، مثل منتجع الحمامات الساحلي والمدن المختلفة بمحافظة نابل في الشمال الشرقي. ومع بداية التحولات السياسية الكبرى في ليبيا

3 بناءً على تعريف فيست وباوبوك (2010)، يمكن فهم الشتات الليبي على أنه «مجتمع مُتخيّل متفرق خارج الحدود الإقليمية، يشترك أفراده في هوية سياسية أساسية مرتبطة ‹بالوطن› ويضطلعون ببعض أشكال التعبئة أو المشاركة المادية وغير المادية لخدمة هدف محدد يتمثل في ‹دعم أو مواجهة› السياسات المحلية في الوطن أو دولة المنشأ». طالع: Rainer Bauböck and Thomas Faist, eds., Diaspora and Transnationalism: Concepts, Theories and Methods, Amsterdam University Press, 2010.

4 Alice Alunni, “Long-Distance Nationalism and Belonging in the Libyan Diaspora (1969–2011)”, British Journal of Middle Eastern Studies, Vol.46 No.2, 2019.

5 Peter Seeberg, “Transnationalism and Exceptional Transition Processes: The Role of the Libyan Diaspora from Qadhafi’s Jamahiriyya to Post-Revolutionary Civil War and State Collapse”, British Journal of Middle Eastern Studies, Vol.47 No.5, 2018.

6 Megan Bradley, Ibrahim Fraihat, and Houda Mzioudet, Libya’s Displacement Crisis: Uprooted by Revolution and Civil War, Georgetown University Press, 2016.

7 Dana Moss, “Transnational Repression, Diaspora Mobilization, and the Case of the Arab Spring”, Social Problems Vol.63 No.4, 2016.

8 مقابلة أجراها المؤلفة في 12 آب/أغسطس 2020.

مطلع عام 2011 ومجدداً في عام 2014، تأسس مجتمع ليبي مزدهر يمثل مرحلة ما بعد 2011، ومن بين ما يشمل حَيَّي العوينة والنصر في تونس العاصمة، اللذين تحولا إلى «طرابلس الصغرى» الجديدة حيث فُتحَت سلسلة من المطاعم الليبية لتلبية مطالب وحاجات عدد متزايد من العملاء الليبيين. واعتباراً من عام 2013، كانت هناك خمس مدارس ليبية في تونس العاصمة والحمامات وسوسة والمهدية وصفاقس، خضعت كلها لقوانين الحكومة الليبية في ذلك الوقت، ولبت احتياجات مجتمعات الشتات الليبي -غالباً أطفال من انتقلوا إليها منذ عام 2011- في هذه المدن التونسية.[9]

ومع ذلك، من ناحية أخرى، يتميز الشتات الليبي في تونس بحراك دائري ذهاباً وإياباً إلى نقطة الانطلاق نفسها. والأمثلة على دائرية هذا الشتات وفيرة. على سبيل المثال، حدثتنا إحدى مَن أجرينا معهم المقابلات، وهي تعيش في تونس العاصمة منذ عام 2014، عن ملحمة أسرتها وحلقة النفي المتواصلة التي تدور فيها منذ سبعينيات القرن الماضي. فقد فرّ والداها إلى أوروبا ثم إلى الشرق الأوسط ومنه إلى المغرب، وذلك بسبب أنشطة والدها المعارضة لنظام القذافي؛ ثم عادت الأسرة إلى ليبيا قبل اندلاع الثورة ولكنها اضطرت إلى مغادرة البلاد فترة وجيزة خلال عام 2011، لتذهب أخيراً إلى منفى شبه دائم في عام 2014، متنقلةً ما بين أوروبا والخليج وتونس. محور روايتها حول الحركة المتكررة إلى مواقع مختلفة هي تونس التي تظل الوجهة المفضلة للأسرة، نظراً لقربها من ليبيا وما يتيحه هذا من إمكانية العودة في حال تحسّنت الأوضاع في ليبيا. وبالفعل بقي التوق إلى حدوث تحسّنٍ في الأوضاع الأمنية وإلى عودةٍ دائمة إلى الوطن يداعبُ أحلام كثير من الليبيين؛ لذا تظل تونس الاختيار المفضل لدى كثير منهم عند التفكير في إعادة التوطّن، وتحديداً لأنها تمثل الفرصة المُثلَى في مرحلة دائرية الشتات.[10] أسهمت ديناميات النزوح المؤقت هذه في موجات جديدة من هجرة الليبيين إلى تونس في أعقاب عام 2011، على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية المهمة بين القادمين الجدد. وعلى هذا النحو، لا تقوم الهجرة الليبية إلى تونس على أساس الانتماء الأيديولوجي، الأمر الذي يعني أن مجتمع المنافي، هو في الواقع مجتمعٌ غير متجانس تماماً. ومع ذلك، فإن التقارب والعلاقات الوثيقة بين تونس وليبيا، إلى جانب وجود الحراك أو الهجرة الدائرية، يعملان أيضاً، في الوقت نفسه، كمتغيران من المتغيرات التي تحدد أنماط التعبئة التي ينخرط ويشارك فيها أبناء الشتات.

شهد سقوط نظام القذافي في عام 2011 وصول كثير من الموالين له إلى عدد من المدن التونسية الكبرى، وكانت حياتهم تتسم بانعدام الثقة والتزعزع، إضافة إلى دبيب الخوف من انعدام الأمن ومخاطر التعرض للانتقام. فالموالون للقذافي يعيشون حياةَ البرزخ في تونس، حيث لا تعتبرهم السلطات التونسية من اللاجئين، نظراً لإحجامهم عن التقدم بطلبات الحصول على وضع اللجوء لدى مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، وإنما يعيشون بعيداً عن الأنظار، وغالباً ما يتجاوزون فترة إقامتهم القانونية في تونس، ومدتها ثلاثة أشهر. أما السلطات التونسية، فتغض الطرف عن وضعهم «غير القانوني»، الأمر الذي يخلق وضعاً من انعدام الاستقرار يعتمد خلاله كثيرون على التحويلات التي يرسلها أقاربهم في ليبيا، مما يمثل تدفقاً عكسياً للموارد المالية من الوطن الأم إلى البلد المضيف.

بالنسبة للموالين للقذافي الذين يعيشون في تونس، فقد أدى انعدام ثقتهم في الطبقة السياسية الجديدة في ليبيا إلى زيادة شعورهم بالعزلة والإهمال.[11] في حين لجأ القذافي إلى أسلوب «العقاب بالوكالة»[12] «أو الانتقام من الأسر» لترهيب المنشقين الليبيين المهاجرين إلى المملكة المتحدة في الثمانينيات، وإثارة الشعور بعدم الثقة تجاه باقي الليبيين في الشتات، يخشى أولئك الموالون الذين يعيشون في المنفى منذ 2011 من تعرضهم لعمليات انتقامية في ظل المزاعم التي تشير إلى تورطهم في انتهاكات لحقوق الإنسان بحق مدنيين ليبيين خلال الاحتجاجات. تفاقم هذا الخوف عندما سلمت تونس في أواخر 2012 رئيس وزراء القذافي السابق، البغدادي المحمودي، إلى السلطات الليبية - في خطوة استنكرتها مجموعات حقوق الإنسان في تونس وكذلك المنفيين الليبيين التابعين لِنظام القذافي الذين خافوا من احتمالية ملاقاتهم المصير ذاته.

مع ذلك، أدى تصدُّع الساحة السياسية الليبية في 2014، الذي تميز بانتخابات برلمانية أسفرت عن تأسيس برلمانيين متناحرين أثارا الشِقاق بين شرق ليبيا وغربها، وأيضاً المجازفات العسكرية للجنرال المنشق خليفة حفتر، إلى تولد موجة جديدة من الهجرة شهدت انتقال السفارات والمنظمات الدولية من ليبيا إلى تونس - إضافةً إلى الليبيين الذين يعملون لصالح تلك الهيئات.

وفي صيف عام 2014، ازداد تدفق الليبيين إلى تونس، بعد اندلاع اشتباكات قرب مطار طرابلس بين مليشيات فجر ليبيا وكتائب الزنتان المتناحرة. تشكلت موجة الهجرة الثانية تلك من الليبيين الذين شعروا بخيبة أمل من نتائج الثورة وتطورها إلى حربٍ أهلية مديدة. اشتملت هذه الفئة الأخيرة على من كانوا في أحد الأيام داعمين للثورة الليبية لكنهم وجدوا أنفسهم يواجهون الوضع ذاته من انعدام الأمن والخوف على حياتهم بسبب تصاعد دوامة العنف بين المجموعات المسلحة المختلفة. وعلى سبيل المثال، كان من بين من التمسوا اللجوء إلى تونس، شخصيات إعلامية ونشطاء في المجتمع المدني وفنانين وصحفيين ممن وجدوا ملاذاً آمناً لهم في العاصمة تونس حيث تمكنت الجالية الليبية من بناء حياة اجتماعية واقتصادية ربما تنافس نظيرتها في مصر.

مع ذلك وفي حين شهدت موجتا الهجرة اللتان أعقبتا 2011 انقسامات مهمة بين الفئات المناهضة للقذافي والمؤيدة له، فقد بدأت الخطوط الفاصلة بينهم في التلاشي نتيجة المغريات التي تطرحها إعادة التوطّن في تونس والتمازج الذي صاحب ذلك. وبهذا، ولأول مرة منذ الإطاحة بالقذافي في 2011، تبددت الانقسامات الأيديولوجية بين الليبيين الموجودين في تونس. رغم ذلك، كان لقرب ليبيا من تونس، الذي يسمح بهذا النوع من النزوح المؤقت لأبناء الشتات الليبي، تأثير مهم على طبيعة التعبئة من أجل الوطن. فعلى سبيل المثال، أثر الحضور القوي للمنظمات الدولية إلى جانب بعثات الأمم المتحدة لدعم ليبيا التي تستضيفها تونس على كيفية حدوث التعبئة.

قدم الانتقال إلى تونس للبعض أشكالاً جديدة من المشاركة والنشاط عبر العمل في المنظمات الدولية. مثلاً، روت لنا واحدة ممن أجرينا معهم مقابلات، كيف أنها تعمل في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني «لدعم رواد الأعمال على أرض الواقع، لا سيما النساء» من خلال عملها مديرة مشروع في إحدى المنظمات الدولية. نجح كذلك بعض نشطاء المجتمع المدني المقيمين في تونس في تنظيم فعاليات ومؤتمرات دولية لتسليط الضوء على الصراع الليبي والمشاركة في عملية بناء السلام في ليبيا المستقبلية بفضل وجود الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، أشرفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا «أونسميل» على إحدى الفعاليات البارزة التي كانت حجر الأساس للحوار الوطني الليبي اللاحق الذي احتضنته تونس في أيلول/سبتمبر 2015.

9 Thomas Rosenthal, “L’école en exil: Étude de l’école libyenne de Sfax en Tunisie”, MA Thesis, UP1 UFR11 - Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne - UFR Science Politique. 2015, available at https://dumas.ccsd.cnrs.fr/dumas-01293211.

10 مقابلة أجراها المؤلف في 12 آب/أغسطس 2020.

11 Bradley et al., 2016.

12 Moss, 2016.

ضمّ «المنتدى الوطني لتنمية الحوار الليبي» مجموعة من صناع القرارات السياسية والاقتصادية الليبيين، إضافة إلى دبلوماسيين وأكاديميين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني «لِنزع السلاح المنتشر في ليبيا وإنشاء منطقة خضراء من أجل حماية حكومة الوفاق الوطني». نظمت مؤسسة «سلمتم» للتنمية الشاملة المؤتمر، وهي منظمة مجتمع مدني ومؤسسة إعلامية مقرها تونس، ويترأسها الناشط الإعلامي الليبي ربيع شرير.

مع ذلك، يتجنب أفراد الشتات التعبئة السياسية الصريحة عموماً إلى حدٍّ كبير. بالنسبة لمن يتحاشون لفت الانتباه ومن يعيشون غالباً في ظل أوضاع غير مستقرة، يُعد التواري عن الأنظار استراتيجية نجاة لا بد منها. على نحوٍ مماثل، تجنب من يأملون في العودة إلى ليبيا بمجرد تحسن الأوضاع المشاركة السياسية. يميل الليبيون في تونس إلى الانخراط في أشكال التعبئة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإنقاذ الليبيين النازحين داخلياً من ضحايا تجدد الاشتباكات في 2014 بين قوات شرق ليبيا الموالية للجنرال حفتر والجماعات الإسلامية المتطرفة (خاصة التابعة لداعش). لا يحبذ أفراد الشتات، رغم ذلك، بعض الأشكال الأخرى من التباري أو الضغط السياسي نظراً لعلاقة المنفى التي تربطهم بالبلد المضيف من جهة ووطنهم الأم من جهة أخرى.

لكن هذا التحاشي للتعبئة السياسة، يرجع أيضاً إلى الموقف التونسي من الصراع في ليبيا وطريقة حله. فقد اتخذت تونس موقفاً صارماً تجاه أفراد المجتمع الليبي الذين مارسوا السياسة في تونس، ورحلت بعضاً ممن شاركوا في أيّة أنشطة سياسية على الأراضي التونسية. وبالفعل، حافظت تونس دائماً على موقفها الحيادي نوعاً ما تجاه الصراع من خلال الإبقاء على الروابط التاريخية القوية مع الشعب الليبي والوقوف على مسافة متساوية من كافة الأطراف الليبية المتنازعة. في نهاية المطاف، ونتيجة لذلك، تراجع الليبيون المقيمون في تونس جزئياً عن الرغبة في زعزعة العلاقات الليبية التونسية أو الضغط على الحكومة التونسية لاتخاذ موقف داعمٍ لأيٍّ من الطرفين.

ثبتت صحة ذلك خاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية في 2014. فقد دعمت تونس بقوة الحوار الوطني الليبي في عام 2016، وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه برئاسة فايز السراج. حتى هذه المرحلة، شدد خميس الجهيناوي، وزير الشؤون الخارجية التونسي السابق، على أهمية تشكيل حكومة تجمع كافة الليبيين من أجل الاتفاق على تحقيق الاستقرار في ليبيا وتونس، وتضمن حدوث ذلك. واصلت تونس الحفاظ على موقفها بعدم التدخل في الصراع المحتدم خلال العملية العسكرية التي شنتها القوات المسلحة الليبية/الجيش الوطني الليبي على طرابلس في عام 2019، والتي فشل خلالها الجنرال خليفة حفتر في الاستيلاء على العاصمة.

في حين تراجع الخطر الداهم الذي تشكله القوات المسلحة الليبية/الجيش الوطني الليبي على موقف تونس الحيادي بعد فشل عملية حفتر، لم يطرأ أيّ تغيير كبير على التعبئة السياسية التي يضطلع بها الليبيون في تونس منذ 2011. وعلى الرغم من حدوث تغيُّر كبير يتمثل في انطلاق «ملتقى الحوار السياسي الليبي»[13] الذي استضافه تونس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2020 (والذي كان إيذاناً بعودة تونس إلى المشهد الليبي بوصفها جهة فاعلة استباقية)، فقد ظلت التعبئة السياسية للشتات الليبي في تونس محصورة ضمن إطار العمليات الرسمية.

الشتات الليبي في أوروبا وأميركا الشمالية:

تشكيل المجتمع المُتخيّل العابر للحدود الوطنية

خلافاً لما كان عليه مجتمع الشتات في تونس، تتمتع الجاليات الليبية في أوروبا وأميركا الشمالية بعلاقات مختلفة إزاء الوطن، فضلاً عن اختلاف الفرص المتاحة أمام جهود التعبئة والقيود التي تحول دونها، بما في ذلك الشبكات المتينة التي كوّنها أبناء المهجر مع صُناع السياسات في البلد المُضيف، بالإضافة إلى القدرات المختلفة على استثمار المجال العام. ونتيجة لذلك، اتسمت أشكال التعبئة التي تبناها الشتات في الغالب بأنها ذات طابع سياسي إلى حد بعيد، بل ويضطلع بها أيضاً أفراد الشتات الذين تربطهم علاقات مختلفة مع ليبيا، ترتكز بصورة كبيرة على شعور بالواجب الأخلاقي بالمساهمة في تعافي الأمة والنهوض بها أكثر من مجرد آمال العودة، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على جهود وأنشطة الجيل الثاني من الليبيين. ومِن ثَمّ، فقد اتسم الشتات الليبي في مختلف أنحاء أميركا الشمالية وأوروبا بقدر أعظم من المشاركة الاستباقية في جهود إعادة الإعمار وبناء السلام والتعبئة في مرحلة ما بعد القذافي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

حين اندلعت الانتفاضة الليبية ضد نظام القذافي في شباط/فبراير 2011، احتشدت مجموعة من النشطاء الليبيين الشباب الذين يعيشون في المدن الأوروبية وأميركا الشمالية، والعديد منهم لم يعش قط في ظل نظامه الاستبدادي، وتمكّنوا من التواصل عبر الإنترنت لإنشاء منظمات مجتمع مدني عابرة للحدود الوطنية تهدف إلى النهوض بالبلاد. وبسبب القمع العابر للحدود الذي دام عقوداً من الزمن لأصواتهم وأرواحهم ووجودهم، فقد المنفيين الليبيين الذين يعيشون في أماكن بعيدة صلتهم الراسخة بوطنهم.

فقد تمكن شباب الجيل اللاحق الذين وُلدوا غالباً خارج ليبيا وعرفوها من خلال الذكريات والروايات التي عاشها آباؤهم المنفيين، من تحقيق الفكرة المهيبة للجيل الأول من الليبيين الذين يعيشون في الشتات المتمثلة في الانتقال من «الخضوع إلى المواطنة»، وهي عملية تنطوي على التحرر من «أغلال الاستبداد وتبني المشاركة المدنية باعتبارها وسيلة للتغيير الاجتماعي».[14] وعلى هذا النحو، كان ظهور المواطنين الليبيين في الشتات على الساحة عندما اندلعت الانتفاضة ضد القذافي بمثابة نهاية لما شهده الماضي من نقص أو غياب جهود التعبئة، واستدراك لواقع ديناميات الشتات الليبي المتغيرة.[15]

فقد ظهرت أشكال مختلفة من النشاط العابر للحدود، ساهم في تواصل الليبيين في الشتات مع أولئك الذين لا يزالون داخل البلاد، والعمل من أجل تمكين الفئات المهمشة. وقد كان «منتدى الشباب الليبي»

13 UNSMIL, “Libyan Political Dialogue Forum Kicks Off in the Tunisian Capital and Discusses a Draft Political Roadmap” November 2020, available at https://unsmil.unmissions.org/libyan-political-dialogue-forum-kicks-tunisian-capital-and-discusses-draft-political-roadmap

14 Moss, 2016:495.

15 Moss, 2016; Alunni, 2019. See also Martin Russell and Ramadan Sanoussi Belhaj, “A Study on Libyans Living Abroad: Profiling of Libyans Living Abroad to Develop a Roadmap for Strategic and Institutional Engagement”, International Centre for Migration Policy Development, 2020.

و»المبادرة المدنية الليبية» من بين أبرز المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود الوطنية[16]، فضلًا عن تأسيس منظمات أخرى بما في ذلك منظمة «منبر المرأة الليبية من أجل السلام»، و»حركة النساء الأمازيغيات»، ومنظمة «معاً نبنيها»، وجميعها تقوم بأدوار فعالة من أجل تمكين المرأة والشباب والأقلية الأمازيغية. وعلاوة على ذلك، ظهر نوع جديد من الجاليات الليبية العابرة للحدود، يتميز بقدرته على استخدام الفضاءات الافتراضية على الإنترنت والتقنيات الجديدة، من أبناء الجيل الجديد من الليبيين الذين يعيشون في الخارج.[17]

في الواقع، كان استخدام وسائط الإعلام الرقمية عاملاً رئيسياً في عملية الاحتشاد الافتراضية لليبيين في الشتات وخلق شعور مشترك بالانتماء لمجتمع واحد. وبالفعل كانت أبرز وسائل الإعلام الجماهيرية التي حفزت الشتات الليبي أثناء انتفاضة عام 2011، قناة «ليبيا الأحرار»، وهي قناة تلفزيونية مقرها قطر، يُمثل صحفيوها جيلاً من الشباب الليبيين في أغلبهم. فقد رأى هؤلاء الصحفيون، الذين عاشوا في المنفى قبل أحداث 2011، في هذا المنبر الإعلامي نافذة على ليبيا الجديدة في مرحلة ما بعد القذافي. ورددت القناة الفضائية، التي تُبث من الدوحة، خطاباً مناهضاً للقذافي ومؤيداً للثورة والذي يتردد صداه في الخارج.

في حين بثت هذه القناة، لأول مرة في التاريخ الليبي الحديث، برنامجاً باللغة الأمازيغية، وهي لغة لطالما تعرضت للتهميش يتحدث بها جزء كبير من السكان الذين يعيشون في الجزء الغربي من البلاد.[18] فضلًا عن أن مُقدمة البرنامج التي اشتهرت بها القناة، الإعلامية سناء المنصوري، هي ليبية أمازيغية من مدينة زوارة الساحلية، بالقرب من الحدود التونسية، وهي أيضاً واحدة من أبناء الشتات الليبي. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى مغنية البوب الصاعدة، دانيا بن ساسي وأغانيها «الثورية»، إلى حشد ليس فقط الأمازيغ الليبيين داخل ليبيا، بل امتد مداه أيضاً عبر الحدود إلى الشتات الأمازيغي الأوسع في أوروبا، مما ساهم في حركة إحياء ثقافة الوحدة الأمازيغية.[19]

يُمكن أن تتضح أيضاً جهود تعبئة الشتات الليبي عبر الإنترنت تماماً في المشاركة الفعالة للشباب الليبي في المملكة المتحدة وألمانيا وأيرلندا وأميركا الشمالية، الذين يتفاعلون مع التقنيات الجديدة من أجل إحداث تغيير كبير وهام على الصعيدين الاجتماعي والسياسي في ليبيا، وكذلك في مختلف مجتمعات الشتات، من خلال بناء المجتمع المُتخيّل العابر للحدود الوطنية والقيام بعملية توافق بين أفكار الأفراد وأفكار الحركة.

وإدراكاً لقوة وسائل الإعلام الجديدة مثل المدونات الإلكترونية، وبرامج البودكاست، وقنوات التواصل الاجتماعي على غرار «يوتيوب» و»فيسبوك»، فقد اضطلعت هذه الوسائل بدور محوري في تشكيل الشعور بالانتماء إلى الأمة الليبية، وفي المساهمة في التوصل إلى فهم مشترك للمخاطر التي ينطوي عليها الصراع الليبي، والمسائل الجوهرية اللازم توافرها لبناء السلام. وبذلك، كشفت هذه المنصات الجديدة أيضاً عن أوجه التجديد التي شهدها المجال السياسي والاجتماعي الليبي في مرحلة ما بعد القذافي.

من الأمثلة البارزة على إحدى منصات التعبئة التشاركية على شبكة الإنترنت، هي برنامج البودكاست "داميري" الذي يقدمه الأميركي من أصول ليبية طارق الميري.[20] وقد أصبحت هذه المنصة المجتمع الرئيسي على الإنترنت الذي يحتضن الشتات الليبي في أوروبا وأميركا الشمالية، فقد استضاف الفنانين والطلاب والصحفيين الليبيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان والمحامين والكُتاب. وبصفة خاصة، ألقى البودكاست الضوء على الكاتب الروائي هشام مطر، الحائز على جوائز أدبية عالمية، وابن مُعارض ليبي اغتاله القذافي في السبعينيات، وقد أعطى وصفه للفقدان والنفي والذاكرة المنصة آفاقاً عالمية، وحظيت بفرصة هامة لكسب المتابعين ليس فقط بين أوساط الليبيين في الشتات، بل أيضاً في أوساط الباحثين والصحفيين المهتمين بالشأن الليبي. أراد الميري، وهو نفسه نجل أحد الليبيين الذين عاشوا في المنفى بالولايات المتحدة الأميركية (ولديه تجربة سابقة في العيش في المغرب)، أن تجمع المنصة الأصوات الليبية المختلفة من أجل إحداث تغيير إيجابي في حياتهم، فضلاً عن توطيد سبل التواصل بين الليبيين من مختلف مناحي الحياة، وكل ذلك من خلال سرد القصص.[21]

وعلى نحو مماثل، استضاف برنامج البودكاست «ليبيا تهمّنا»،[22] وهو المنصة الرئيسة على الإنترنت التابعة لشبكة حقوق الإنسان «محامون من أجل العدالة في ليبيا»، منذ إطلاقه عام 2019، النشطاء والعاملين في مجال حقوق الإنسان، ونشطاء المجتمع المدني، وكذلك الفنانين والمحامين والأكاديميين. يهدف البودكاست إلى إجراء محادثات غير رسمية مع الخبراء والمختصين حول قضايا اظهار الحقيقة والعدالة وحقوق الإنسان في ليبيا. وبذلك، يساهم البودكاست في تشكيل الطريقة التي يُفكر بها المستمعون الليبيين وغير الليبيين في قضايا العدالة والحقوق في السياق الليبي.

في الواقع، أثبتت برامج البودكاست (المدوّنات الصوتية) أنها أحد أفضل وسائل التواصل مع الليبيين الذين كان من العسير الوصول إليهم في الشتات، نظراً لعدم وجود البعض على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن ربما الأهم من ذلك أن البودكاست قد بنى مستويات جديدة من الثقة بين مختلف الجاليات الليبية في الشتات، وخصوصاً في أوروبا. وكما تشرح أليس آلوني مسألة الثقة بين الليبيين في الخارج، فإن الشكوك والريبة قد زادا من الشعور بالعُزلة، وأسهما أيضاً في بناء جاليات صغيرة على أسس أيديولوجية ضيقة. ونتيجة لذلك كان هناك فشل في «إنشاء فضاء عام لجميع الليبيين في الشتات».[23] وهكذا استطاع البودكاست مواجهة هذه الديناميات. إضافة إلى ذلك، أسهم إنشاء مجتمع إلكتروني لليبيين في الشتات أيضاً في تحفيز الآخرين على مواصلة نشاطهم، حتى وإن كان هذا فقط من خلال الإسهام في تشكيل المجتمع المُتخيّل والمشاركة في الفضاء الافتراضي العابر للحدود.

في الواقع، فإن النظر إلى نماذج من صفحات بعض المستمعين الليبيين في الشتات إلى بودكاست «داميري»، يكشف لنا استمرارية مهمة في النشاط. فمن بين المستمعين الستة الذين تجاوبوا مع الاستبيان الإلكتروني الذي وزعته منصة البودكاست، كان خمسة منهم من نشطاء المجتمع المدني في ليبيا، وجميعهم غادروا البلاد منذ عام 2011. وقد واصل خمسة منهم أيضاً نشاطهم في الخارج، وقاموا بمجموعة من الأنشطة المختلفة سواء على الإنترنت أو على أرض الواقع، إسهاماً في بناء السلام وتعزيز الحريات الفردية والمدنية وتمكين المرأة في ليبيا. ويُعتبر هؤلاء الأفراد في الشتات الليبي، الذين يربطهم مجتمع إلكتروني افتراضي،

16 صفحة «منتدى الشباب الليبي» على فيسبوك، 2012

17 Russell and Sanoussi Belhaj, 2020.

18 في منطقة جبل نفوسة «الجبل الغربي»، ومدينة زوارة، ومدينة غدامس في منطقة فَزّان على وجه الخصوص.

19 فاطمة العيساوي «الإعلام الانتقالي في ليبيا هل تحرّر أخيراً؟، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2013، Karlos Zurutuza, "The Amazigh of Libya Revive Their Previously Banned Language", Middle East Eye, 09 January 2018.

20 https://www.tariqelmeri.com/podcast

21 مقابلة أجرتها المؤلفة في كانون الثاني/يناير 2021

22 https://www.buzzsprout.com/450046

23 Alunni, 2019: 254-255.

عن رغبتهم في لعب دور محوري في تمكين الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الليبي التي طالما تم تهميشها، وخصوصاً النساء، ودعم العملية الديمقراطية في ليبيا.

الفرص والقيود أمام المشاركة السياسية المباشرة لليبيين في الشتات

وإلى جانب النشاط الإلكتروني وتشكيل الرأي العام والشعور الوطني، ينخرط أبناء الشتات الليبي أيضاً في أشكال مباشرة من المشاركة السياسية الساعية إلى إحداث تأثير فوري على العملية الانتقالية والنظام الليبي في مرحلة ما بعد سقوط القذافي. فعلى النطاق الأوسع، بدأت في عام 2012 لحظة تاريخية لانخراط الشتات الليبي مباشرة في السياسات المحلية، مع جهود نشطة لإدراج المواطنين بالخارج في قوائم الناخبين في الانتخابات التشريعية.[24] خلال أولى الانتخابات الديمقراطية في التاريخ الليبي الحديث (منذ استقلال البلاد عن إيطاليا في عام 1951)، نشط الليبيون في الشتات في تعبئة جالياتهم من شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وأميركا الشمالية إلى أقاصي آسيا (وتحديداً في ماليزيا والصين، حيث يوجد عدد كبير من الطلبة الليبيين). وشهدت هذه الانتخابات 60 ألف تسجيل للمشاركة، مع مشاركة النساء في التصويت للمرة الأولى في التاريخ الليبي، وأدلَين بأصواتهن لاختيار 200 عضو في المؤتمر الوطني العام.[25]

لكن على الرغم من «لحظة الحماس» هذه التي تميزت بكونها «لحظة من التواصل المجتمعي»[26] للدور المحتمل لجاليات الشتات إسهاماً في بناء المستقبل الليبي في مرحلة ما بعد سقوط القذافي، أدّت القدرة المؤسسية المحدودة إلى انخفاض إقبال الناخبين في المنفى، إذ لم يُدلِ سوى 8021 ناخباً بأصواتهم في الانتخابات. وقد مثّل الإرثُ الثقيل لعهد القذافي وثغراته المؤسسية والمعلوماتية والتنفيذية عقباتٍ في سبيل تحقيق مشاركة فعالة لأبناء الشتات الليبي في الانتخابات.[27] إضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، منذ 2013، عدداً من الورش والمؤتمرات والفعاليات حول تسجيل الناخبين والانتخابات، مستهدفة الليبيين في الخارج. ويضاف إلى هذا احتفاظ المفوضية بقواعد بيانات تشمل الأخبار والبيانات الصحفية للحملات الانتخابية المختلفة وعملية تسجيل الناخبين والشراكات المتصلة بالانتخابات مع المنظمات الدولية.[28] وقد جاء أيضاً تأسيس منصة انتخابية لليبيين في الشتات، من أجل تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات، مع استخدام حقهم في التصويت على نحو ما كفلت مسوّدة الدستور الليبي، التي تحوي المادة 149 حول «حقوق الليبيين في الخارج» وتنص على أن «الدولة تتخذ التدابير اللازمة لضمان ... مشاركتهم في العملية الانتخابية».[29]

ولكن في الوقت نفسه تم تقليص مشاركة الليبيين في الشتات في السياسات المحلية، بسبب قيود قانونية إضافة أيضاً لافتقارهم - في عيون مَن ظلوا في ليبيا - إلى الشرعية [للانخراط في العملية السياسية]. فمع أن المجلس الوطني الانتقالي (2011) والمؤتمر الوطني العام وحكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة (2016) كانوا جميعاً يتألفون أساساً من ليبيين تكنوقراط من الشتات، كانت تلك الهيئات تكاد تفتقر تماماً إلى الخبرة السياسية، نظراً لانقطاعهم عن المشهد السياسي الليبي خلال سنوات حكم القذافي، ولكن أيضاً نتيجة انعزالهم عن عموم الشعب. في الواقع، يكشف مصطلح «الشفرة المزدوجة» - الذي صار تعبيراً شائعاً لازدراء أي ليبي يحمل جنسية مزدوجة أو من الجيل الثاني أو جيل 1.5 [المهاجرون الذين وصلوا إلى بلد جديد قبل المراهقة] في الشتات الليبي - عن مدى افتقار الشتات إلى الشرعية في أعين مَن ظلوا داخل البلاد.[30] إضافةً لتلك القيود، مثّل «قانون العزل السياسي» في عام 2013 إحدى أبرز المحطات السياسية الحاسمة، فقد حدّد بشكل كبير الدور الممكن لليبيين في الشتات خلال المشاركة المباشرة في السياسات الليبية في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي.

يحظر القانون على كبار المسؤولين في عهد القذافي تقلد مناصب قيادية في مؤسسات الدولة الليبية الجديدة لفترة من الزمن، وهي عملية مُشابهة لسياسة «اجتثاث حزب البعث» التي شهدها العراق، وقد أسفر ذلك عن زيادة عدد الخاسرين جراء عملية الانتقال الليبية.[31] وقد أثر القانون سلباً على الليبيين في الشتات نظراً إلى أنه أضعف قدرتهم على التأثير على التطورات السياسية في ليبيا،[32] وأثر سلباً على فاعلية سير عمل المؤسسات الليبية، مما أدى إلى تفاقم الحالة الأمنية المضطربة أصلاً في ليبيا.[33] وقد زاد ذلك أيضاً من الشكوك حول قدرة الليبيين في الخارج على القيام بدور فعال في إعادة إعمار البلاد ومؤسساتها.[34]

بيد أن تعبئة الليبيين في الشتات بهدف المساهمة في العملية الانتقالية وإعادة الإعمار قد وجدت سُبل مختلفة للعمل، بدءاً من ممارسة الضغوط التقليدية على المجال السياسي في البلدان المضيفة، ووصولاً إلى توجيه المساعدات التنموية نحو السعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية. فقد دأبت واحدة من المجموعات البارزة منذ فترة طويلة على العمل من أجل ممارسة الضغوط والتواصل مع صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة، وهي منظمة «التحالف الليبي الأميركي»، التي تتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها وتعمل على مساعدة المجتمع الأميركي الليبي إضافةً إلى الكنديين الليبيين. وفي الآونة الأخيرة، قامت المنظمة، التي تصف نفسها بأنها منظمة غير حزبية تهدف إلى «الدفاع عن سيادة القانون، والدولة المدنية، والديمقراطية، وإنهاء النزاع القائم في ليبيا»، بالضغط من خلال رفع دعوى قضائية على الجنرال خليفة حفتر، مُتهمة إياه بارتكاب جرائم وحشية خلال حملاته العسكرية، وخاصة في عام 2019.[35]

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، احتفلت المنظمة أيضاً بانتصار رمزي بسبب نجاح جهودها بالتعاون مع صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة، مما أسفر عن إقرار مجلس النواب الأميركي «لقانون دعم

24 Russell and Sanoussi Belhaj, 2020.

25 UNDP Libya, "Supporting Inclusivity in Libya's National Congress Election: Out of Country Voting," July 2012, available at https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/stories/out-of-country-votiing.html.

26 Russell and Sanoussi Belhaj, 2020:41.

27 Laurie A. Brand, "Arab Uprisings and the Changing Frontiers of Transnational Citizenship: Voting from Abroad in Political Transitions." Political Geography, Vol.41, 2014.

28 موقع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، www.hnec.ly.

29 International Commission of Jurists, "The Draft Libyan Constitution: ProPcedural Deficiencies, Substantive Flaws", 2015:31-32, available at https://www.refworld.org/pdfid/57ee86814.pdf.

30 لمطالعة وصف مفصل لهذه الأجيال، انظر: Alunni, 2019.

31 رومان ديفيد وهدى مزيودات، «إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغييرٌ في الوجوه أم تغييرٌ في السلوك؟»، مشروع مركز بروكنجز الدوحة - سلسلة أوراق ستانفورد، رقم 4. لعام 2014

32 Russell and Sanoussi Belhaj, 2020:41.

33 Seeberg, 2019.

34 Russel and Sanoussi Belhaj, 2020:41.

35 بسمة بركات، «تونس: منتدى لبحث نزع السلاح المنتشر في ليبيا»، موقع صحيفة «العربي الجديد»، نُشر في 7 23 أيلول/ سبتمبر 2015

الاستقرار في ليبيا» الذي «يُلزم الإدارة الأميركية بتوضيح استراتيجيتها، والإبلاغ عن التدخلات الأجنبية، وفرض حزمة من العقوبات ضد من ينتهكون الحظر المفروض على توريد الأسلحة أو يسعون إلى تقويض استقرار ليبيا وأمنها».[36] وعلاوةً على ممارسة الضغوط السياسية، شاركت المنظمة أيضاً في العمل مع النساء في ليبيا والمجتمع المدني بشكل عام خلال جائحة كورونا. وقد شمل ذلك التنسيق مع «مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها» لتخفيف أثر الجائحة على الليبيين ودعم البنية التحتية الطبية الخاصة بجائحة كورونا في ليبيا.[37]

ومن بين الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى على الساحة، تأتي شبكة حقوق الإنسان العابرة للحدود «محامون من أجل العدالة في ليبيا»، التي تسعى إلى محاسبة أي شخص مُتورط في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. ومن خلال العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية وبعض الحكومات الغربية ووكالاتها، تعتبر منظمة «محامون من أجل العدالة في ليبيا» أحد الأمثلة الرئيسة لشبكات التعبئة التي ظهرت ما بعد 2011 من العاملين في مجال حقوق الإنسان، والتي نشأت ليس فقط في السياق الليبي ولكن في العديد من مجتمعات الشتات الأخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما بعد 2011. وتشمل أنشطة المنظمة مقاضاة مُرتكبي الجرائم ضد المدنيين وتقديم المساعدة لضحايا النزوح القسري، بالإضافة إلى جهود دعم المنظمات الدولية من بينها، الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. على سبيل المثال، في حزيران/يونيو 2020، دعمت منظمة «محامون من أجل العدالة في ليبيا» بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، مما أدى إلى تسليط الضوء على المقابر الجماعية في مدينة ترهونة، وتوجيه الاتهام إلى القوات المسلحة الليبية التابعة للجنرال خليفة حفتر لارتكابها جرائم ضد المدنيين وحالات الاختفاء القسري في أوائل عام 2020. فضلاً عن أن المنظمة تُصدر تقرير سياسي شامل يتضمن وقائع عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا.

في الآونة الأخيرة، ظهرت شواهد تُشير إلى دور الشتات الليبي في المساهمة في التحول السياسي في ليبيا عبر «ملتقى الحوار السياسي الليبي» والنجاح الكبير الذي تحقق في شباط/فبراير عام 2021. يُمثل «ملتقى الحوار السياسية الليبية « الذي ضم 75 عضواً يُمثلون على أوسع نطاق ممكن عينة من مختلف المناطق والقوى السياسية الليبية، علاوة على عقد حوار رقمي أكبر شمل الكثير من الشباب الليبي داخل ليبيا وفي الشتات - محاولة للخروج من المأزق الذي وصلت إليه عملية الأمم المتحدة لبناء السلام من خلال إرساء جهود وساطة يتولى الليبيون زمامها بالكامل من أجل التوصل إلى حل محتمل للأزمة الليبية. وقد تمكّن «ملتقى الحوار السياسي الليبي»، الذي ضم أعضاء من الشتات الليبي على وجه الخصوص، من النجاح في تعيين رئيس وزراء ومجلس رئاسي جديدين في الفترة التي سبقت الانتخابات المُزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد برهن وجود الليبيين في الشتات ضمن «ملتقى الحوار السياسي الليبي» والمجموعات التي عُقدت على هامشه، على قدرة مَن هم خارج البلاد على المشاركة المباشرة في العمليات الانتقالية تحت راية الهوية الوطنية الليبية المشتركة - والقدرة على تجاوز الانقسامات بين أولئك الموجودين داخل ليبيا وخارجها عندما تتاح لهم محافل للحوار الهادف.

خاتمة

لا يُقصد من هذه الدراسة أن تكون دليلاً شاملاً لمجتمعات الشتات الليبي في مختلف أنحاء العالم؛ بل تهدف إلى إلقاء الضوء على مختلف الديناميات التي توجه مشاركة أبناء الشتات. فلا يزال الشتات الليبي لا يحظى بقدر كبير من التغطية ولم يكن محل بحث مستفيض، بالنظر إلى الطابع المُعقد الذي يتسم به الموضوع، والمواقف المتشابكة لليبيين في المنفى، بدءاً من النُخب السياسية والاقتصادية التي استقرت منذ فترة طويلة في العواصم الغربية، ووصولاً إلى المهاجرين الذين فروا مؤخراً إلى جنوب أوروبا في أعقاب تدهور الوضع الاقتصادي والأمني في ليبيا.

ومع ذلك، فإن تعزيز قدرة الشتات الليبي على العمل باعتباره طرف سياسي فاعل من أجل المشاركة في عمليات الانتقال وإعادة الإعمار والمصالحة التي تشهدها البلاد، يتطلب استراتيجية أكثر موضوعية لمناقشة وضع هذه الفئة السكانية، ويجب أن توازن هذه الاستراتيجية بين الأساليب الكمّية والنوعية ونُدرة البيانات المُحدثة والموثوقة حول التركيبة السكانية لليبيين في الخارج.

وقد اضطلعت وسائل التواصل الاجتماعي بدور رئيسي في تسليط الضوء على التجربة الغنية لمشاركة وتعبئة الليبيين في الخارج من أجل النهوض بمجتمعاتهم المحلية. وقد عززت هذه الفضاءات الجديدة أيضاً من صورة ليبيا التي تختلف عمّا يظهر في الأخبار المعتادة حول ذلك البلد الذي تُمزقه الصراعات، ويغيب عن سرده التاريخي جهود إرساء سيادة القانون والتمسك بحقوق الإنسان. في الواقع، يُمكن أن يواصل مجال الإعلام الليبي في الشتات تعزيز الديمقراطية وبناء السلام، وفي الوقت نفسه تشجيع التمثيل الإضافي للفئات الليبية المُهمشة من أجل زيادة الشعور بالانتماء إلى الأمة.

وفضلاً عن هذه الجهود التي تتخذ طابعاً رمزياً أكثر والرامية إلى بناء الدولة وتعزيز الانتماء الليبي الشامل، فمن الممكن اتخاذ إجراءات ملموسة أخرى من أجل ضمان إشراك الليبيين في الشتات في مستقبل البلاد في مرحلة ما بعد القذافي. والأهم من ذلك أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المُقبلة المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021، من شأنها أن تُوفر فرصة سانحة أمام أبناء الشتات للاضطلاع بدور في مراقبة الانتخابات، والدعم اللوجستي، وتوفير المعلومات للناخبين - ومِن ثَمّ، مواصلة المشاركة في عملية الانتقال السياسي في البلاد.

36 مشروع قانون مجلس النواب الأميركي رقم 4644.

37 مقابلة عبر تطبيق «زووم» مع أحد ممثلي منظمة «التحالف الليبي الأميركي»، 25 تموز/يوليو 2020.

22

ظلال الحرب المديدة:

ديناميات تعبئة الشتات اليمني منذ عام 2011

ميساء شجاع الدين

مقدمة

في أعقاب الانتفاضة التي اندلعت عام 2011 وما تبعها من تردّي في هوة سحيقة من الصراع الممتد، ظهرت موجة جديدة من الهجرة اليمنية، اتسمت بخصائص اجتماعية وسياسية مختلفة مقارنةً بموجات الهجرة السابقة، وتميزت بتغيُّر وجهات الهجرة. ونتيجة لذلك، شهدت مجتمعات الشتات اليمنية الموجودة في بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة تغيرات هامة في التركيبة الاقتصادية والسياسية لأفرادها من المهاجرين، في حين ظهرت مجتمعات شتات جديدة في بلدان لم تكن موجودة ضمن وجهات الهجرة اليمنية. ومن المهم أيضاً إدراك أن هذه التحولات التي طرأت على الهجرة اليمنية هي انعكاس لديناميات الصراع التي تُشكل الوجهة التي يقصدها المهاجرون، وللعلاقات داخل مجتمعات الشتات وديناميات تعبئتهم تجاه اليمن. تتسم هذه الموجة الأخيرة من الهجرة الناجمة عن الصراع بعدد النخب الفكرية والسياسية الكبير؛ بيد أن ذلك لم يُسفر بالضرورة عن زيادة المشاركة أو التعبئة السياسية المستدامة في سبيل بناء السلام أو إعادة الإعمار. تكشف دراسة مجتمعات الشتات اليمنية في ثلاثة دول مستضيفة -المملكة المتحدة ومصر وتركيا- عن كيفية تأثير مساحة حرية التنظيم التي توفرها كل دولة، فضلاً عن ديناميات الصراع في الوطن الأم، على طبيعة المجتمع قيد البحث وموقفه، وتُحدد أشكال وإمكانيات جهود تعبئة الشتات.

تُقيِّم هذه الورقة بناءً على إجراء أكثر من عشرين مقابلة واستعراض أنشطة أكثر من اثنتي عشرة منظمة يمنية في الشتات تعمل في المملكة المتحدة ومصر وتركيا، الأدوار السياسية والثقافية والاجتماعية التي يحاول المغتربون اليمنيون الضلوع بها سواء تجاه مجتمع الشتات نفسه أو تجاه اليمن، وكيف تأثرت هذه الأدوار بظلال الصراع اليمني المديدة. بالرغم من أن المغتربين في المملكة المتحدة يشاركون في جهود التعبئة السياسية، فإن هذا التوجه يتميز بنزعات الاستقطاب والتدخل الخارجي لأطراف الصراع التي تسعى إلى حشد الدعم لقضاياها من خلال جالياتها في الشتات. وفي الوقت نفسه، بالنسبة إلى مجتمعات الشتات اليمنية الموجودة في تركيا ومصر، فإن القيود المفروضة على الحيز المدني والخوف من تفاقم الاحتكاكات الداخلية التي تعكس مثيلتها في الوطن الأم، جعلت جهود التعبئة موجهة نحو توفير الخدمات الاجتماعية والأنشطة الثقافية بدلاً من التأثير على السياسات في اليمن. من ثم، ففي حين أن التنظيم السياسي في الشتات من أجل دعم إيجاد حل للصراع يمكن أن يتحقق نظرياً، فإن خصائص مجتمعات الشتات هذه، علاوة على هياكل الفرص السياسية للمجتمعات المُضيفة، قد أدت إلى انخفاض القدرة العامة على التعبئة السياسية بهدف بناء السلام.

اليمن:
تاريخ من الهجرة والاغتراب

شهد تاريخ اليمن ثلاث موجات كبيرة من الهجرة. حدثت الموجة الأولى في أعقاب انهيار سد مأرب خلال القرن الخامس، مما تسبب في انهيار الحضارة اليمنية القديمة، وأسفرت عنها هجرة إلى مناطق مختلفة في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وشمال أفريقيا. أما الموجة الثانية، التي حدثت بعد ظهور الإسلام خلال القرن الثامن، فقد أفضت إلى الهجرة إلى جنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا وإسبانيا (الأندلس) نظراً إلى أن بعض اليمنيين الذين سافروا شاركوا بكثافة في الجيوش الإسلامية التي غزت تلك المناطق. في حين شهدت الموجة الثالثة الكبرى، وهي الهجرة الحديثة، انتقال اليمنيين بأعداد كبيرة إلى دول الخليج، بدايةً من منتصف القرن العشرين وبلغت ذروتها خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات. وبسبب الضرورات الاقتصادية وجاذبية الوظائف ذات الأجور الأعلى بكثير في دول الجوار، اختلفت هذه الموجة من الهجرة بتلك الأعداد الغفيرة عن الموجات السابقة في أنها لم تكن إعادة توطين دائمة وإنما نزوح للعمال الذين كان من المتوقع أن يعودوا إلى وطنهم الأم. وتميزت هذه الهجرة الحديثة بظهور التحويلات الاقتصادية التي أصبحت دعامة للاقتصاد اليمني. وتشير التقديرات الحالية إلى أن أكثر من 10 ملايين يمني قد استقروا في نحو 40 دولة في مختلف أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية، مما يوفر 3.4 مليار دولار أميركي سنوياً من التحويلات المالية داخل اليمن.

الهجرة الحديثة لليمنيين نتجت أيضاً عن شتى الصراعات الأهلية التي شهدتها اليمن خلال الـ 60 عاماً الأخيرة أو نحو ذلك؛ بيد أن ذلك لم يُسفر عن وجود نخبة سياسية كبيرة في الشتات. فقد أدت ثورة الجمهوريين (ثورة 26 سبتمبر) عام 1962 التي اندلعت في شمال اليمن إلى نفي العائلة الملكية فقط. ومن ناحية أخرى، أدى استقلال جنوب اليمن عام 1967، الذي أفضى إلى تأسيس نظام شيوعي عام 1968، إلى هجرة أصحاب الأعمال التجارية (إلى جانب الغربيين وغيرهم من الأجانب) من مدينة عدن، بالإضافة إلى عشرات السلاطين وشيوخ القبائل وعائلاتهم. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن أغلب هذه النخبة لم تكن نشطة سياسياً ولم تحاول معارضة الأنظمة القائمة، بغض النظر عن أماكن استقرارهم. ونظراً إلى أن تقسيم اليمن حدث وفقاً لمعسكرات الحرب الباردة، احتضن شمال اليمن شبه الرأسمالي شخصيات المعارضة من الجنوب الشيوعي والعكس صحيح. وعلى نحو مماثل، بعد إعادة توحيد شطري اليمن عام 1990 أتيحت مساحة معينة للمعارضة السياسية داخل اليمن، تميزت بتزايد الأحزاب السياسية. وفي أعقاب الحرب الأهلية عام 1994، غادرت الشخصيات البارزة في الحزب الاشتراكي اليمن، وهاجرت إلى الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وعمان والمملكة المتحدة. ولكن حتى في ذلك الوقت، ومع ترك مجال للحرية، كانت المعارضة السياسية مُمكنة من خلال الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

الواقع أن بداية دوامة جديدة من الصراع عام 2011، التي أعقبها اندلاع الحرب الأهلية والإقليمية في 2015، وما ترتب على ذلك من خصائص ديموغرافية في الشتات وأشكال السياسات العابرة للحدود الوطنية التي نتجت عن ذلك، تُشكل في هذا السياق تطوراً جديداً إلى حد كبير في تاريخ الشتات اليمني الطويل. وعلى الرغم من أن معظم اليمنيين هاجروا طوال القرن العشرين لأسباب اقتصادية، فقد ظهر عاملاً سياسياً جديداً نتيجة الحرب الحالية في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي اندلعت عام 2011. وقد أدى ذلك إلى تغيير طبيعة الشتات اليمني، ليس فقط من

خلال زيادة تدفقات المهاجرين الجدد لأسباب اقتصادية، بل أيضاً من خلال تشكل شتات سياسي أثر بحيوية على السياسات في الوطن الأم. في واقع الأمر، يبدو أن ظاهرة النخب السياسية والناشطين في الشتات الذين يشاركون بفعالية في جهود التعبئة السياسية هي ظاهرة جديدة تماماً في السياق اليمني. ومع ذلك، لا تتسم هذه الظاهرة بطبيعة متجانسة: ذلك أن وجهة المهاجرين اليمنيين تتأثر بالأيديولوجية السياسية والانتماء السياسي، فضلاً عن أنها تُمثل عاملاً وسيطاً هاماً في أشكال تعبئة وتنظيم الشتات. تكشف دراسة مجموعات الشتات اليمني في المملكة المتحدة ومصر وتركيا عن تشكيل التجمعات الديموغرافية في الشتات، وكيفية تأثير هياكل الفرص السياسية المختلفة في الدول المُضيفة على جهود التعبئة العابرة للحدود الوطنية.

اليمنيون في المملكة المتحدة: جهود التعبئة المُتغيّرة باستمرار

في حين يُقدر عدد الجالية اليمنية في المملكة المتحدة ما بين 70-80 ألف شخص بحسب تعداد عام 2001، وتُمثل واحدة من أقدم الجاليات المسلمة في البلاد، فإن أولئك الذين يضطلعون في الوقت الراهن بفاعلية في جهود التعبئة، سواء بهدف إدماج الشتات أو التأثير على سياسة الحكومة البريطانية تجاه اليمن، هم أبناء الجيل الأول من المهاجرين. ومع زيادة صعوبة زيارة اليمن بسبب الصراع الحالي، أصبحت الروابط مع اليمن ضعيفة أو مفقودة كلياً. فقد اصبح الشعور السائد بين العديد من أبناء الجيل الثاني، على حد قولهم خلال المقابلات والمحادثات غير الرسمية، هو أنهم بريطانيون أكثر من كونهم يمنيين. هذا بالإضافة إلى اتفاق في الآراء على أن اليمن، في ظل هذه الحرب، أصبح بلد لا أمل موجو منه. وقد أدت هذه العوامل إلى الحد من اهتمام أبناء الشتات بالشأن اليمني. ولكن على نفس القدر من الأهمية، أدت الحرب إلى تقسيم الشتات اليمني في المملكة المتحدة على نحو لم يسبق له مثيل وخلقت شعوراً بخيبة الأمل بين معظمهم. وفي حين ما يزال النشاط السياسي للشتات اليمني قائماً في المملكة المتحدة، فإنه لا يحظى بقدر كبير من الحماس، لا سيما بين أبناء شمال اليمن.

يعود تاريخ الشتات اليمني في المملكة المتحدة إلى عام 1860 في مدينة ساوث شيلدز الساحلية، وتألف من البحارة الذين هاجروا من المستعمرة البريطانية في مدينة عدن. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومع احتياج بريطانيا إلى العمال، هاجر مئات اليمنيين للعمل في المصانع البريطانية واستقروا في المناطق الصناعية مثل شفيلد وبرمنغهام وليفربول ومانشستر. وعندما تراجع الاقتصاد الصناعي في نهاية السبعينيات، بعد النهضة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا، انخفضت الهجرة اليمنية، بل وعاد البعض إلى اليمن أو هاجر من جديد إلى دول الخليج. وحتى الثمانينيات، هاجر عدد قليل من اليمنيين برفقة أسرهم؛ بيد أن هذا التوجه بدأ يتغير في السبعينيات عندما استقر الجنوب آسيويين الذين عملوا مع المؤسسة الاستعمارية البريطانية في أفريقيا وآسيا في المملكة المتحدة مع أسرهم في نهاية السبعينيات، الأمر الذي شجع اليمنيين على أن يحذوا حذوهم.[1] ويعزو أيضاً هذا التوجه نحو هجرة العائلات الكاملة إلى انخفاض المرتبات وارتفاع تكاليف المعيشة في المملكة المتحدة.[2]

أدى هذا التحول في طبيعة الهجرة من مجرد رجال يعيشون بمفردهم بصفتهم عمال غير دائمين إلى أسر تسعى إلى إعادة توطينهم بصورة دائمة أكثر، إلى حدوث تغييرات كبيرة في شواغل وأولويات اليمنيين في الشتات. فقد تأسست أول منظمة يمنية، وهي «الجمعية العلوية»، في أواخر حقبة الثلاثينيات على يد الشيخ عبد الله علي الحكيمي، وهي جمعية دينية صوفية تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع اليمني، وتوفير أماكن للتجمع واللقاءات. تراجعت أهمية الجمعية العلوية مع تصاعد النضال السياسي في اليمن، وخاصة مع اندلاع ثورة 26 سبتمبر عام 1962 في شمال اليمن التي أطاحت بالإمامة، وبداية حرب العصابات ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب. خلال هذه الفترة، انخرط أفراد الشتات اليمني في المملكة المتحدة بنشاط في السياسة، وانضموا إلى الحركات القومية واليسارية العربية التي تمخضت عن اتحاد العمال العرب الذي تأسس عام 1961. وتضمنت الأنشطة الرئيسية للاتحاد، التي تركزت بصفة أساسية في برمنغهام، جمع التبرعات لمشاريع التنمية في الوطن الأم، وتنظيم حملات سياسية في المملكة المتحدة، وعقد اجتماعات تضم الجالية اليمنية، وتنظيم دروس محو أمية لأفراد الشتات وغيرها من الأنشطة.[3]

لكن في نهاية السبعينيات ومع التوجه المتزايد نحو هجرة العائلات، تراجع هذا النشاط السياسي لأن المهاجرين أصبحوا أكثر أهتماماً بالحفاظ على هويتهم وعاداتهم. تزامن هذا التحول الديموغرافي أيضاً مع تحول سياسي مهم تدور رحاه في كافة أرجاء العالم العربي. إذ شهدت تلك الفترة تحولاً صوب قضايا الهوية، مع انحسار حركات التحرر والاستقلال السياسي، وصعود حركات الإسلام السياسي. ومثلما أوضح أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات، أصبح الناس أكثر انشغالاً بقضاياهم الشخصية ونأوا بأنفسهم عن السياسة.[4]

أدت تلك التحولات السياسية والديموغرافية إلى إحداث تغييرات أيضاً في الهيئات التمثيلية اليمنية في المملكة المتحدة. ففي عام 1986، تأسس أول فرع لجمعية الجالية اليمنية في مدينة شفيلد، ليتبعه بعد ذلك فروع أخرى في كثير من المدن البريطانية التي استضافت المهاجرين اليمنيين مثل برمنغهام وليفربول ومانشستر.[5] لكن وخلافاً للتنظيمات السابقة لم تهتم تلك الجمعيات بالسياسات في الوطن، بل انصب اهتمامها في المقابل على توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لإدماج الجالية اليمنية في المجتمع البريطاني، من قبيل المشورة القانونية وتعليم اللغة الإنجليزية للمهاجرين من كبار السن وتعليم اللغة العربية للأطفال وبناء المساجد. وقد انتخب المهاجرين اليمنيين أعضاء تلك الجمعيات التي تلقت معظم تمويلها من الحكومة البريطانية، ولم تسهم الحكومة اليمنية سوى بنسبة ضئيلة للغاية في تمويلها.

في السنوات الأخيرة وتحديداً عام 2010، حدث هذا التحول في اهتمام المهاجرين من الشأن اليمني إلى الأوضاع في المملكة المتحدة نتيجة حدوث تغيير في الارتباطات داخل الشتات وفي قيود التمويل المُقدم في المملكة المتحدة. فمن جهة، تراجعت أهمية تلك الجمعيات لأن الأجيال الجديدة كانت أقل ارتباطاً بالوطن الأم، لكن في الوقت ذاته، كان لا بد من صرف الاهتمام بعيداً عن اليمن لاجتذاب التمويل اللازم للإبقاء على تلك الجمعيات. وكما أخبرنا أحد الأشخاص الذي أجرينا معهم مقابلات، أُتخذ قرار تغيير اسم جمعيتهم في شيفيلد إلى «معاً نتطلع للمجتمع» (Aspiring Community Together) لأن ربط اسمها باليمن حال دون حصولهم على تمويل أكبر. لكنه واصل حديثه موضحاً، «لا ينبغي أن تقتصر أنشطتنا على الوطن، وعلينا أن نكون أكثر نشاطاً وانخراطاً في الشؤون السياسية والاقتصادية البريطانية، هذا الأمر تحديداً

1 مقابلة أجراها المؤلف، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

2 مقابلة أجراها المؤلف، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

3 Fred Halliday, "Yemeni Workers' Organizations in Britain", *Race and Class*, Vol.33 No.4, 1992.

4 مقابلة أجراها المؤلف، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

5 مقابلة أجراها المؤلف، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

يمكن أن يساهم في تطوير الجالية وأن يجعلها أكثر اندماجاً في المجتمع البريطاني».[6]

جهود التعبئة السياسية التي بذلها أبناء اليمن الجنوبي

خلفت الحرب الأهلية اليمنية التي دارت رحاها عام 1994 بين الحزب الاشتراكي في الجنوب والحكومة في صنعاء صدعاً بين الجالية اليمنية في المملكة المتحدة، وأعادت الحيوية للنشاط السياسي في الشتات. يعزى هذا جزئياً على الأقل إلى الاتجاهات الجديدة في الهجرة الناتجة عن الحرب: فقد فضل معظم المهاجرين اليمنيين الجنوبيين الذهاب إلى المملكة المتحدة لتكون قاعدة معارضتهم في المنفى بسبب التاريخ الاستعماري في جنوب اليمن والجالية الجنوبية الموجودة بالفعل في المملكة المتحدة،[7] وهو ما يجعلها وجهة يمكن بلوغها لمعظم الجنوبيين. وبعد ذلك، ستثمر جهود التعبئة السياسية التي زرع بذورها أبناء الشتات اليمني الجنوبي خلال السنوات اللاحقة.

وفي عام 1997، تشكلت أول معارضة سياسية يمنية من المنفى منذ الستينيات. تأسست حركة الجبهة الوطنية للمعارضة الجنوبية، برئاسة عبد الرحمن الجفري وبتمويل من الحكومة السعودية حتى عام 2000، في جمع بعض مكونات الشتات الجنوبي للعمل من أجل تأسيس دولة مستقلة، أو على أقل تقدير إصلاح مسار وحدة اليمن. كان من أهدافها توحيد الجنوبيين وإذكاء الوعي حول قضية الجنوب ومحاولة الضغط والتأثير على الحكومة البريطانية. لكن هذه المبادرة لم تدم طويلاً، وتوقف عملها نهائياً في 2002 بسبب انقطاع التمويل السعودي.

في عام 2003، تأسس تنظيم معارض جنوبي آخر في المملكة المتحدة وهي التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج). حظي هذا التنظيم بشعبية وسط الجنوبيين في المملكة المتحدة إذ تزامن تأسيسه مع وقت بزوغ الحركة الانفصالية الجديدة في جنوب اليمن.[8] وبعد مضي 5 سنوات، في عام 2009، تشكل تنظيم آخر، هو «المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب»، برئاسة حيدر أبو بكر العطاس، أول رئيس وزراء لأول حكومة بعد تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية. عمل هذا المجلس لصالح القضية الجنوبية، مستهدفاً الاشتراكيين بشكل أساسي، ودعى إلى تصحيح مسار الوحدة اليمنية بدلاً من الانفصال. لكن تلك المجموعة تحديداً الدعوات -التي تركز على تصحيح مسار الوحدة وليس الانفصال- لاقت شعبية أقل من مثيلتها التي أطلقها التجمع الديمقراطي الجنوبي.

مرحلة ما بعد عام 2011: تزايد التعبئة السياسية والاستقطاب

في عام 2011، مع اندلاع الانتفاضة الشعبية، أصبح الشتات اليمني نشطاً بصورة لم يسبق لها مثيل. وأطلق اليمنيون الشماليون مظاهرات وحملات ضغط لدعم الاحتجاجات، وهي حملات سهلتها الأجواء المنفتحة لهذه المظاهرات نظراً للاهتمام والانتباه الكبيرين للغاية اللذين أولتهما الحكومة ووسائل الإعلام البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكن تلك التعبئة التي اضطلع بها المهاجرون من أجل الانتفاضة الشعبية لم تكن تمثل كافة أفراد الشتات، بل على النقيض، تسبب الحراك في انقسام آخر بين اليمنيين الشماليين في المملكة المتحدة، خاصة برمنغهام، حيث انحاز بعضهم لنظام علي عبد الله صالح. وفقاً للمقابلات التي أجريناها، يعكس هذا الانقسام جزئياً الانتماءات الحزبية السياسية المختلفة، تحديداً الانقسام بين من يؤيدون حزب المؤتمر الشعبي الحاكم ومن ينتمون أيديولوجياً لحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين.[9]

وفي حين تعاطف بعض الجنوبيين مع الاحتجاجات وشاركوا في فعاليات كبيرة لتقديم الدعم، إلا أن مواقفهم من الوحدة مع الشمال أثرت على غالبيتهم بشدة، وباتوا متشككين في إمكانية إجراء إصلاح جذري لِمسار الوحدة اليمنية الذي تغيّر جوهرياً.[10] لكن مع ذلك، في السنوات الأولى التي أعقبت عام 2011، ساهم أمل اليمنيين في المستقبل والأجواء التفاؤلية إلى حدٍ كبير في تخفيف حدة تلك الانقسامات.

بيد أن اندلاع الحرب في اليمن عام 2015 أحدثت صدعاً جديداً بين الجالية اليمنية في المملكة المتحدة، فضلاً عن انتشار قدر من اللامبالاة السياسية. تزايد الانقسام بين المهاجرين الشماليين والجنوبيين، الذين استاءوا كثيراً من الغزو الحوثي لمنطقتهم، ونشطوا في تنظيم التظاهرات لدعم التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات حتى انسحاب القوات الحوثية من الجنوب في تموز/يوليو 2015.[11] في المقابل انقسم الشماليون حسب موقفهم من تحالف علي عبد الله صالح مع الحوثيين، فقد ساد إحساس بخيبة الأمل لدى غالبيتهم: كان معظم الشماليين معارضين للتحالف الذي تقوده السعودية والإمارات إضافة إلى الحوثيين أيضاً. أسفر ذلك عن فتور سياسي بين الشماليين، الذين أحجموا بالتالي عن اتخاذ أيّ خطوة يمكن أن تساعد ولو من دون قصد في تعزيز أيّ طرف من أطراف الصراع.[12] لكن تلك اللامبالاة السياسية نتجت أيضاً عن تراجع اهتمام الحكومة ووسائل الإعلام البريطانية بالشأن اليمني، خلافاً لما حدث في 2011.

أدى الإعلان عن تأسيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» في 2017 إلى تعبئة هائلة من قبل الجنوبيين في الشتات، بما في ذلك تنظيم التظاهرات للإعراب عن دعمهم للمجلس والدعاية له. من المهم الإشارة هنا إلى أن المجلس هو من شجع جهود التعبئة هذه في الشتات. وباعتباره أول هيكل تنظيمي مهم يحاول تمثيل الجنوب، أسس المجلس مكتباً في لندن عام 2019 عقب زيارة رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس الزبيدي، إلى المملكة المتحدة والتي نظم خلالها لقاءاً واسعاً مع أبناء الجالية اليمنية في مدينة شيفيلد.[13] بيد أنه بمرور الوقت، تقلصت جهود التعبئة الجنوبية تلك، وبدأ بعض الجنوبيين في معارضة المجلس الانتقالي، لأنهم اعتبروه غير حازم بما فيه الكفاية في معارضته للحكومة المعترف بها. إلى جانب ذلك، ظهر انقسام جديد بين أبناء الشتات الجنوبي في المملكة المتحدة عقب الاشتباكات التي حدثت في آب/أغسطس 2019،[14] فقد شهدت ديناميات الصراع في الجنوب بزوغ فصائل موالية للمجلس الانتقالي وأخرى مناهضة له، إلا أن المجلس الانتقالي واصل جهوده الرامية إلى التأثير على تعبئة الشتات. بعد افتتاح مكتب المجلس الانتقالي

6 مقابلة أجراها المؤلف، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

7 مقابلة أجراها المؤلف، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

8 مقابلة أجراها المؤلف، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

9 مقابلة أجراها المؤلف، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

10 مقابلة أجراها المؤلف، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

11 مقابلة أجراها المؤلف، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

12 مقابلة أجراها المؤلف، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

13 مقابلة أجراها المؤلف، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

14 Helen Lackner and Raiman Al- Hamdani, Raiman, "War and Pieces: Polit‌ical Divides in Southern Yemen", *European Council on Foreign Relations*, January 2020, available at https://ecfr.eu/publication/war_and_pieces_political_divides_in_southern_yemen/.

الجنوبي في لندن، تشكلت مجموعة «أصدقاء جنوب اليمن» بهدف التأثير على سياسة الحكومة البريطانية تجاه الجنوب من أجل تأسيس دولة مستقلة في جنوب اليمن تختلف سياستها جزئياً عن سياسات المجلس الانتقالي الجنوبي. تأسست مجموعة أخرى باسم «مجموعة أصدقاء اليمن في حزب العمال» ولكن جزء منهم شماليين فإنها ليست ضمن الانقسام الجنوبي-الجنوبي.

ومن المثير للاهتمام أن هذا الاستقطاب المتزايد قد اتخذ أيضاً بُعداً يتجاوز الشتات اليمني. إذ تتواصل الجالية اليمنية مع الجاليات الأخرى المتعاطفة معها ويتلقون الدعم على هيئة أشكال مختلفة من التضامن، بما في ذلك المشاركة في التظاهرات اليمنية أو مساعدتهم في الوصول إلى وسائل الإعلام البريطانية أو صناع القرار. وتُعد الصلات التي تربطهم بأنصار الحوثيين من جانب والمعارضة البحرينية والجالية العراقية الشيعية من جانب آخر أفضل مثال على ذلك. ومن جهة أخرى، يتلقى الجنوبيون دعماً مماثلاً من أبناء الجاليات الأخرى مثل الأكراد وسنة العراق وأبناء أرض الصومال الذين يشاركوا في التظاهرات والفعاليات التي تنظمها الجالية اليمنية.

العمل الخيري والثقافي علامات باقية على وحدة الشتات

على الرغم من الانقسامات السياسية، من الجدير بالذكر أن جميع من التقيتهم اتفقوا على أن تلك الانقسامات المتعددة ليس لها تأثير كبير على العلاقات الاجتماعية في أوساط الشتات اليمني. فقد أكد جميع من أجريت معهم مقابلات أن العلاقات الاجتماعية بين اليمنيين في الشتات داخل المملكة المتحدة لم تتأثر بالانقسامات السياسية، على عكس المجتمعات العربية الأخرى. فما زالوا يتجمعون، إلى يومنا هذا، بشكل معتاد في المناسبات الاجتماعية كالزواج والعزاء، مع اتفاقهم جميعاً على أن معاني الوحدة والتناغم كانت أفضل في الماضي. وقد أشاروا إلى أن منع القات في المملكة المتحدة منذ ست سنوات مضت كان أحد العوامل الأساسية التي أثرت سلباً على الشتات. فقد كانت جلسات مضغ القات تعد من الفرص الرئيسية لعقد لقاءات اجتماعية منتظمة؛ والأهم من ذلك أنها كانت تعَد منتديات غير رسمية يتم فيها تبادُل الآراء السياسية وطرحها بحرية. وبالتالي أتاحت تلك الأماكن لأبناء الشتات أن يظلوا على اتصال بالرغم من الاختلافات السياسية، وأن يصبحوا أكثر وعياً بوجهات نظر بعضهم البعض. لكن التجمعات اليمنية لم تعد تجري بانتظام اليوم، وهناك غياب ملحوظ للنقاش، مما أدى إلى بعض سوء الفهم وتعميق الخلافات.

مع ذلك، ما يزال تنظيم الشتات اليمني في المجال الثقافي اليوم، مثلما كان في الماضي، حقلاً خصباً للعمل الجماعي. على سبيل المثال، فإن «الجمعية البريطانية اليمنية»، التي أسستها في عام 1993 مجموعة من السياسيين والمثقفين اليمنيين البارزين مع أكاديميين وسفراء بريطانيين، هي منظمة خيرية تمولها الحكومة البريطانية ورجال أعمال يمنيون. تنشر الجمعية مجلة أكاديمية سنوية حول اليمن، وأصدرت كتاباً عن اليمن بعنوان «**أهمية اليمن**» (Why Yemen Matters)، وما تزال نشطة إلى اليوم. وبالمثل، بينما تراجع الاهتمام بالأنشطة الفكرية في السنوات الأخيرة، نظراً لحالة الحرب، فقد تواصَل إنشاء وتأسيس بعض منظمات الشتات العاملة على القضايا الثقافية، ومنها «تمدُّن للإعلام والتنمية الثقافية» التي تأسست عام 2017 وتسعى إلى إثارة قضايا تتعلق بالثقافة العربية وتستهدف الشتات اليمني.

على نحو مماثل، وبالرغم من زيادة التشظّي السياسي، تبقى جهود العمل الخيري من المجالات التي ما يزال الشتات اليمني في بريطانيا قادراً فيها على العمل سويّاً. على سبيل المثال، يرسل المجتمع اليمني في شفيلد تبرعاته، التي تصل إلى 200 ألف جنيه إسترليني، بانتظام إلى اليمن.[15] وتُجمَع التبرعات أيضاً بانتظام من قِبَل مختلِف منظمات الشتات اليمني في المملكة المتحدة، وأبرزها «منظمة الرحمة للإغاثة» (ميرسي ريليف Mercy Relief) و«هيئة سبأ الإغاثية» (صَبا ريليف Saba Relief) أو حتى من الجمعيات المحلية (فعلى سبيل المثال، تقوم سبأ ريليف بجمع التبرعات في الغالب من مجتمعات إسلامية أخرى كالمجتمع الجنوب آسيوي في المملكة المتحدة، ويصل حجم ما تجمعه إلى 2.2 مليون جنيه إسترليني). توزَّع تلك التبرعات في جميع أنحاء اليمن دون تفرقة بين المناطق. إضافة إلى تبرعاتهم، يواصل اليمنيون في المملكة المتحدة القيام بالتحويلات المالية إلى أسرهم في داخل الوطن. إلا أنه مع تلك الجهود، يظل التأثير محدوداً بسبب العديد من العقبات التي تعترض سبل الوصول التي يفرضها التحالف السعودي-الإماراتي والحوثيون، إضافة إلى القيود على السفر التي تعيق متابعة ومراقبة عملية توزيع التبرعات.[16]

تعبئة جهود الشتات اليمني في مصر:

حدود النطاق والحجم

كانت مصر منذ أمد بعيد وجهة مفضلة للإقامة (وإن كانت هناك حالات قليلة تبحث عن اللجوء السياسي)، وعن فرص الدراسة، وفي بعض الحالات بحثاً عن العمل التجاري في الخارج، وقد استمر هذا الاتجاه منذ اندلاع الصراع الجاري اليوم في اليمن. منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وبفضل اللغة المشتركة وسهولة الوصول، كانت مصر الوجهة المفضلة للحصول على التعليم العالي بالنسبة إلى الطبقة العليا من اليمنيين، وهو توجه ازداد أكثر في ستينيات القرن ذاته في أعقاب التدخل العسكري المصري في اليمن الشمالي. في الواقع، كان الشتات اليمني في مصر دائماً ذا حجم معتبر ومندمج نسبيّاً في المجتمع المصري. يتميز أيضاً بالتنوع، فيضم الطلاب ورجال الأعمال والمثقفين والسياسيين وملايين السياح والباحثين عن الرعاية الطبية وغيرها من الأغراض. والواقع أنه بحلول الثمانينيات من القرن العشرين كان هناك يمنيون في مصر يمتلكون بعض الشركات الكبرى في البلاد، ومنها شركة كوكاكولا وبعض مصانع المنتجات الغذائية.

في أعقاب اندلاع حرب 2015، استقبلت مصر موجة هائلة من المهاجرين اليمنيين. يقدَّر اليوم تعدادهم في مصر بين نصف مليون إلى 700 ألف، إضافة إلى آلاف الزوار الآخرين سنوياً، مع أن 9,200 فقط من اليمنيين بمصر مسجلين كلاجئين في مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.[17] يمثل هذا الأمر زيادة معتبرة، نظراً إلى أن عدد المقيمين اليمنيين في مصر قبل الحرب لم يتجاوز 70 ألفاً.[18] عند بدء الحرب، فرضت مصر قيوداً على التأشيرات للمرة الأولى، الأمر الذي مثّل قطيعة كبيرة مع الماضي حين كان اليمنيون يستطيعون زيارة مصر والعيش فيها دون الحاجة إلى تصريح إقامة. ولكن بعد شهور قلائل، قامت الحكومة بتغيير المسار إلى العكس، فسهّلت إجراءات الحصول على التأشيرات من خلال تقديم

15 مقابلة أجراها المؤلف، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

16 مقابلة أجراها المؤلف، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

17 مقابلة أجراها المؤلف، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

18 قبول العَبسي، «الكفاح بعيداً عن الوطن: اللاجئون اليمنيون في القاهرة»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، كانون الأول/ديسمبر 2020. تم الوصول عبر هذا الرابط: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/12316.

تقرير طبي يثبت الحاجة إلى تلقّي الرعاية الطبية في مصر – وهو ما يمثل مصدراً مهماً للدخل بالنسبة إلى قطاع الرعاية الصحية المصري. يمكن الحصول على هذه التقارير بسهولة في اليمن، بغضّ النظر عن الحالة الصحية، ونتيجة لذلك صارت مصر من جديد هي أكثر بلد يمكن لليمنيين الوصول إليها، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في داخل اليمن (فما تزال إجراءات الحصول على التأشيرة إلى مصر صعبة لليمنيين الذين يعيشون خارج اليمن). علاوة على هذا، صارت إجراءات الإقامة أيسر وأكثر منهجية، ولا تتطلب التجديد إلا كل ستة أشهر أو حتى سنوياً. نتيجة لذلك، صارت مصر هي المقر الدائم لآلاف اليمنيين الفارّين من الحرب أو القمع الحوثي، وخصوصاً بالنسبة إلى السياسيين والمثقفين والصحفيين.

غير أنه بالرغم من هذا التاريخ الطويل للشتات اليمني في مصر، كانت جهود التعبئة وتنظيم الشتات ضئيلة نسبياً. الاستثناء الأبرز من بينها هو «اتحاد الطلاب اليمنيين» في مصر الذي نشط سياسياً في أعقاب الثورة المصرية عام 1952، بل لعب دوراً مهماً في المعارضة اليمنية ضد نظام الإمامة في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب،[19] فعقَد أنشطة من قبيل تنظيم المظاهرات وزيادة الوعي بالقضية اليمنية في الإعلام المصري وعقد اللقاءات مع المسؤولين المصريين لدعم الحركة اليمنية في الشمال والجنوب. على الرغم من ذلك، لم يتم إنشاء رابطة للجالية اليمنية إلا في عام 2006، وإن لم يكن هدفها موجَّهاً إلى الوطن الأم بقدر ما كان نحو توفير الخدمات الاجتماعية لأفراد الشتات. غير أنه مع مستهل الحرب، والمشكلات التي تعرّض لها اليمنيون الذين يعيشون في مصر، ظهرت أشكال أخرى من تعبئة الشتات. فمع اندلاع الحرب في 26 آذار/مارس 2015، وتعليق الرحلات الجوية من وإلى اليمن، انقطعت السبل بآلاف اليمنيين في مصر الذين لا يملكون الأموال اللازمة للعيش في مصر. استمرت هذه الأزمة شهرين لم تستطع خلالهما السفارة اليمنية أو الحكومة المصرية العثور على حل، بينما استطاع مجموعة من الطلاب اليمنيين في الشتات بمصر وبمجهود تطوعي جمع التبرعات من رجال الأعمال اليمنيين، وأسهموا في تقديم المعونات الشهرية للعالقين والمحتاجين.

من خلال تلك التعبئة المدنية العفوية والموجهة نحو المجتمع، ظهرت أشكال أخرى لتعبئة الشتات. على سبيل المثال، تقدِّم منظمة «مبادرة» -التي تأسست خلال أزمة كورونا- الخدمات للاجئين اليمنيين، ومنها التدريب للحصول على وظيفة والدعم النفسي والاجتماعي. وبالمثل، زادت دار أروقة للنشر اليمنية، التي تأسست في عام 2010 بالقاهرة، من أنشطتها وإصداراتها، وصارت أكثر تركيزاً على اليمن، مستفيدة من زيادة حضور المثقفين اليمنيين في الشتات بمصر.[20] وعلى نحو مماثل، أنشئت مؤسسة ثقافية يمنية أخرى في مصر في أعقاب الحرب، تدعى «مؤسسة سبأ للثقافة والفنون»، فقامت منذ عام 2015 بإنشاء مكتبة متخصصة الكتب اليمنية، إضافة إلى رعاية ودعم الفنانين والحرفيين اليمنيين الذين إستقروا في مصر منذ عام 2015.[21]

يوضح هذا العدد الضئيل من المنظمات اليمنية في الجالية، ونطاقها المحدود للغاية، القيودَ المفروضة على الحيز المدني في البيئة المصرية. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة «مبادرة» بدون إذن رسمي نتيجة ارتفاع تكاليف التسجيل، ولكنها تمارس أنشطتها تحت غطاء منظمة «أحلام» السودانية أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[22] والواقع أن العمل تحت غطاء المنظمات الأخرى هو استراتيجية جيدة للتحايل تستغلها الجمعيات اليمنية نظراً إلى صعوبة الحصول على إذن لممارسة أنشطتها المدنية. أما المنظمات الأخرى، مثل موقع «المشهد اليمني» وشبكة «أصوات السلام النسوية»، فقد أوجدت لنفسها مكاناً على الساحة من خلال الحصول على تصاريح من الحكومة اليمنية للعمل في الخارج، وإن كانت هذه المنظمات ما تزال تواجه قيوداً فيما يتعلق بالقدرة التشغيلية.

لعل الشتات اليمني في مصر، تماماً كما هو الحال في المملكة المتحدة، يواجه انقسامات إقليمية وسياسية تُعيق قدرته على التنظيم والتعبئة مع فارق غياب هامش الحرية الذي يسمح بإدارة هذه الانقسامات. وكمثال على ذلك، واجه «اتحاد الطلاب اليمنيين» الكثير من العقبات ولم تُجرَ انتخابات الاتحاد منذ عام 2011،[23] خوفاً من إثارة الخلافات الداخلية نتيجة لاختلاف المواقف السياسية أو الأيديولوجية فيما يتعلق بالصراع.

الشتات اليمني الجديد في تركيا:
التماسك الأيديولوجي ومحدودية التنظيم

في حين لم يحصل سوى عدد قليل من الطلاب اليمنيين قبل عام 2015 على منح للدراسة في تركيا، أصبحت البلاد منذ اندلاع الحرب وجهة هامة للهجرة. فخلال فترة وجيزة، استقبلت تركيا آلاف اليمنيين الفارين من الصراع والقمع الحوثي. من بين هؤلاء رجال أعمال يمنيون وأشخاص عاديون كانوا يعيشون سابقاً في دول الخليج ولكنهم فضلوا في نهاية المطاف الاستقرار في تركيا، في ظل القيود الأخيرة المفروضة على المستثمرين اليمنيين والمهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي. نتيجة لذلك، أصبحت تركيا الآن موطناً لما لا يقل عن 30 ألف يمني، من بينهم 4500 طالب جامعي.[24]

اقترن هذا التوطين السريع لليمنيين في تركيا بظهور قنوات إعلامية وهياكل تنظيمية جديدة. إذ يوجد حالياً ثلاث قنوات تلفزيونية يمنية تبث من إسطنبول، تتلقى تمويلها بصفة رئيسية من قطر. تأسست أقدم هذه القنوات، وهي «قناة بلقيس» الفضائية، التي تملكها الناشطة اليمنية توكل كرمان الحائزة على جائزة نوبل للسلام، في آب/أغسطس 2014، وقد كان مركز بثها الرئيسي في صنعاء. إلا أن الضغوط التي مارسها الحوثيون دفعت القناة إلى نقل معظم موظفيها إلى إسطنبول في شباط/فبراير 2015، وبحلول آذار/مارس من ذلك العام أُغلِق مكتب القناة في العاصمة اليمنية عنوة. وقد حصلت القناة على إذن رسمي للعمل من الحكومة التركية، لكونها تدفع الضرائب وتوظف المواطنين الأتراك، والأهم من ذلك أنها لا تتدخل في سياسة الحكومة التركية.[25]

علاوة على ذلك، تأسست منذ عام 2015 جمعيتان يمنيتان مهمتان هما: «جمعية الجالية اليمنية» التي تنظم اجتماعات لليمنيين وتقدم الخدمات الاجتماعية للمقيمين اليمنيين، وجمعية «اتحاد الطلاب اليمنيين» التي انبثقت عن دمج ثماني اتحادات طلابية صغيرة ومنفصلة بعد اندلاع الحرب والزيادة السريعة التي طرأت على حجم الكيان الطلابي اليمني،

19 صادق محمد الصفواني، «تأسيس البعثات الطلابية اليمنية في مصر في ثلاثينيات القرن العشرين»، مجلة Arabian Humanities [الإنسانيات العربية]، المجلد 12، 2019. تم الوصول عبر هذا الرابط: https://journals.openedition.org/cy/5314.

20 يعتقد مالك دار النشر أن الأجواء الفكرية/الثقافية في مصر تدهورت منذ عام 2013، نتيجة الشعور بالخوف والإحباط. وهذا يأتي على النقيض من الأوضاع بين عامَي 2011 و2013 حين سادت مشاعر التفاؤل والحرية. مقابلة أجراها المؤلف، 23 أيلول/سبتمبر 2020.

21 مقابلة أجراها المؤلف، 30 أيلول/سبتمبر 2020.

22 مقابلة أجراها المؤلف، 23 أيلول/سبتمبر 2020.

23 مقابلة أجراها المؤلف، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

24 مقابلة أجراها المؤلف، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

25 مقابلة أجراها المؤلف، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وهي تشارك مشاركة فعالة في تنظيم المناسبات الثقافية والاجتماعية وتقديم الخدمات للطلاب اليمنيين. وفيما يخص التمويل، تعتمد كلتا الجمعيتين على اشتراكات الأعضاء وتبرعات رجال الأعمال. ومن المثير للاهتمام أنه لا يوجد انقسام مناطقي داخل «اتحاد الطلاب اليمنيين»، باستثناء محاولة واحدة من طلاب حضرموت، الذين حاولوا تأسيس اتحاد مستقل (وفشلوا في ذلك).[26] ومع ذلك، وبالرغم من عدم وجود انقسام مناطقي، فثمة هيمنة واضحة للإخوان المسلمين في الاتحاد، وهو ما يدل على الميول الأيديولوجية لدى أغلبية اليمنيين في تركيا. بيد أن التحدي الحقيقي الوحيد الذي يواجه هيمنة الإخوان المطلقة هو حركة مستقلة لا تنتسب إلى أي حزب سياسي وتمثل في الغالب الطلاب العلمانيين الليبراليين الذين يقدمون أنفسهم على أنهم الجمهوريون الجدد. تتداخل هذه الحركة، التي أصبحت تحظى بشعبية كبيرة في شمال اليمن وتعتبر جزءاً من المعارضة ضد الحوثيين، مع خطاب شعبي آخر يدعو إلى إحياء الهوية الوطنية وربط اليمن بجذوره ما قبل الإسلامية. وبالرغم من أن هذه الحركة المستقلة لا يمكنها أن تفوز بانتخابات اتحاد الطلاب بسبب ضعف قدراتها التنظيمية قياسا بالأخوان، فقد نجحت في تأسيس بعض النوادي الثقافية، مثل «الفكر» و«الإكليل»، التي نظمت عدة مؤتمرات ثقافية ركزت على المسائل التاريخية والهوية اليمنية.

على الرغم من تدني مستوى التنظيم الرسمي، فإن الشتات اليمني في تركيا يتخذ موقفاً مناهضاً للحوثيين ومؤيداً للحكومة الشرعية بصفة عامة، مما أوجد أرضية مشتركة صلبة بغض النظر عن الخلافات البسيطة. ونتيجة لذلك، ثمة إمكانية لتحقيق التعبئة الجماعية بين صفوف الجالية اليمنية في تركيا، كما حدث مثلاً في التظاهرة الكبيرة التي نُظمت ضد الإمارات، وتحديداً عندما ساندت الإمارات قوات المجلس الانتقالي الجنوبي ضد القوات الحكومية التي استهدفتها الغارات الجوية الإماراتية في آب/أغسطس 2019.[27] ومع ذلك، هناك العديد من العقبات المهمة التي تواجه الشتات اليمني الجديد في تركيا. أولاً، أعاقت صعوبات تعلم اللغة إدماج اليمنيين عموماً في المجتمع التركي، وخلقت فجوات بين الآباء وأطفالهم الذين يتعلمون اللغة التركية في المدارس.[28] ثانياً، ظلت السفارة اليمنية في تركيا بدون سفير منذ عام 2017، بسبب التوتر بين تركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات، الأمر الذي أثّر سلباً على مصالح الجالية اليمنية في تركيا وزاد من صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة.[29] مثل هذه العقبات تؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الشتات على التعبئة من خلال تحويل الموارد والطاقات إلى قضايا تتعلق بإعادة التوطين بدلاً من التنظيم السياسي من أجل اليمن.

خاتمة

إن الاختلافات بين مجتمعات الشتات اليمني في كلٍّ من المملكة المتحدة ومصر وتركيا واضحة، وتعكس الظروف المختلفة التي نشأت فيها، فضلاً عن أنها تُشير أيضاً إلى وجود أنماط مختلفة تماماً من التعبئة والتنظيم. وعند مقارنة هذه الجاليات وأشكال العمل الجماعي الذي يقومون به، من الممكن فهم كيف تتفاعل الخصائص الاجتماعية السياسية والمساحات المتاحة داخل المجتمعات المُضيفة وديناميات الصراع في الوطن الأم لتشكيل فُرص التعبئة وفرْض القيود. في المملكة المتحدة، التي استقر فيها الشتات اليمني منذ زمن بعيد واندمج إلى حد ما في المجتمع البريطاني واستفاد معظم أفراده من الحصول على الجنسية البريطانية، يوجد مجتمع يمني متنوع يعكس التاريخ الطويل للهجرة إلى المملكة المتحدة ودوافعها المتعددة. وبالرغم من أن الحرب شكلت تحدياً حقيقياً لهذا الشتات المتنوع من خلال تهديد استقراره، فإن المناخ الديمقراطي والعلاقات القوية بين أفراده مكّنا الشتات من التغلب على العواقب السلبية للحرب والانقسامات التي أثارتها على الصعيد الاجتماعي. ولكن في الوقت نفسه أدت الانقسامات السياسية القائمة بفضل هذا التنوع، والحيز المتاح للتعبئة السياسية، إلى ظهور أشكال جديدة من الاستقطاب، وخاصة في ضوء اختلاف قدرات التعبئة التي تؤيد قضية الانفصاليين الجنوبيين من خلال الجهود التي يبذلها المجلس الانتقالي الجنوبي من أجل توظيف جهود الشتات في المملكة المتحدة.

يتعارض هذا مع حالة الشتات اليمني في مصر، الذي يتصف أيضاً بالتنوع ولكنه في الوقت نفسه يتسم بعدم وجود مناخ ديمقراطي، مما يحول دون إمكانية إدارة الخلافات الداخلية ويحدّ من الحيز المتاح للتنظيم السياسي. ونتيجة لذلك، فشلت جمعيات الجالية واتحاد الطلاب في تنظيم الانتخابات وغير ذلك من الأنشطة لتجنب نشوب صراعات داخلية تعكس الديناميات في اليمن. الأهم من ذلك أن النظام السياسي الاستبدادي لا يوفر فرص ممارسة أية أنشطة، سواء على المستوى السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي، مع أن اليمنيين قد نجحوا نسبياً في اعتماد بعض الحلول المؤقتة التي يمكن تنظيمها في مصر. ومع ذلك، فإن تنظيم الشتات يقتصر إما على الأنشطة الثقافية أو على تقديم الخدمات لليمنيين المقيمين في مصر. أما بالنسبة إلى الوضع في تركيا، فإن الشتات اليمني -الذي نشأ حديثاً نسبياً وظهر كنتيجة مباشرة للصراع الحالي- تهيمن عليه بشدة مجموعة سياسية واحدة. ومن ثَمَّ، بالرغم من أن الحيز المتاح للتنظيم والتعبئة أكبر مما هو عليه في مصر، لا يوجد أي التنوع بسبب الطبيعة السياسية والأيديولوجية للهجرة اليمنية إلى تركيا.

تاريخياً، لعب الشتات اليمني دوراً حيوياً في دعم الوطن الأم من خلال جمع الأموال لتمويل مشاريع التنمية أو تقديم الدعم للحركات الوطنية التي كافحت ضد نظام الإمامة في الشمال أو الاحتلال البريطاني في الجنوب. وفي مواجهة الصراع الحالي، بينما تحاول مختلف مجتمعات الشتات دعم اليمن من خلال الأعمال الخيرية، أدت الانقسامات غير المسبوقة ومحدودية المساحة المتاحة للعمل والتحشيد إلى إضعاف قدرة تلك المجتمعات على القيام بدور فعال في تعزيز السلام أو إيجاد حلول سياسية. من المهم إدراك أن ذلك لم يكن فقط نتيجة للانقسامات داخل مجتمعات الشتات نفسها، التي تُشكل عقبة أمام التنظيم أو التنسيق، بل كان أيضاً نتيجة للسياسات المختلفة التي تنتهجها البلدان المُضيفة. ومع ذلك، بما أن مصر تستضيف جزءاً كبيراً من النخبة السياسية والفكرية اليمنية، وبما أنها تظل المكان الأفضل للالتقاء بين اليمنيين المغتربين وأولئك الذين ما يزالون يعيشون داخل البلاد، فقد تكون مكاناً مناسباً للتنسيق بين مختلف الفصائل اليمنية المهتمة بالعمل من أجل السلام. بيد أن مثل هذا الاحتمال يتوقف على استعداد الحكومة المصرية لاستضافة مثل هذه اللقاءات. ومِن ثَمَّ، فبينما هناك فرص متاحة أمام الشتات اليمني للقيام بدور سياسي أكبر في حل الصراع، يتوقف ذلك على تجاوز الانقسامات الداخلية وأيضاً على توفر الحيز المدني الذي لا يشوبه تدخل خارجي.

<?> مقابلة أجراها المؤلف، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

<?> محمد عبد الملك، «الجالية اليمنية في تركيا تتظاهر للتنديد بممارسات الإمارات ببلادهم»، شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/1/تركيا-إسطنبول-مظاهرة-الجالية-اليمنية.

<?> مقابلة أجراها المؤلف، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

<?> مقابلة أجراها المؤلف، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس